انعكاسات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على جودة التقارير المالية وقيمة المنشأة المصرفية "دراسـة تطبيقيـة"

إعـــــداد

الباحث / إسماعيل فرج سيد أحمد بدر

مدرس مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

إشـــــراف

أ.د/ عبد الحميد أحمد أحمد شاهين

أستاذ المراجعة المتفرغ بقسم المحاسبة والمراجعة
وعميد كليـــة التجـــارة الســابق
جامعة مدينة السادات

ملخص البحث:

هدف هذا البحث إلى قياس مستوى التزام البنوك المصرية بمتطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية، ومعايير المحاسبة المصرية المعدلة لعام ٢٠١٩، والمعايير التنظيمية ذات العلاقة، وتحديد أثر الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة علي جودة التقارير المالية للبنوك وعلى قيمة المنشأة المصرفية، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة من البنوك المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة الممتدة بين العامين (٢٠١٧ – ٢٠٢١)، بإستخدام بعض الأساليب الإحصائية ومنها؛ تحليل إرتباط بيرسون (Pearson Correlation)، أسلوب تحليل المحتوي (Content Analysis)، تحليلات نماذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية (panel data regression).

وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج منها؛ هناك إلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل كاف من قبل البنوك المصرية محل الدراسة، و وجود علاقة ارتباط معنوية طردية وأثر إيجابي معنوى للإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على جودة التقارير المالية للبنوك المصرية محل الدراسة، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية عكسية وأثر سلبي معنوى لمستوى تطبيق الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة علي قيمة المنشأة المصرفية فى البنوك المصرية محل الدراسة.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنك المركزي المصري بمزيد من التوعية للبنوك التجارية المصرية بشأن المتطلبات الجديدة للإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، وأن الإفصاح السليم والكاف عن مخاطر الائتمان يحسن من جودة التقارير المالية وبالتالى يوفر الملاءمة والاعتمادية والموثوقية للمعلومات الواردة فيها وبالتالى اتخاذ القرارات السليمة من جميع الأطراف، وضرورة تدعيم المراكز المالية للبنوك لمواجهة الزيادة فى حجم المخصصات نتيجة اتباع منهج المخاطر الائتمانية المتوقعة بشكل كامل منذ بداية عام ٢٠١٩، وللحد من الأثر السلبي لتطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على قيمة المنشأة المصرفية.

الكلمات الدالة: الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، جودة التقارير المالية، قيمة المنشأة المصرفية.

Abstract:

This research aimed to measure the level of commitment of Egyptian banks to the requirements of disclosure of expected credit losses in the light of international financial reporting standards (IFRS), Egyptian accounting standards modified for 2019, and related regulatory standards, also this research aimed to determine the impact of disclosure of expected credit losses on financial reporting quality (FRQ) of banks and the value of the banking firm. This is done by conducting an empirical study on a sample of banks listed on the Egyptian Stock Exchange during the period between (2017-2021), using some statistical methods, including Pearson Correlation Analysis, Content Analysis, Panel Data Regression Analytics.

The study concluded some results, some of them; There is a commitment to adequately apply the requirements of the disclosure of expected credit losses by the Egyptian banks under study, and there is a direct significant correlation and a significant positive impact of the disclosure of expected credit losses on financial reporting quality (FRQ) of the Egyptian banks under study, in addition to the existence of a significant inverse correlation and a negative impact significant for the level of application of disclosure of expected credit losses on the value of the banking firm in the Egyptian banks under study.

The study recommended the need for the Central Bank of Egypt to raise awareness of Egyptian commercial banks about the new requirements for the disclosure of expected credit losses, and that proper and adequate disclosure of credit risks improves financial reporting quality (FRQ) and thus provides relevance, reliability and creditability of the information contained therein, and thus making sound decisions by all parties, and the need to strengthen the financial positions of banks to face the increase in the volume of allowances as a result of fully adopting of approach of expected credit risks beginning in 2019, and to limit the negative impact of applying the requirements for disclosure about expected credit losses on the value of the banking firm.

Keywords: Disclosure of Expected Credit Losses, Financial Reporting Quality, the value of the banking firm.

أولاً: الإطار العام للبحث

١- مقدمة البحث:

أصبحت إدارة المخاطر بالقطاع المصرفي أمراً ضرورياً للإقتصاديات الناشئة نتيجة التغيرات والتطورات فى البيئة المحيطة (Bourgain et al.,2012, p. 1-2)، وأكدت المعايير المحاسبية على ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تتناول أسس تحديد أعباء المخاطر البنكية العامة، والتي يعتبر أهمها مخاطر الائتمان البنكي، فالإفصاح عنها يساهم فى رسم صورة واضحة وصادقة عن حقيقة النشاط الائتمانى ومدى كفاءته وجودته وسبل مواجهة مخاطره مالياً (نشوان، ٢٠١٨، صـ ٤١٨).

هذا، وترجع أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت فى إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الوظائف الرئيسة التي ترتكز عليها المحاسبة المالية، والتي تدعو إلى الإفصاح الكاف عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة فى بياناتها المالية، وذلك لصالح الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المصرفيين، والمستثمرين، والمقرضين، والمحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرها. هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الأطراف بناء على هذه المعلومات، ولذلك فإن الإفصاح غير الكاف قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الأطراف؛ الأمر الذي يمكن أن يرتب عليه آثاراً غير مرغوبة (شحاتة، ٢٠١٣، صـ ١٠).

كما أسندت مجموعة العشرين الاقتصادية G20 إلى واضعي المعايير الدولية للمحاسبة مهمة العمل على ايجاد وصياغة مجموعة موحدة من المعايير الدولية عالية الجودة أو ما يسمي بالمعايير الدولية للتقرير المالي International Financial Reporting Standards (IFRS)، بهدف توحيد المعلومات المالية وزيادة درجة شفافيتها ومدى قابليتها للمقارنة، لتحسين جودة التقارير المالية ووزيادة درجة مصداقيتها وعدالتها للتعبير عن الواقع الفعلى. الأمر الذي من شأنه التأثير علي سياسات وضوابط القياس المحاسبي للمخاطر التي تواجه البنوك التجارية وفي مقدمتها مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان (Hoogervorst, 2015, p. 2).

وتأكيداً علي أهمية القياس والإفصاح المحاسبي فى تحسين جودة التقارير المالية فى ظل المرور بالأزمات، أدي التأخر فى الإعتراف بخسائر الديون خلال الأزمة المالية العالمية إلى دق جرس إنذار للضعف القائم فى المعايير المحاسبية، ويرجع السبب فى ذلك التأخر إلى أن معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) يوصي باستخدام نموذج الخسارة المحققة incurred loss model، والذي يعترف بخسارة الائتمان فى حساب الأرباح والخسائر، وبالتالي لا يتم الاعتراف بتلك الخسائر إلى حين تحقق أحداث تكشف عن خسائر ائتمانية فعلية، ولقد تعرض هذا النهج الذي يعترف بالخسائر بعد تحققها للأصول المالية لانتقادات على نطاق واسع لكونه متأخراً جداً فى الإعتراف والقياس والإفصاح عن الخسائر الائتمانية (أحمد، ٢٠١٦، ص ١١). كما أسهمت سلسلة انهيارات الشركات فى زيادة الاهتمام بالإفصاح المحاسبي، وظهر ذلك فى اتجاهين هما (Grimaldi, et al., 2017, p. 236):

- الإتجاه الأول: ويركز علي البحث عن حلول ملائمة لتحسين جودة التقارير المالية.
- الاتجاه الثاني: ويركز علي البحث عن الدوافع المرتبطة بالتلاعب فى تلك التقارير.

وانعكاساً للإنتقادات التي وجهت بصورة كبيرة للمعيار المحاسبي الدولي (IAS 39)، نسبة للصعوبات التي صاحبت تطبيقه، وذلك فى أعقاب تداعيات الأزمة العالمية، صدر معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) والمتعلق بالإعتراف بالخسائر الائتمانية قبل حدوثها، للحد من الأثار السلبية السابقة لإصداره، بل سيكون له العديد من الأثار الإيجابية علي منشآت الأعمال بصفة عامة، وعلي القطاع المصرفي بصفة خاصة، حيث بدأ التطبيق الإلزامي لهذا المعيار منذ بداية عام ٢٠١٨ م (محمد، حامد، ٢٠١٧، صـ ١)، وفي منتصف ٢٠٠٥ تم اصدار المعيار(IFRS7) والذي يتضمن تحويل جميع متطلبات الإفصاح الخاصة بالأدوات المالية التي نص عليها المعيارين (IAS 30) و IAS (32) إلى هذا المعيار (Chaudhry et al., 2015, p. 724). وتم تعديل هذا المعيار ليشمل متطلبات الافصاح عن مخاطر الإئتمان المتوقعة فى ضوء معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9).

وعلي جانب آخر، أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية إرشادات رقابية عديدة بالنسبة لتطبيق ماجاء فى المعيار (IFRS 9) بشأن الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث ركزت اللجنة على أن تطبيق المتطلبات الجديدة سوف يعني أن عدم تكوين المخصصات لأي أداة مالية سيكون نادراً نظراً لأن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة يكون من خلال الترجيح الاحتمالي للمبلغ ليعكس بشكل مستمر احتمالية تحقق الخسائر الائتمانية، وأكدت اللجنة أنه يمكن أن يتم الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة بالنسبة لبعض الأدوات التي لم تستحق بعد، وبالتالي فإنه من الأهمية

أن تأخذ البنوك فى اعتبارها أن تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة يعتبر نقطة بداية للوقوف على الإضمحلال فى الوقت المناسب، وذلك قبل الوقوف على أدلة موضوعية تظهر التأخر فى السداد (أحمد، ٢٠١٦، صـ ٧٩). بالإضافة إلى ذلك، قامت لجنة بازل بتحديث الركن الثالث من اتفاقية بازل (III) حيث أضافت بعض المتطلبات الخاصة بالإفصاح عن مخاطر الائتمان المتوقعة (BCBS, 2018).

وعلي الصعيد المصري، حرص البنك المركزي المصري علي تطبيق أفضل الممارسات الدولية المصرفية لتعزيز أداء الجهاز المصرفي وتطوير أساليب إدارة المخاطر لديه، فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة فى ١٧ يناير ٢٠١٨، والمبلغ للبنوك التابعة لإشراف البنك المركزي المصري، بالكتاب المؤرخ ٢٨ يناير ٢٠١٨ بإلزام البنوك بإعداد القوائم المالية وفقاً لمعيار (IFRS 9) إعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية فى آخر ديسمبر من كل عام، وإعتباراً من أول يوليو ٢٠١٩ للبنوك التي تعد قوائمها المالية فى نهاية ٣٠ يونيو من كل عام (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩).

وفي ذات السياق، تم إصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة فى عام ٢٠١٩ وفقاً للقرار رقم (٦٩)، ومن أبرز التعديلات هى استحداث معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) الخاص بالأدوات المالية بما يتفق مع معيار التقارير المالية الدولى رقم (IFRS 9) ، ويهدف إلى رفع مستويات الأمان لمواجهة المخاطر المختلفة، كما تم تعديل المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٠) ليشمل متطلبات الافصاح عن مخاطر الأدوات المالية بوجه عام، والافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة بوجه خاص، وذلك فى ضوء المعيار المصري المستحدث رقم (٤٧) (وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٩).

٢- مشكلة البحث:

أصبحت جودة التقارير المالية من القضايا الأكثر إلحاحاً علي الباحثين خاصة فى ظل المرور بالأزمات المالية أو توافر مؤشرات علي وجودها، ومن ثم اقتضت الحاجة إلى حماية مصالح مستخدمي التقارير المالية، وحماية حقوقهم، وترشيد قراراتهم، وتقديم معلومات علي درجة كبيرة من الجودة (بدر، ٢٠١٩، صـ ٨٠).

كما أوضحت دراسة نشوان (٢٠١٨، صـ ٤١٩) أن أهم أسباب حدوث الأزمات المالية هو تزايد المخاطر البنكية بشكل عام، ومخاطر الائتمان بشكل خاص حيث أنها تعتبر من أهم المخاطر التي تواجه العمل البنكي خاصة فى ظل التطور التكنولوجي المستمر، وإلغاء القيود فى ممارسة الأنشطة البنكية، وانخفاض مستوى الإفصاح عن حجم هذه المخاطر، وأن عملية الإفصاح عن مخاطر الائتمان تواجه قصوراً كبيراً يحول دون فائدة مستخدمي القوائم المالية، وتوجد عدة عوامل تؤثر على عملية الإفصاح عن هذه المخاطر، كما أن الإفصاح عن مخاطر الائتمان أمر ضروري لارتباطه بعمل البنك المباشر، الأمر الذي يساعد على تحسين الأداء المالي للبنك، ووضع الخطط المالية الناجحة.

وأدى صدور المعيار (IFRS 9)، ونظيره المصري رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٩ والذي يمثل نقلة محاسبية جوهرية فى الإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية، تم بموجبهما اقرار نموذج للإعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة Expected Credit losses بدلاً من الخسائر التي تم تكبدها بالفعل Incurred losses، إلى إثارة العديد من التحديات والمعوقات فى أدبيات المحاسبة بشأن التطبيق السليم للمتطلبات الجديدة فى مختلف المنشأت بوجه عام، ولدى المؤسسات المالية المصرفية وخاصة البنوك التجارية بوجه خاص، ليس فقط فى كيفية الاعتراف والقياس، بل وكيفية الافصاح عنها فى التقارير المالية الدورية تطبيقاً لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 7) ونظيره معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٩، وأن تطبيق هذا المنهج الجديد سوف تكون له تأثيرات ملموسة على العديد من بنود القوائم المالية، الأمر الذي ينعكس أثره علي كيفية إدارة المخاطر المصرفية والحد منها فى المؤسسات المالية.

وفي ذات السياق، أكدت دراسة إبراهيم (٢٠١٨، صـ ٦١) علي وجود بعض التحديات التي تواجه تطبيق البنوك المصرية لتطبيق متطلبات المعيار (IFRS 9)، وبالتالي ستحد من عملية الافصاح والشفافية فى ضوء المعيار (IFRS 7)، ومن بين تلك التحديات:

١- صعوبة التنسيق بين الإدارات المتخصصة بالبنك مثل (إدارة المخاطر – إدارة الائتمان – الإدارة المالية – إدارة تكنولوجيا المعلومات).
٢- صعوبة تحقيق التكامل والتوافق بين البيانات المالية والمخاطر.
٣- تحدي جمع وحفظ البيانات التاريخية الضرورية لوضع النماذج الخاصة بالخسائر المتوقعة.

٤- تحدي التحديث للبنية التحتية والنظم الإلكترونية ومنهجيات وأدلة العمل وتقنيات تقييم المخاطر والسياسات المحاسبية.
٥- عدم وجود نموذج موحد لحساب خسائر الائتمان المتوقعة.
٦- عدم وجود سيناريوهات للمستقبل لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

كما أوضحت دراسة إبراهيم (٢٠١٨، صـ ٧٥) أن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة ستؤثر علي نتيجة أعمال البنوك المصرية عن طريق زيادة عبء الاضمحلال مما يؤدي إلى انخفاض صافي الربح، بالاضافة إلى أنه سيؤدي إلى مزيد من الأعباء علي البنوك لانه لا يعتمد منه ضريبياً سوي ٨٠٪ فقط ويتم رد الباقي إلى وعاء الضريبة مما يزيد من الأعباء علي البنك. كما أوصت دراسة شاهين والبغدادي (٢٠١٨، صـ ١١٠) بضرورة تدعيم المراكز المالية للبنوك لمواجهة الزيادة المتوقعة فى حجم المخصصات بداية من التطبيق الإلزامي للمعيار فى يناير ٢٠١٩.

وفي ضوء ما سبق، تتلخص مشكلة الدراسة فى وجود بعض التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة فى البيئة المصرفية المصرية فى ضوء المعيار (IFRS 7) ونظيره المصري رقم "٤٠" ، مما قد يؤدي بدوره إلى إنخفاض مستوي الإفصاح عنها فى صلب التقارير والقوائم المالية للبنوك لاسيما فى فترات التطبيق الأولي منذ بداية عام ٢٠١٩، حيث أن البنوك من المحتمل أن تقدم معلومات غير كافية فى تقاريرها السنوية، لينعكس بدوره علي تزايد فجوة المعلومات الخاصة بالمخاطر التي يتعرض لها الجهاز البنكي، بالإضافة إلى أن تطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة يؤثر علي العديد من بنود القوائم المالية للبنوك التجارية المصرية والإيضاحات المتممة لها، مما يتوقع أن ينعكس بدوره علي جودة التقارير المالية، وقيمة المؤسسة المصرفية.

وانعكاساً لذلك، هناك حاجة ماسة إلى الدراسة التطبيقية لما جاء فى معايير التقارير المالية الدولية، ومعايير المحاسبة المصرية المعدلة لعام ٢٠١٩، بشأن قياس مستوي الإفصاح عن خسائر الإئتمان المتوقعة فى القوائم المالية المنشورة للبنوك المصرية، وكذلك الدراسات التي قامت بها الجهات المهنية وبوجه خاص لجنة بازل للرقابة المصرفية، للوقوف على مرئياتها بشأن الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتوقعة، وكذلك قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية الصادرة من البنك المركزي المصري، بحيث تتسق مع المنهجية الجديدة للإعتراف بخسائر الإئتمان المتوقعة والافصاح عنها، للوقوف على أثرها على جودة التقارير المالية للبنوك المصرية، بالإضافة إلى التعرف على أثر ذلك على قيمة المنشأة المصرفية.

ويمكن بلورة المشكلة البحثية فى التساؤلات التالية:

١- ما هو مستوى التزام البنوك المسجلة بالبورصة المصرية بمتطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة فى ضوء المعايير المصرية والمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS والمعايير التنظيمية للرقابة المصرفية؟
٢- ما هى طبيعة العلاقة والأثر لمستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة علي جودة التقارير المالية للبنوك المصرية محل الدراسة؟
٣- ما هى طبيعة العلاقة والأثر لمستوي تطبيق الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة علي قيمة المنشأة المصرفية فى البنوك المصرية محل الدراسة؟

٣- الدراسات السابقة:

فيما يلي نستعرض ملخصاً لأهم الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت المجالات المختلفة لموضوع الدراسة، وذلك للتوصل إلى أهم نتائجها، وذلك على النحو التالى:

(أ) دراسات اهتمت بالإفصاح عن المخاطر المصرفية:

استهدفت **دراسة شحاته (٢٠١٦)** تقديم نموذجاً محاسبياً لقياس المخاطر التي تواجه البنوك التجارية المصرية واقتراح أسلوباً موضوعياً للإفصاح عنها فى ضوء تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة كأحد متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وكذلك بيان مدى امكانية استخدام اختبارات تحمل الضغوط كأداة لإدارة وضبط المخاطر بما يتلاءم مع طبيعة بيئة عمل البنوك التجارية المصرية فى ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية والمحلية، كما تم تطبيق الدراسة علي عينة قدرها (٣٤١) مفردة من المسئولين بالإدارات التالية (الإدارة العليا، إدارة المخاطر واختبارات الضغوط ، إدارة الالتزام والحوكمة) بالمراكز الرئيسية للبنوك التجارية العاملة فى مصر، وذلك من خلال اجراء دراسة تطبيقية لتحديد مقومات النموذج المقترح لقياس المخاطر المصرفية واختبارات تحمل الضغوط من خلال إعداد وتوزيع قائمة استقصاء على عينة الدراسة، بالإضافة إلى تطبيق النموذج المقترح على ثلاثة بنوك تجسد مجتمع الدراسة (البنك الأهلي المصري، البنك التجاري الدولي، بنك قطر الأهلي الوطني)، ومن أهم أساليب إختبارت الفروض المستخدمة فيها:

أسلوب تحليل كروسكال والاس (Kruskal – Wallis)، مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) ، والانحدار المتعدد بنظام الخطوة – خطوة (Stepwise Regression) ، وتمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلى:

- وجود فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم من حيث ملكية البنك (بنوك عامة – بنوك خاصة ومشتركة – فروع بنوك أجنبية) بشأن: توافق نماذج القياس وأساليب الإفصاح عن المخاطر التي تتبناها البنوك التجارية المصرية مع متطلبات مقررات بازل ٢ وبازل ٣، وأهمية اختبارات تحمل الضغوط كأداة فعالة لإدارة وضبط المخاطر المصرفية.
- وجود علاقة بين القياس الدقيق والإفصاح الموضوعي للمخاطر وبين تدعيم المركز المالي للبنوك التجارية.

وركزت **دراسة قاسم (٢٠١٧)** على دراسة مدى تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية علي جودة التقارير المالية للبنوك التجارية وذلك كأحد أهداف الدعائم الأساسية للحفاظ علي قدرة البنك علي النمو والحفاظ عليه من التعثر المالي وبالتالي القدرة علي الاستمرار فى المنافسة بين البنوك الأخري، كما تم تحقيق أهداف الدراسة من خلال إجراء تلك الدراسة علي عينة من البنوك المسجلة لدي البنك المركزي المصري خلال المدة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٥ من خلال إجراء دراسة نظرية وتطبيقية، كما تم الاستعانة بالقوائم المالية المنشورة والايضاحات المتممة لكل بنك من عينة الدراسة، وتم إختبار فروض الدراسة من خلال تحليل الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين المتغيرات، وقياس معامل الارتباط ومعامل التحديد لقياس قوة الارتباط بين المتغيرات، وتمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلى:

- مازال الإفصاح الحالي عن مخاطر الإئتمان ومخصصاتها بالقوائم المالية للبنوك يواجه قصوراً شديداً ولا يقوم بتقديم صورة واضحة عن مخاطر الإئتمان ومخصصاتها سواء لمواجهة الديون الجيدة أو المكون لمواجهة الديون الرديئة (المتعثرة).
- أن الممارسات الضعيفة فى إدارة مخاطر الإئتمان كانت السبب الأهم فى فشل البنوك وحدوث الأزمات البنكية.
- أن الإفصاح السليم والكافي عن المخاطر الائتمانية يحسن من جودة التقارير المالية وبالتالي يوفر الملائمة والاعتمادية والموثوقية للمعلومات الواردة فيها وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة من جميع الأطراف.

وقامت **دراسة أبو خزانة (٢٠١٨)** بإختبار مساهمة الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية فى ضوه معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 7) فى تنشيط سيولة الأسهم، وكذا التعرف على مدى قيام الشركات المتداول اسهمها بالبورصة المصرية بالإفصاح عن هذه المخاطر وفقا لـ (IFRS 7) ، مع دراسة أثر الإفصاح الحالي لهذه الشركات عن تلك المخاطرعلى سيولة الأسهم، على عينة شملت كلاً من ١٠٧ من المحللين الماليين بشركات تداول الأوراق المالية والمستثمرين فى أسهم البورصة المصرية، و ٤٢ شركة من الشركات المتداول اسهمها بالبورصة خلال السنوات من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦، وقامت الدراسة بإجراء دراسة ميدانية باستخدام الأساليب المختلفة للتحليل الإحصائي منها: كا٢، اختبار ت، والانحدار المتعدد، ومن أهم نتائجها ما يلى:

- أن الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية وفقا لـ (IFRS 7) يساهم بدرجة قوية فى تنشيط سيولة الأسهم.
- أن الشركات المتداول أسهمها بالبورصة لا تقوم بالإفصاح عن هذه المخاطر وفقا لـ (IFRS 7) ، حيث كان معدل إفصاحها أقل بكثير من معدل الإفصاح وفقا (IFRS 7).
- أن الإفصاح الحالي لهذه الشركات عن تلك المخاطر لا يؤثر بشكل دال إحصائياً على سيولة الأسهم، بينما كان هناك تأثيراً إيجابياً معنوياً على سيولة الأسهم لكل من حجم الشركة، والربحية، والرافعة المالية، وسعر السهم، والتي تم إستخدامهم كمتغيرات رقابية فى نموذج الدراسة.

وهدفت **دراسة نشوان (٢٠١٨)** إلى التعرف على أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة فى بورصة فلسطين والبالغ عددها سبعة بنوك، كما تم تجميع البيانات المالية للبنوك المدرجة على موقع بورصة فلسطين من خلال القوائم المالية المنشورة، وقد تم استخدام نموذج الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، ومن أهم نتائج الدراسة ما يلى:

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من (نسبة كفاية رأس المال، نسبة السيولة، ربحية البنك) على معدل العائد على الأصول، و وجود أثر عكسي لنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على الأصول، وعدم وجود أثر لكل من (نسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك، وعمر البنك) على معدل العائد على الأصول.

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لربحية البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، ووجود أثر عكسي لعمر البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، وعدم وجود أثر لكل من (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك) على معدل العائد على حقوق المساهمين.

واستهدفت **دراسة السامرائي (٢٠١٩)** تحديد مدى إلتزام البنوك البحرينية بمتطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (7)، وكذلك قياس أثر ذلك الالتزام على الأداء المالي لتلك البنوك، كما تم إجراء دراسة ميدانية على عينة مكونة من ٦ بنوك تقليدية بحرينية للسنوات ٢٠١٣ – ٢٠١٧، وتم استخدام أدوات إحصائية منها الإنحدار الخطي البسيط لإختبار فروضها، ومن أهم نتائج الدراسة ما يلى:

- أن البنوك البحرينية تلتزم بمطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية فى ضوء متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 7).
- يوجد أثر للإلتزام بمتطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية فى ضوء متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 7) على الأداء المالي مقاساً بنسبة معدل العائد على الأصول.

وتمثل هدف **دراسة Elghaffar, et al. (2019)** فى قياس مستوى الإفصاح عن المخاطر (مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة وهيكل رأس المال ومخاطر الكفاية والمخاطر التشغيلية والمخاطر غير المالية الأخرى) فى البنوك المصرية، وتحديد أهم محدداتها، وتم إجراء تلك الدراسة علي عينة مكونة من ٢٨ بنكاً خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٧، كما تم إجراء دراسة تطبيقية لإختبار فروضها بإستخدام أسلوب تحليل المحتوى لقياس المستوى الفعلي للكشف عن المخاطر. ومن أهم نتائجها ما يلى:

- أن هناك مستوى متوسط للإفصاح الإجمالي عن المخاطر لدى جميع بنوك العينة.
- أن من أهم محددات الإفصاح عن المخاطر فى البنوك المصرية: حجم مجلس الإدارة ، وحجم لجنة المراجعة ، وأنواع المراجعين ، والاستقلالية، والملكية المؤسسية، والمسؤولية الاجتماعية للبنك، والأخبار السيئة.
- التأكيد على أهمية الإفصاح عن المخاطر فى القطاع المصرفي لأصحاب المصالح مثل المستثمرين والمودعين، حيث يساعد مؤشر الكشف عن المخاطر على تقييم ممارسة الكشف عن المخاطر فى البنوك المصرية.

وتناولت **دراسة Yamani (2020)** معالجة الجوانب المختلفة المتعلقة بالامتثال لمتطلبات المعيار (IFRS 7) والمحددات ذات الصلة والعواقب الاقتصادية، وقياس مستوي الامتثال لمتطليات الافصاح المتعلقة بالمعيار فى البنوك المدرجة فى دول مجلس التعاون الخليجي من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٧، بالإضافة إلى تحديد آثار محددات حوكمة الشركات على درجة الامتثال لمتطلبات التطبيق، وقياس تأثير الامتثال لمتطلبات المعيار على تكلفة رأس المال، كما إستخدمت الدراسة مؤشر ذاتي لقياس مستوي الامتثال، بالاضافة إلى ذلك تم استخدام تحليل المحتوى والانحدار للحصول على النتائج المرجوة، حيث تظهر النتائج أن اتجاة الامتثال ظل مستقراً على مدى السنوات السبع بمتوسط ٧٨٪، وكانت الفروق بين البلدان الأعضاء قليلة جداً، علاوة على ذلك تظهر النتائج أن مستوى الامتثال يقلل من تكلفة رأس مال الأسهم، ويتأثر الارتباط ببعض المتغيرات الحاكمة مثل تطور السوق، ومعدل التضخم، وحجم البنك.

وقامت **دراسة Giner, et al. (2020)** بإختبار تأثير الإفصاح عن المخاطر فى ضوء متطلبات المعيار (IFRS7) والدعامة الثالثة من مقررات بازل III على قرارات المستثمرين، وتتكون العينة من البنوك المسجلة فى بورصات لندن وباريس وفرانكفورت ومدريد وميلانو خلال ٨ سنوات من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٤، وقامت الدراسة ببناء مؤشرات الإفصاح عن المخاطر المالية بمختلف فئاتها (الإفصاحات الكمية والنوعية)، وكذلك مخاطر الائتمان والسيولة والسوق، وتوكد الدراسة على أن هناك إرتباطاً إيجابياً بين قيمة البنك والعديد من فئات الإفصاح عن المخاطر المحددة، علاوة على ذلك المستثمرون يعيرون إنتباههم إلى قوة سلطة البنك عند استخدام إفصاحات المخاطر.

وأكدت **دراسة Scannella & Polizzi (2021)** على أن الإفصاح عن المخاطر هو عامل حاسم فى تعزيز كفاءة الأسواق المالية وتعزيز الاستقرار المالي، وتقترح هذه الدراسة أداة منهجية لتحليل الإفصاح عن مخاطر الائتمان فى التقارير المالية للبنك بناءً على إطار تحليل المحتوى لإجراء دراسة تجريبية على عينة صغيرة من البنوك الإيطالية الكبيرة، وقدمت الدراسة أدلة تجريبية أولية على أن البنوك تختلف فى الإفصاح عن مخاطر الائتمان، على الرغم من أنها تخضع لمتطلبات تنظيمية ومحاسبية متجانسة، علاوة على ذلك، يوجد علاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان وحجم البنك ونموذج الأعمال، وأوضحت أن الأدبيات الحالية لم تقدم أداة منهجية يدوية لتحليل الملامح النوعية والكمية للإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي، من أجل سد هذه الفجوة، اقترحت منهجية تحليل المحتوى اليدوي للتحقيق فى

تقارير مخاطر الائتمان المصرفية، فى حين أن المساهمات السابقة قد درست الجوانب ذات الصلة باعتماد تقنيات تحليل المحتوى الآلي.

(ب) دراسات اهتمت بجودة التقارير المالية:

سعت **دراسة Lin, et al. (2014)** إلى التحقق من أن ارتفاع جودة التقارير المالية تحد من الأثر السلبي للأزمة المالية العالمية على أداء الشركات، حيث قامت بدراسة بورصة الأوراق المالية فى المملكة المتحدة فى فترة الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ومن أهم نتائجها؛ أن السيولة المالية فى السوق خلال فترة الأزمة أقل من السيولة فى الفترة السابقة، ومع ذلك كان التأثير السلبي للأزمة المالية أقل تأثيراً على الشركات ذات التقارير المالية عالية الجودة، وأيضاً تقلل من التباين فى المعلومات المالية وبالتالي تزايد الثقة لدى المستثمرين فى الشركات خلال الأزمة المالية وأن نظام التقارير المالية المستقرة جزء هام من النظام الاقتصادي.

وحاولت **دراسة Nurcholisah (2016)** التعرف على العلاقة بين جودة التقارير المالية وعدم تجانس المعلومات واثارها على كفاءة الاستثمار، وتم إجراء دراسة تطبيقية استخدمت المنهج الكمي لتحقيق أهدافها، حيث تم حساب جودة التقارير المالية من واقع القوائم المالية لـ ٢٢ صندوقاً من صناديق المعاشات التقاعدية فى أندونيسيا عام ٢٠١٢، وذلك من خلال أحد المقاييس المالية لجودة التقارير، وتم حساب عدم تجانس البيانات من خلال قياس توقيت الإعلان عن التقارير المالية، ومن أهم نتائجها ما يلى:

- عدم وجود علاقة بين جودة التقارير المالية وعدم تجانس المعلومات.
- عدم وجود علاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار.

وقامت **دراسة رمضان (٢٠١٩)** بالتعرف علي آراء الأطراف الأساسية المهتمة بالبورصة المصرية بهدف قياس إنعكاسات العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وجودة التقارير المالية علي قيمة المنشأة، وتم إجراء تلك الدراسة الميدانية علي عينة من المديرين الماليين والمحاسبين، والمدراء التنفيذيين العاملين فى الشركات المسجلة فى مؤشر EGX 100 بالبورصة المصرية، إضافة إلى العاملون بشركات الوساطة المالية، والمستثمرون بتلك الشركات، وقد تم اختبار فروضها بإستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار البسيط و إختبار (t. test). وكانت أهم نتائجها ما يلى:

- أن الإفصاح عن تقارير الإستدامة أداة لتحسين جودة التقارير المالية فى الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.
- أن العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الإستدامة وجودة التقارير المالية ستحقق قيمة للشركات المقيدة بالبورصة.

وهدفت **دراسة حسين (٢٠١٩)** إلى دراسة دور القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين، وجودة التقارير المالية، والالتزام بآليات حوكمة الشركات فى تخفيض عدم كفاءة القرارات الاستثمارية، سواء كان الناتج عن نقص الاستثمار أو حتى بالإفراط فيه، وتم إجراء تلك الدراسة علي عينة مكونة من ٥٦ شركة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية نشطة التداول، كما تم إجراء دراسة تطبيقية علي بعض الشركات المقيدة البورصة المصرية خلال فترة الدراسة التي غطت الفترة من سنة ٢٠٠٧ إلى سنة ٢٠١٧، وتم استخدام تحليل الإنحدار المتعدد لإختبار فرض الدراسة، وتمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلى:

- أن ارتفاع جودة التقارير المالية والالتزام بآليات حوكمة الشركات والقدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين من شانه تخفيض عدم كفاءة القرارات الإستثمارية بشكل عام، وبالإفراط فى الإستثمارات بشكل خاص دون أن يكون هذا التأثير جوهرياً على نقص الإستثمار.
- أن جودة التقارير المالية تدفع إلى تخفيض عدم الكفاءة فى القرارات الإستثمارية والإفراط فى الاستثمار وبصفة خاصة فى الشركات التي تعتمد على التمويل بالمديونية بنسبة أكبر.
- أن الشركات الأكثر التزاماً بحوكمة الشركات، و التي تقدم تقارير مالية ذات جودة مرتفعة هي الأكثر قدرة فى الحد من عدم كفاءة القرارات الإستثمارية، وبصفة خاصة عدم كفاءة القرارات الإستثمارية الناتج عن الإفراط فى الإستثمار.

وحاولت **دراسة Arther, et al. (2019)** استكشاف ما إذا كان تركيز الملكية يؤثر على جودة التقارير المالية عبر البلاد، وتمثل مجال الدراسة فى عينة الشركات عبر مجموعة من الدول، وذلك من خلال دراسة تحليلة مقارنة تستخدم ستة مؤشرات للمحاسبة والمراجعة لإنشاء مؤشر شامل لقياس جودة التقارير المالية على المستوى الدولي، ومن أهم نتائج الدراسة ما يلى:

- هناك طبيعة غير خطية وعلاقة عكسية بين هيكل الملكية الموزع نسبياً مع عدم وجود مساهمين مسيطرين وبين جودة التقارير المالية.
- تتحول العلاقة إلى علاقة طردية موجبة بين تركز الملكية وجودة التقارير المالية لاسيما مع السيطرة على المساهمين الذين تتماشى مصالحهم مع مصلحة الشركة.

وركزت **دراسة Fang, et al. (2019)** على بيان كيفية قيام الاتصالات السياسية بعمل تفاقم للمخزون الإداري من الأخبار السلبية غير المفصح عنها فى صلب التقارير المالية ذات الجودة المنخفضة وبالتالي التأثير على المخاطرة المرتبطة بانهيار أسعار الأسهم، وكيف يمكن للعلاقات السياسية أن تؤدي لمزيد من اللغط الإداري الذي يؤدي بالتبعية لمزيد من حجب الأخبار السلبية ونتيجة لذلك يؤدي لإنهيار أسعار الأسهم، وتم إجراء دراسة تطبيقية تحليلية استخدمت الاحصاء الوصفي ومعامل الإرتباط الخطي لإختبار فروضها على عينة مكونة من ٦٥٠ شركة من الشركات الالكترونية العامة فى تايوان، ومن أهم نتائجها ما يلى:

- أن تنامي التدخلات السياسية فى سياسة الأعمال والسياسة المالية تؤدي إلى انخفاض الرغبة والدافع فى تقديم معلومات شفافة وبالتالي تؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية المنشورة، مما يؤدي إلى تزايد مخاطر انهيار أسعار الأسهم.
- قامت الإدارة العليا لمؤسسات عديدة فى تايوان بحجب بيانات سلبية لحد لم يعد الحجب ذا نفع حتي انهارت أسعار الأسهم، وأن الشركات التي تعاني من زيادة من التدخلات السياسية تعاني من حجب زائد للبيانات من إدارتها العليا للمستثمرين كما أنه كلما كانت التدخلات أعمق كان التركيز علي المعنيين بإدارة المؤسسات أكبر كأفراد دون التركيز علي المؤسسة ذاتها.

وقدمت **دراسة Di-Fabio, et al. (2021)** دليلاً على التأثير المشترك لآليات المراقبة المختلفة على تمهيد الدخل من خلال تقديرات خسائر الائتمان باستخدام بيانات عن البنوك الأوروبية عبر ٢٥ دولة وتغطي الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٥، حيث أكدت على أن الإشراف الاحترازي الصارم يزيد من تجانس الدخل المصرفي مما يؤدى إلى إنخفاض جودة التقارير المالية، بما يتفق مع فكرة أن الإشراف الصارم يزيد من حوافز البنوك للإشارة إلى استقرار الأعمال من خلال إدارة الأرباح، ومع ذلك، فإن تأثير الإشراف الاحترازي مشروط بكثافة انضباط السوق وتطبيق مبادئ المحاسبة، مما يقلل من تجانس الدخل فقط فى أنظمة الإشراف الصارمة، وتظهر النتائج أن فعالية الإشراف الاحترازي تؤثر على كيفية قيام آليات المراقبة الأخرى بتقييد تسوية (تمهيد) الدخل المصرفي، كما يقلل تطبيق مبادئ المحاسبة من تجانس دخل البنوك فقط فى البلدان التي يكون فيها الإشراف الاحترازي فعالاً، وتشير النتائج إلى أن تعزيز حوكمة المستثمرين وتحسين التنسيق بين المشرفين الاحترازيين والمسؤولين عن تطبيق المحاسبة يمكن أن يحد من التأثير المتناقض للإشراف الصارم، مما يقلل من شفافية البنوك إذا لم يتم دمجها بشكل مناسب مع آليات المراقبة الأخرى.

(ج) دراسات تناولت قياس قيمة المنشأة المصرفية:

قامت **دراسة الصعيدي (٢٠١٦)** بتقييم أثر معايير بازل III على جودة التقارير المالية من ناحية، وتحليل انعكاسات ذلك على قيمة البنوك التجارية فى بيئة الأعمال المصرية من ناحية أخرى، وتمثلت عينة الدراسة فى البنوك المقيدة بالبورصة المصرية المكونة من عدد ١٣ بنك من البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصري، كما تعتبر دراسة نظرية تطبيقية اعتمدت فى الدراسة النظرية على الدوريات والتقارير والكتب والرسائل العلمية سواء العربية منها أم الأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، أما الدراسة التطبيقية فقد اعتمد الباحث على بيانات فعلية من التقارير المالية للبنوك، ومن أهم نتائجها ما يلى:

- وجود تأثير ايجابى لمعايير بازل III على جودة التقارير المالية ممثلة فى زيادة نسبة صافى الدخل التشغيلى إلى إجمالى الأصول وتخفيض المستحقات الكلية.
- وجود تأثير ايجابى لهذه المعايير على قيمة البنوك المسجلة ممثلة فى زيادة قيمة Tobin's Q وزيادة القيمة السوقية لأسهم تلك البنوك.
- أن التفاعل بين معايير بازل III وقيمة البنك يزيد من الأثر الايجابى لتلك المعايير على جودة التقارير المالية.

وتمثل هدف **دراسة عوجه (٢٠١٧)** فى قياس حجم ممارسات التحفظ المحاسبي فى المصارف العراقية الخاصة، والوقوف على أداء المصارف من خلال تقييم أدائها باستخدام مقياس Tobin's Q، كما تمثل مجتمع الدراسة فى المصارف العراقية المدرجة فى سوق العراق للأوراق المالية، وكانت عينة البحث أربعة عشر مصرفاً، وذلك خلال سلسلة زمنية تمتد من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤، واستخدمت الدراسة التطبيقية مؤشر Tobin's Q فى قياس قيمة

المنشأة المصرفية، ومن أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة تحليل التباين (ANOVA) ، ومن أهم نتائج الدراسة ما يلى:

- هناك عدة مقاييس يمكن الاسترشاد بها لتقييم أداء الشركات، وذلك يستدعي الحاجة لإختبار مدى ملاءمتها للبيئة العراقية، وقد اثبتت النتائج ملاءمة مؤشر Tobin's Q لتقييم أداء المصارف فى البيئة المحلية.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من مستوى التحفظ المحاسبي وتقييم أداء المصارف.

واستهدفت **دراسة Wheeler (2017)** تحديد إنعكاسات تكوين مخصصات خسائر القروض المصرفية وفقاً لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة المطلوب الإعتراف والإفصاح عنها من قبل FASB، علاوة علي بيان العلاقة بين قيمة المخصصات المتعلقة بالخسائر المتوقعة وأسعار أسهم البنوك بالتطبيق علي عينة من البنوك الأمريكية مع إجراء دراسة تطبيقية بإستخدام بعض أساليب الإحصاء الوصفي وبعض المؤشرات المالية، ومن أهم نتائج الدراسة ما يلى:

- وجود علاقة عكسية بين قيمة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وأسعار أسهم البنوك.
- أن تطبيق متطلبات القياس والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة سيقلل رأس المال التنظيمي لمعظم البنوك.

وركزت **دراسة الشطناوى (٢٠١٨)** على دراسة واختبار أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة وأداء البنوك التجارية الأردنية على عينة مكونة من (١٣) بنك تجاري مقيد ببورصة عمان خلال الفترة الممتدة من (٢٠١١ – ٢٠١٤م)، حيث تم اجراء دراسة تطبيقية استخدمت مؤشر Tobin's Q لقياس قيمة البنوك، كما استخدمت مؤشر معدل العائد على الأصول لقياس أداء البنوك، ومن أهم نتائج الدراسة ما يلى:

- وجود أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة البنوك بمقياس Tobin's Q.
- ووجود أثر على أداء البنك بمقياس معدل العائد على الأصول.
- أن حجم البنك كان له تأثيراً ايجابياً على كلاً من قيمة وأداء البنك بينما كان أثر الرافعة المالية سلبياً على كلاً من قيمة وأداء البنك.

وحاولت **دراسة السيد، (٢٠٢٠)** حاولت إختبار أثر مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية على قيمة البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، بالتطبيق على عينة مكونة من ١٣ بنك مقيد بالبورصة المصرية بإجمالي (١٠١) مشاهدة من القوائم المالية المنشورة لتلك البنوك خلال الفترة من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٨، حيث تم تطوير مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية وبإستخدام أسلوب تحليل المحتوى تم قياس مستوى الإفصاح، بالإضافة إلى نموذجى الإنحدار البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، ومن أهم نتائج الدراسة ما يلى:

- أن مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية لعينة الدراسة جاء مرتفعاً.
- أن هناك تأثيراً معنوياً لمستوى هذا الإفصاح علي قيمة المنشأة المصرفية.

<u>ومن استقراء وتحليل الدراسات السابقة يتضح للباحث ما يلى :</u>

١- عدم محاولة تلك الدراسات تقديم نموذج لقياس مستوي الافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة فى إطار المعايير المحاسبية المستحدثة والمعايير التنظيمية ذات العلاقة، وأثر الافصاح علي جودة التقارير المالية وقيمة المنشأة المصرفية للبنوك المصرية المقيدة بالبورصة المصرية.

٢- أن تلك الدراسات منها ما أجري علي بيئة أخري غير البيئة المصرية، ومنها ما أجري علي البيئة المصرية ولكن قبل إتباع أسلوب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

وتأسيساً على ما سبق، يؤكد الباحث علي ضرورة بذل المزيد من الجهود البحثية لمحاولة قياس مدى الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة فى ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية، ومعايير المحاسبة المصرية المعدلة لعام ٢٠١٩، والمعايير التنظيمية ذات العلاقة، بالإضافة إلى بيان أثر الإلتزام بتطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة علي جودة التقارير المالية وقيمة المنشأة المصرفية، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقة علي عينة من البنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية، وهو ما يمثل مشكلة البحث الحالية.

٤- أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث فى ضوء مشكلة البحث فى الأهداف التالية:

١. قياس مستوي الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة من قبل البنوك التجارية المصرية فى ضوء المعايير المصرية، والمعايير الدولية للتقارير المالية، والمعايير التنظيمية للرقابة المصرفية.
٢. بيان طبيعة العلاقة والأثر لتطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة علي جودة التقارير المالية للبنوك.
٣. تحديد طبيعة العلاقة والأثر لمستوي تطبيق الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة علي قيمة المنشأة المصرفية فى البنوك المصرية محل الدراسة.

٥- أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث فيما يلي:

أولاً: الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة فيما يلي:

أ. يعتبر هذا البحث إمتداد للدراسات البحثية فى مجال مخاطر الإئتمان وجودة التقارير المالية فى البنوك المصرية.
ب. يتطرق البحث إلى متغيرات حديثة فى الجانب النظري والعملي والتحليلي، وبذلك يشكل البحث منطلقاً جديداً لمزيد من الدراسات اللاحقة حول هذا الموضوع.
ج. يساهم هذا البحث فى فهم وتحليل ما جاء بالمعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المحاسبة المصرية بشأن متطلبات الإعتراف والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، ومدي الإتفاق أو الإختلاف بينها بين الضوابط الرقابية والتنظيمية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، والضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري.

ثانياً: الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية للدراسة فيما يلي:

أ. دراسة مدى إلتزام البنوك المصرية بتطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة الصادرة عن المعايير الدولية للتقارير المالية، ومعايير المحاسبة المصرية المستحدثة، ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، والضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري من جهه، وتقديم دليل تطبيقى لبيان أثر الإلتزام بذلك علي جودة التقارير المالية للبنوك المصرية وقيمة المنشأة المصرفية من جهة أخري، لينعكس ذلك علي توفير معلومات محاسبية ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية.
ب. يمثل قطاع البنوك أحد القطاعات الاقتصادية التي لها تأثيراً مباشراً علي كافة القطاعات الإقتصادية الأخري، ويساعد هذا البحث إدارة هذه البنوك علي توجيه القرارات الاستثمارية نحو زيادة الاهتمام بموضوع الإعتراف والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وانعكاساته علي جودة التقارير المالية وقيمة المنشأة المصرفية.
ج. يعد هذا البحث ذو أهمية بالغة للبنك المركزي المصري باعتباره الجهة الرقابية المسؤولة عن الاستقرار المالي، بحيث تمكنه من وضع آليات وإجراءات وتعليمات خاصة للبنوك المصرية وغيرها من البنوك لضمان تطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة للمستفيدين وأصحاب المصالح المختلفة.

٦- فروض البحث:

تتمثل فروض البحث فيما يلي:

١. ليس هناك إلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة من قبل البنوك التجارية المصرية فى ضوء المعايير المصرية والمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS والمعايير التنظيمية للرقابة المصرفية.
٢. لا توجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق متطلبات الافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على جودة التقارير المالية فى البنوك المصرية محل الدراسة.
٣. لا توجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية لمستوي تطبيق الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة علي قيمة المنشأة المصرفية فى البنوك المصرية محل الدراسة.

٧- حدود البحث:

يقتصر البحث علي:

١. **حدود مكانية:** سوف تقتصر الدراسة التطبيقية علي البنوك المصرية المسجلة بالبورصة المصرية نظراً لتوافر القوائم والتقارير المالية المنشورة لتسهيل جمع وتحليل البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة وإختبار فروضها.

٢. **حدود زمنية:** تم إختيار سلسلة زمنية قدرها ٥ سنوات تبدأ من عام ٢٠١٧ بإعتبارها سنة الأساس قبل تطبيق متطلبات الافصاح عن المخاطر الائتمانية المتوقعة بالبنوك المصرية ، وتنتهي بعام ٢٠٢١.

٨- تقسيمات البحث:

في ضوء مشكلة البحث، وسعياً نحو تحقيق أهدافه، واعتماداً على منهجه لاستخلاص أهم النتائج وتقديم التوصيات تم تقسيم بقية البحث على النحو التالى:

ثانياً: الإطار المفاهيمى للإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة.
ثالثاً: جودة التقارير المالية المصرفية – المفهوم والمحددات ونماذج القياس.
رابعاً: علاقة الإفصاح عن الخسائر الائتمانية بجودة التقارير المالية.
خامساً: قيمة المنشأة المصرفية – المفهوم والمحددات وأساليب القياس.
سادساً: علاقة الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة بقيمة المنشأة المصرفية.
سابعاً: الدراسة التطبيقية بالبيئة المصرية.
ثامناً: النتائج والتوصيات.

ثانياً: الإطار المفاهيمى للإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة:

١- مفهوم الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة:

يعتبر مفهوم الشفافية والإفصاح أمر خلافى يتطلب توازناً بين المستوى المقبول لدى المنشأة المصرفية والمستوى المرغوب لدى المستخدمين الخارجيين للتقارير المالية، حيث رأى الكثير من المحللين افتقاد الشفافية التى تسببت كثيراً فى الضعف المالي للبنوك وفى الأزمات المالية العالمية (قاسم، ٢٠١٧، صـ ٧١). ووفقاً لدراسات سابقة، هناك إختلافات بين الكتاب حول مفهوم وأنواع المخاطر، مما يؤدى أيضاً إلى الإختافات حول تعريف الإفصاح عن المخاطر (Moussa, 2020, p. 52).

فقد تم تعريفها من قبل دراسة Jizi & Dixon (2017, p. 13) بأن الإفصاح عند المخاطر المصرفية هو ألية لتوفير معلومات تمكن المستثمرين من تقييم أنشطة البنك وتقليل المخاطر المستقبلية المتوقعة ويمكن اعتبارها أداة لتنظيم أداء كل من إدارة البنك وأداء السوق.

وتعرف دراسة Aryani (2016, p. 75) الإفصاح عن المخاطر بأنه جميع المعلومات التي تقدمها الشركات عن مراجعات التعرض للمخاطر الخاصة بها، وهي تصف أداء المنشأة ومخاطرها وكيف تتعامل مع المخاطر فى التقرير السنوي. وأكدت على ذلك دراسة مليجي (٢٠١٧، صـ ١٤٦) بأن الإفصاح عن المخاطر هو جميع المعلومات التى تقدمها المنشأة فى التقرير السنوى وتصف المخاطر الرئيسية التى تتعرض لها، وطرق إدارتها وآثارها الاقتصادية المتوقعة على الأداء الحالى والمستقبلى، وهو ما يساهم فى تقليل عدم التأكد (اليقين) فى الأنشطة المصرفية.

وأشارت دراسة Moussa (2020, p. 53) أن الإفصاح عن المخاطر هو إيصال جميع المعلومات حول المخاطر أو أي شيء قد يؤدي إلى مخاطر سواء كانت التعرضات أو الاحتمالات، سواء كانت مخاطر حالية أو مستقبلية لمستخدمي البيانات المالية (أو أصحاب المصلحة).

فى حين يرى علي (٢٠١٧، صـ ٢٦٦) أن الإفصاح عن المخاطر المصرفية لا يقتصر على المعلومات الكمية فقط ولكن يشمل المعلومات النوعية أيضاً، ولا يقتصر على الأحداث الماضية والحالية فقط بل يمتد ليشمل الظروف والأحداث المستقبلية التي قد يتعرض لها البنك، كما أن الإفصاح عن المخاطر فى البنوك يوضح لمستخدمي القوائم المالية العوامل المؤثرة على أداء البنك الحالي أو المستقبلي سواء كانت هذه العوامل داخلية أو خارجية. وأكدت على ذلك دراسة الصيرفي (٢٠١٨، صـ ١٤٥) بأن الإفصاح عن المخاطر البنكية إفصاح مالى وكمى ونوعى لتوفير معلومات عن المخاطر التى يواجهها البنك وتحليلها وتقييم تأثيرها المحتمل على الأداء المستقبلى وتوفير المعلومات عن كيفية التصدى لتلك المخاطر للتخلص منها، أو التقليل من أثارها السلبية. وأشارت دراسة Yamani (2020, p.

(2 إلى أن الإفصاح عن المخاطر يتجاوز مفهوم تضمين البنود فى البيانات المالية ويغطي المعلومات الكمية والنوعية عن مخاطر المنشأة وأدائها مما يساعد فى اتخاذ قرارات اقتصادية واستثمارية سليمة.

وقسمت دراسة فهمى (٢٠٢٠، صـ ٤٧٠) الإفصاح عن المخاطر إلى؛ إفصاح شامل ويشير إلى شمولية التقارير لمعلومات ذات أثر مادى ملموس على القارئ، وإفصاح عادل يتضمن توازناً فى الإفصاح لجميع الأطراف، وإفصاح كافى ويعنى الإفصاح بالحد الأدنى الذى يجب إظهارة بالمعلومات، وإفصاح وقائي ويعنى حماية المجتمع المالي وخاصة المستثمر العادى، وأخيراً الإفصاح التثقيفى ويعنى الإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض إتخاذ القرارات. واقترحت الدراسة ضرورة إعداد قائمة مالية إضافية مستقلة للإفصاح المحاسبى المقارن عن المخاطر المالية الفعلية والمستقبلية لمنشآت الأعمال كإفصاح إلزامى، وذلك بهدف ضبط وتدنية هذه المخاطر وبالتالى زيادة درجة الثقة فى المعلومات المحاسبية لهذه المنشآت عند استخدامها فى اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية من قبل المنشأة وأصحاب المصالح.

بينما أوضحت دراسة يوسف (٢٠١٩، صـ ١٠٢) أن الإفصاح عن المخاطر فى البنوك هو إحتواء التقارير المالية المنشورة للبنوك للبيانات والمعلومات عن المخاطر المختلفة التي تواجهها وكيفية إدارتها وبمستوى إفصاح يكون شاملاً بدرجة كافية لمقابلة احتياجات المستخدمين، وتحقيق مستوى أفضل من الفهم لطبيعة تلك المخاطر مما يساعد على توفير تحذيرات مبكرة لكل الأطراف المتعاملة مع البنك عن أي مخاطر محتملة قد يتعرض لها البنك وتهدد قدرته على البقاء والإستمرار فى المستقبل مما يساعد مستخدمي تلك المعلومات على تقدير وتوقع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك ومعرفة مدى قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها فى مواعيدها المحددة، وبالتالي تقييم أداء البنك ومركزه المالي مما يساعد فى اتخاذ قرارات تتلاءم مع تلك المخاطر.

وفى ضوء معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 7) ونظيره المصري رقم "٤٠" المعدل لعام ٢٠١٩ بعنوان "الأدوات المالية – الإفصاحات"، يمكن تعريف الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة بأنه ضرورة أن تقدم البنوك إفصاحات (كمية ونوعية) فى قوائمها المالية بحيث تمكن المستخدمين من تقييم كل من: أهمية الأدوات المالية للمركز المالي للمنشأة ولأدائها المالي، وطبيعة ومدى مخاطر الائتمان الناشئة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها المنشأة خلال الفترة وفي نهاية فترة التقرير، والطريقة التي تدير بها المنشأة تلك المخاطر.

وفى إطار ما سبق من محاولات لتعريف الإفصاح المحاسبى بشكل عام من جانب وتعريف الإفصاح عن المخاطر من جانب آخر، يمكن للباحث تعريف الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة بأنه؛ تضمين التقارير والقوائم المالية كافة المعلومات عن مخاطر الائتمان وما يرتبط بها من مخصصات وخسائر ائتمان متوقعة (القيمة الحالية المقدرة للعجز النقدي المتوقع للأصل)، والتى يمكن أن تؤثر على عدم التأكد المتعلق بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية سواء كانت معلومات كمية فى صلب التقارير المالية أو معلومات وصفية فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وذلك بهدف تمكين مستخدمى القوائم المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية وطبيعة ومدى مخاطر الائتمان المتوقعة الناشئة عن الأدوات المالية.

٢- أهمية الإفصاح عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

يعتبر الإفصاح عن مخاطر الإئتمان أمراً ضرورياً للنشاط المصرفى، حيث دعت الحاجة إلى الكشف عن طبيعة ذلك فى التقارير المالية السنوية للبنوك من خلال الإفصاح عنه وعن طبيعته وخصائصه، حتى يتم الحد من أو تخفيض الآثار الضارة المتوقعة لهذه المخاطر، مما يؤدى إلى إجراء تقييم أفضل للأداء المالي للبنك فى المستقبل من خلال الإفصاح عن معلومات مخاطر الائتمان الكمية والنوعية فى إطار التقارير المالية للمنشأة المصرفية (Moumen, et al., 2015, p. 179).

ويستمد الإفصاح الكافى والدورى والمستمر عن الخسائر الائتمانية فى البنوك أهميته من طبيعة الخدمات المالية التى يقدمها القطاع المصرفى كوسيط بين المدخرين والمستثمرين وارتباطه الوثيق بتنمية الأنشطة الإقتصادية، ومن تعدد وتنوع الجهات المستفيدة من معلومات القوائم والتقارير المالية؛ لذلك فإن القصور فى الشفافية والإفصاح عن هذه المخاطر ينتج عنه معلومات مضللة بالتقارير المالية مما يسبب قصوراً فى وظيفتها، حيث يعتبر الإفصاح عن مخاطر الائتمان أحد المؤشرات الرئيسية للحكم على مدى سلامة الوضع المالي للبنك (حسين، ٢٠٢١، صـ١٤٧).

وترى دراسة Anggraita, et al. (2020, p. 515) أن الإفصاح بشأن الأدوات المالية المعروضة فى القوائم المالية وخاصة فيما يتعلق بمخاطر الائتمان من المتوقع أن يزيد من الشفافية المصرفية التي تهيمن فيها الأصول والخصوم المالية على تقاريرها المالية؛ لذلك فإن الإفصاح الشامل عن التعرض للمخاطر وإدارة المخاطر للأدوات

المالية (الإئتمانية، والسوقية، والسيولة) ، من شأنه أن يساعد أصحاب المصلحة على فهم قابلية البنوك للمخاطر بشكل أفضل، وبالتالي من شأنه تحسين قدرتها على المراقبة.

كما أوضحت دراسة أبو خزانة (٢٠١٨، صـ ٩٥٢) أن الإفصاح عن المخاطر (الإئتمانية، والسوقية، والسيولة) يمكن أن يؤدى إلى تضييق الفجوة المعلوماتية بين الإدارة وأصحاب المصالح بشأن أوجه عدم اليقين والفرص التجارية، كما يساعد على تقييم أفضل لأداء المنشأة فى المستقبل، كذلك فإن المعلومات المتعلقة بالمخاطر يمكن أن تفى بوظيفتى الإنذار المبكر والتنبؤ بالنسبة للأطراف الخارجية، بالإضافة إلى أن الإفصاح عن المخاطر يتيح لأصحاب المصالح أن يكونوا على وعى أفضل بالتغييرات الجوهرية المحتملة، وبالتالي يمكن أن يقلل ذلك من تكاليف الوكالة.

وفى نفس السياق، أوضحت دراسة Alzead (2017, p. 31) أن الإفصاح عن معلومات المخاطر فى التقارير السنوية يمكن أن يسهم فى تحقيق فوائد عديدة لكل من المعدين والمستخدمين ألا وهى؛ تقديم معلومات عن استراتيجية إدارة المخاطر، وتحديد مدى إستدامة أو تذبذب التدفقات النقدية، وبالتالى يساعد التقرير عن المخاطر المستخدمين فى تقييم المركز المالي للمنشأة وأدائها، ومساعدة المنشأت فى تحسين استراتيجية إدارة المخاطر، كما يؤدى إلى تعزيز المساءلة عن طريق السماح للإدارة بالإفصاح عن معلومات مفيدة عن جهودها للاضطلاع بمسئولياتها، فضلاً عن دعم حماية المستثمرين من خلال مساعدتهم على تأكيد أو تعديل آرائهم حول ملفات المخاطر الخاصة بالمنشأة. بالإضافة إلى أنه كلما أفصح المديرون عن مزيد من المعلومات المتعلقة بالمخاطر كلما انخفض مستوى عدم التأكد لدى المستثمرين (Elshandidy et al., 2018b, p. 519)

وأوضحت دراسة قاسم (٢٠١٧، صـ ٧٨) أن للإفصاح المحاسبى عن المخاطر بكافة أنواعها أهمية بالغة تتمثل فيما يلي:

- توفير المعلومات التى تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين وغيرهم من مستخدمى المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية.
- توفير المعلومات لأصحاب المصالح حول التدفقات النقدية وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة أو التغيرات التى تطرأ على هذه الموارد.
- تقييم أداء وقدرة الإدارة على النهوض بمسؤولياتها والحكم على كفاءة أدائها.

وأشارت دراسة Aryani (2016, p. 79) إلى أن البنوك التي تفصح عن معلومات المخاطر بشكل أكثر شفافية لا تساعد أصحاب المصلحة فقط على فهم ملف مخاطر البنك، ولكنها أيضاً تسهل على المساهمين قياس المخاطر، حتى يتمكنوا من مقارنة واختيار البنوك ذات الأداء الجيد والمخاطر الأقل، وأكد أنه من خلال تقديم معلومات شفافة طواعية من الممكن أن تقلل من عدم تماثل المعلومات بين المديرين والوكلاء، بالإضافة إلى إنخفاض تكلفة رأس المال.

واستخلصت دراسة قلبه (٢٠١٩، صـ ١٠٢) أن الإفصاح عن المخاطر فى البنوك بشكل شامل بدرجة كافية لمقابلة احتياجات المستخدمين يحقق مستوى أفضل من الفهم لطبيعة تلك المخاطر مما يساعد على توفير تحذيرات مبكرة لكل الأطراف المتعاملة مع البنك عن أية مخاطر محتملة قد يتعرض لها البنك وتهدد قدرته على البقاء والاستمرار فى المستقبل، مما يساعد مستخدمى تلك المعلومات على تقدير وتوقع المخاطر التى قد يتعرض لها البنك ومعرفة مدى قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها فى مواعيدها المحددة، وبالتالى تقييم أداء البنك ومركزه المالي مما يساعد فى اتخاذ قرارات تتلائم مع تلك المخاطر.

وبينت دراسة Scannella and Polizzi (2021, p. 73) أن الإفصاح عن المخاطر فى البنوك يساهم فى تقليل المعلومات غير المتكافئة بين أصحاب المصلحة وحل مشاكل الوكالة التي تنشأ بسبب المصالح المختلفة بين المدير والوكيل فى الصناعة المصرفية، ومن هذا المنظور، يعد الإفصاح عن مخاطر الائتمان أداة تحفيزية لإيجاد توازن بين المصالح المتباينة، ويوفر فرصة لتحسين وظائف الفرز والاختيار والمراقبة التي يقوم بها المودعون والمستثمرون وأصحاب المصلحة الآخرون، بالإضافة إلى ذلك، حيث أن المعلومات غير المتماثلة تجعل من الصعب على أصحاب المصلحة مراقبة وتقييم مستوى المخاطر التي يتحملها مديرو البنوك، كما يعد الإفصاح الكافي عن مخاطر الائتمان مهماً لأصحاب المصلحة لتقييم المخاطر المحتملة لأي فرصة استثمارية، ولتقييم سلامة ومخاطر القرارات الإستراتيجية للبنك فى أعمال الإقراض، علاوة على ذلك، يعد الإفصاح عن مخاطر الائتمان أمراً أساسياً لتعزيز انضباط السوق وإثارة الثقة من قبل أصحاب المصلحة فى البنك.

وعلى جانب أخر، وعلى الرغم من أهمية الإفصاح عن المخاطر والمزايا التى يمكن أن يحققها للعديد من الأطراف، إلا إن هناك بعض المعوقات التى قد تحول دون فعاليته؛ فقد تحد الإدارة من الإفصاح عن المخاطر تجنباً لبعض التكاليف التى تلازم هذا الإفصاح، وقد لايرغب البنك فى الإفصاح عن معلومات شاملة وتفصيلية عن المخاطر

وإدارتها، نظراً لحساسية مثل هذه المعلومات خوفاً من الإضرار بالوضع التنافسى لها والتأثير على بقائها واستمرارها فى المستقبل (على، ٢٠١٧، صـ ٢٦٨).

وفى ضوء دراسة Yamani (2020, p. 1) حيث أكدت على أن جهود المنظمات الدولية لتوحيد معايير المحاسبة إستندت بشكل أساسي إلى أنظمة البلدان المتقدمة، مما يجعل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أكثر ملاءمة للبلدان المتقدمة منها للبلدان النامية، ومن هذا المنظور، تتجه جهود الباحثين إلى دراسة أي تحديات قد تعيق أهداف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأحد التحديات التي تم تحديدها هو إجبار المنظمات على الامتثال لمتطلبات تلك المعايير.

لذا يتسائل الباحث هل الإفصاح عن المخاطر المصرفية بصفة عامة والإفصاح عن مخاطر الائتمان بصفة خاصة فى إطار تطبيق المعيار (IFRS 7) سيحقق المزيد من الإفصاح والشفافية الواجبة لحماية حقوق أصحاب المصالح المختلفة فى البيئة المصرية المجبرة على تطبيق متطلبات المعيار الدولى الذي تم وضعه بشكل يناسب طبيعة البلدان المتقدمة، وما هى علاقة ذلك بجودة التقارير المالية وقيمة المنشأة المصرفية.

٣- الآليات الكمية لقياس مستوى الإفصاح المحاسبى عن المخاطر:

يخلط البعض بين مستوى الإفصاح وجودة الإفصاح المحاسبي؛ حيث أوضحت دراسة أحمد (٢٠١٩، صـ ٤٤) أن قياس مستوى الإفصاح المحاسبى هو أسلوب يتم إتباعه للحكم على مدى كفايته من قبل الدول المتقدمة والنامية، وبالتالى يكون هذا القياس فى شكل درجات مثل ضعيف، ومتوسط، وعالى وأشهر أسلوب لقياس مستوى الإفصاح هو "مؤشر الإفصاح"، وهذا المؤشر لا يأخذ فى الحسبان محتوى الإفصاح لأنه يعتمد على وجود أو غياب بعض البنود، مثل وجود أو غياب بينات تتعلق بالإفصاح عن المخاطر، ومثل وجود أو غياب معلومات تتعلق بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية، وبالتالى يساهم مؤشر الإفصاح فى الحكم فقط على كفاية الإفصاحات التى تقوم بها المنشآت وليست جودتها. هذا ويشير قياس جودة الإفصاح المحاسبي إلى قياس جودة التقارير المالية إعتماداً على الخصائص النوعية الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية والمتمثلة فى الملائمة، التمثيل الصادق، القابيلة للفهم، القابلية للمقارنة، والتوقيت السليم.

ومن أبرز أسايب قياس الإفصاح عن المخاطر التى تضمنها الأدب المحاسبى هو أسلوب تحليل المحتوى النصى أو تحليل الجمل بالتقارير المالية السنوية بغرض رصد عدد عبارات الإفصاح عن المخاطر أبوخزانة (٢٠١٨، صـ ٩٥٣)، ويعتبر أسلوب تحليل المحتوي من الأساليب البحثية الوصفية التطبيقية شائعة الإستخدام فى مجال العلوم الإجتماعية خاصة عند تحليل وفحص عملية الإفصاح المحاسبي (عبد الوهاب، ٢٠١٨، صـ ٧٧٧ ؛ Grassa et al., 2020, p. 5).

وعرفت دراسة سعادة (٢٠١٩، صـ ٤٢) تحليل المحتوى المعلوماتى بأنها أداة بحثية فنية لإعداد استعلام يمكن الاعتماد عليه عن محتويات نصية، ولبناء مدلول فنى يستخدم كمدخلات لعمليات أخرى. كما ذكرت دراسة Scannella and Polizzi (2021, p. 74) بأن تحليل المحتوى عبارة عن منهجية تم استخدامها من قبل العديد من الباحثين لفحص وتقييم الإفصاح عن المخاطر باعتبارها أسلوب بحث لعمل استنتاجات قابلة للتكرار وصالحة من النصوص إلى سياقات استخدامها، وباعتبارها أسلوب بحث من أجل الوصف الموضوعي والمنهجي والكمي للمحتوى الواضح للتواصل، وأن تحليل المحتوى هو المنهجية الأكثر انتشاراً وملاءمة وموثوقية لتحليل الجوانب النوعية والكمية للإفصاح عن مخاطر الإئتمان.

وتتعدد أنواع تحليل المحتوى المعلوماتى؛ حيث يمكن تقسيمه بحسب العلاقات التشابكية بين المفاهيم التى يغطيها إلى تحليل المحتوى المفاهيمى Conceptual Content Analysis، وتحليل المحتوى التشابكى Relational Content Analysis، كما يمكن تقسيمه بحسب عدد الأجزاء التى يغطيها إلى تحليل المحتوى الجزئى Partial Content Analysis، وتحليل المحتوى الشامل Holistic Content Analysis، كما يمكن تقسيمه بحسب آلية التنفيذ إلى تحليل المحتوى اليدوى Manual Content Analysis، والإلكترونى Automatically Content Analysis(سعادة، ٢٠١٩، صـ ٤٢).

وأيضاً هناك مؤشر الالتزام بالإفصاح عن المخاطر المؤسس على متطلبات المعيار (IFRS 7)، والذى تم تطويره من قبل دراسة Tauringana et al. (2016, p. 111)، والذى قامت بتطبيقه من خلال استخدام أسلوب تحليل محتوى التقارير المالية لتحديد بنود المخاطر التى أفصحت عنها المنشأة، ثم يتم منح المنشأة (١) نقطة بالنسبة لبند المخاطر الذى قامت بالإفصاح عنه، بينما تحصل على (٠) للبند الذى لم تفصح عنه، ثم يتم قياس مؤشر الإفصاح عن المخاطر من خلال النسبة المئوية لإجمالى نقاط الإفصاح عن المخاطر الذى إلتزمت به المنشأة إلى الحد الأقصى المقرر للإفصاح

عن المخاطر، وقد إستخدم مؤشر الإفصاح على نطاق واسع فى الدراسات المحاسبية منها؛ (Agyei-Mensah, 2017, p. 727; Tan et al., 2017, p. 91؛ القليطي، ٢٠١٩، صـ ٤٢).

ويمكن تعريف مؤشر قياس نسبة الالتزام بالإفصاح بأنه؛ أداة لقياس نسبة الإفصاح للمنشآت عن طريق تحديد مدى توافر المعلومات لمستخدمى القوائم التقارير المالية فى وسائل الإفصاح المتعددة، ويتم ذلك من خلال إعداد قائمة تحتوى على عدد من البنود المحددة الواجب الإفصاح عنها والتى تعبر عن الأحداث الماضية والأحداث المتوقعة فى المستقبل حيث يتم إعطاء وزن لكل بند من البنود وتحديد نسبة الإفصاح وفقاً لدرجة تحقق الإفصاح عن البنود الواردة فى المؤشر (السيد، ٢٠١٦، صـ ٣٨٨).

٤- تحليل أثر تداعيات جائحة كورونا على الإفصاح عن خسائر الائتمان:

أعطى البنك المركزي المصري للبنوك الخطوط العريضة للتعامل مع قياس والإفصاح عن مخصص الخسائر الائتمانية فى ظل (COVID19) حيث أتاح للبنوك تأجيل الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار (IFRS 9) فى القوائم المالية الدورية والتي يكون فيها الأمر صعب أن تتضح معالمه فى تلك الفترات القصيرة التي تقدر بثلاث أشهر، أما فى نهاية عام ٢٠٢٠ أو منتصف ٢٠٢١ يجب أن تعد القوائم المالية بما يتوافق مع المعيار الدولي (IFRS 9) قياسا للخسائر الائتمانية ومراعاة ما يرتبط بها من إفصاحات وفقا للمعيار (IFRS 7). ويعنى ذلك أن القوائم المالية الدورية ربع السنوية للبنوك المصرية لا يشترط فيها تطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة (النقيب، ٢٠٢١، صـ ١٦٥).

وعلى الرغم من عدم تطرق المعيار (IFRS 7) ونظيره المصرى المعدل رقم (٤٠) إلى متطلبات إفصاح إضافية فى ظل الأزمات، يجب على إدارة البنك أن تراعي ضرورة الإفصاح عن أثر الجائحة على اضمحلال الأصول المالية لديها، كما يجب أن يتم تعديل متطلبات الإفصاح بتلك المعايير لتشمل الكيفية التي يجب بها أن تفصح المنشآت عن المعلومات الاستشرافية التي استخدمتها وعن الزيادة الجوهرية فى مخاطر الائتمان وعن الكيفية التي حسبت بها الخسائر الائتمانية المتوقعة، ومقدار تغيرها نتيجة لتحول بعض الأدوات من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية ومن المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة بسبب الجائحة (النقيب، ٢٠٢١، صـ ١٩٧).

ثالثاً: جودة التقارير المالية المصرفية - المفهوم والمحددات ونماذج القياس:

١- مفهوم جودة التقارير المالية:

يعتبر مفهوم جودة التقارير المالية مفهوم نسبي يختلف بإختلاف الأهداف المطلوب الوصول إليها، فالمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح للمنشأة يهتمون فى المقام الأول بمدى نفعية معلومات التقارير المالية فى إتخاذ القرارات المختلفة، ومن جهة أخرى فإن الهيئات الرقابية والتنظيمية تهتم بمدى إلتزام المنشأة بالقواعد التنظيمية والاجراءات القانونية، وأنه على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت جودة التقارير المالية، إلا أن مفهوم جودة التقارير المالية مازال مفهوماً غامضاً ولا يوجد تعريف متفق عليه حتي الآن (حسونة، ٢٠٢٠، صـ ٦٢١).

وعرفتها دراسة Renkas, et al. (2016, p. 1) بأنها انعكاس منظم للحالة المالية والأداء المالي للمنشأة، وبالتالي يمكن اعتبارها مجموعة من المكونات تتمثل فى جودة المعلومات المالية، وجودة عرض المعلومات المالية والإفصاح عنها.

وأشارت دراسة الصيرفى (٢٠١٥، صـ ٧٥) بأن جودة التقارير المالية هى إعداد التقارير المالية وفقاً لإطار إعداد التقرير المالى المطبق وأن تساعد على توصيل محتواها لمستخدميها فى الوقت المناسب وبمستوى تجميع ملائم مع تجنب التحريف الجوهرى فى هذا المحتوى حتى تعبر بصدق عن الوضع الاقتصادى للمنشأة خلال فترة زمنية معينة.

وأكدت دراسة Siriyama, et al. (2017, p. 4) على أن الجودة تعنى مجموعة الخصائص التى تتسم بها المعلومات المحاسبية لكى تكون مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها مثل القابلية للفهم والمصداقية والملائمة والقابلية للمقارنة والتوقيت المناسب، وترتبط بشكل رئيسي بمدى قدرة المعلومات المفصح عنها على إحداث فرق فى قرارات مستخدمى تلك التقارير. وبالتالي، ينصب التركيز على وجود تقارير مالية شفافة، وعدم وجود تقارير مالية مضللة للمستخدمين؛ ناهيك عن أهمية الدقة والقدرة على التنبؤ كمؤشرات على جودة التقارير المالية العالية (Gajevszky, 2015, p. 70).

كما اعتبرت دراسة زعطوط (٢٠١٩، صـ ١٩٧) أن جودة التقارير المالية نتاج العديد من المحددات الداخلية والخارجية، وبطبيعة الحال فإن توفير مستوى مرتفع من الجودة عند عملية إعداد التقارير المالية، وتوافر مقومات

حوكمة الشركات بشكل جيد وارتفاع مستوى جودة أنشطة المراجعة الداخلية وكفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية سيؤثر إيجابياً على جودة التقارير المالية.

في حين ذكرت دراسة مسعود (٢٠٢٠، صـ ١٤) أن هناك مؤشرات للإستدلال على جودة التقارير المالية من أهمها؛ مدى منفعة المحتوى المعلوماتى للتقارير وخلوها من التحريفات، الالتزام بالتشريعات والمعايير المحاسبية خاصة فى ظل تبنى البيئة المصرية معايير التقارير المالية الدولية، وانخفاض عمليات إدارة الأرباح، وأخيراً تفعيل متطلبات حوكمة الشركات.

كما يمكن للباحث تعريف جودة التقارير المالية المصرفية بأنها مدى مصداقية ومنفعة المعلومات بالتقارير المالية المصرفية للمستخدمين، وخلوها من الأخطاء والتحريفات والتضليل فى ضوء المعايير المهنية والتنظيمية ذات العلاقة، وارتفاع قدرتها التنبؤية فى تقييم الوضع الحالى والمستقبلى للمنشأة، وذلك بهدف مساعدة أصحاب المصالح من إتخاذ القرار الصحيح فى الوقت المناسب.

٢- محددات جودة التقارير المالية:

من خلال تحليل المعايير الدولية للتقارير المالية والدراسات السابقة حول جودة التقارير المالية، وجد العديد من العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية ويتمثل أهمها فيما يلي:

١. خصائص المنشأة:

تؤثر خصائص المنشأة على جودة التقارير المالية ومنها؛ حجم المنشأة: فكلما كبر حجم المنشأة كلما قامت بعرض تقارير مالية ذات جودة عالية، والنمو المستقبلي: فكلما زادت فرص النمو المستقبلي للمنشأة كلما قامت بعدم تقديم إفصاحات كبيرة خوفاً من المنافسين فى السوق مما ينعكس على انخفاض جودة التقارير، وأداء المنشأة: فكلما انخفض أداء المنشأة كلما لجأت إلى التلاعب فى الأرباح وبالتالى إنخفاض الجودة، ونسبة المديونية (الرافعة المالية): فكلما زادت هذه النسبة كلما لجأت المنشأة للتلاعب فى التقارير المالية ومن ثم إنخفاض جودة التقارير المالية (Uyar et al., 2013, p. 1102 ; يونس، ٢٠١٩، صـ ٢٣٦)، بينما أشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين الرافعة المالية وجودة التقارير المالية منها (Takhtaei et al., 2014, p. 435)، حيث أظهرت هذه النتائج أن الشركات التي لديها ديون ضخمة مُلزمة بالكشف عن مزيد من المعلومات لإرضاء دائنيها.

٢. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية:

أكدت دراسة مسعود (٢٠٢٠، صـ ١٦) أن تبنى معايير محاسبية موحدة عالمياً يساعد فى وجود لغة واحدة للتقارير المالية، ويخلق منافسة حرة فى أسواق المال العالمية نتيجة الشفافية فى المعاملات الاقتصادية، وزيادة القابلية للمقارنة للتقارير المالية عالمياً. وفى هذا الإطار هناك نتائج متباينة حول علاقة معايير التقارير المالية الدولية بجودة التقارير المالية؛ حيث تضمن الأدب المحاسبى بعض الدراسات التى تفسر لماذا قد يؤدى تبنى معايير التقارير المالية الدولية إلى تحسين جودة التقارير المالية منها دراسة (Fuad et al., 2019, p. 217) ، وآخرون يرون أنه قد يؤدى تبنى معايير التقارير المالية الدولية إلى تخفيض جودة التقارير المالية منها دراسة (Ahmed et al., 2013, p. 1369).

٣. تطبيق المعايير التنظيمية:

إن اختلاف العوامل والمعايير التنظيمية التى تحكم النشاط الاقتصادى فى كل دولة يؤدى إلى اختلاف التطبيق وينتج عنه تباين فى جودة التقارير المالية لكل دولة، فالعوامل النظامية السائدة فى دولة واحدة تحدد إلى حد بعيد مسئوليات معدي التقارير المالية، ومسئوليات المراجعين تجاه الأطراف المستفيدة من هذه التقارير، وبالتالى تشكل دوافع كل منهما بالنسبة إلى التقارير المالية، والاختلافات النظامية بين الدول متعددة بشكل يصعب معه تحديد مجموعات رئيسية من العوامل النظامية التى تصنف على أساسها الدول المطبقة للمعايير (على، ٢٠١٦، صـ ٧٢).

٤. المراجعة الداخلية والخارجية:

تلعب المراجعة الداخلية دوراً فعالاً فى الحد من سلوك الإدارة نحو التلاعب فى المعلومات المحاسبية، وينعكس ذلك على جودة الأرباح ومن ثم جودة التقارير المالية، لذا تتوقف جودة التقارير على جودة المراجعة الداخلية، وأيضاً تتأثر جودة التقارير بالمراجعة الخارجية، حيث أن هدف المراجع الخارجي اكتشاف الأخطاء وتصحيحها وبالتالى تحسين جودة التقارير المالية، وتتأثر جودة التقارير بحجم مكتب المراجعة، ومدة تعيين المراجع، وعدد المراجعين، والتخصص، وأتعاب المراجعة (يونس، ٢٠١٩، صـ ٢٣٨).

٥. لجنة المراجعة:

تساهم فعالية لجنة المراجعة فى تحسين جودة التقارير المالية، حيث أنها تعمل على التأكد من تطبيق القوانين واللوائح المنظمة للمنشأة، وتطبيق المبادئ المحاسبية، والإشراف على إعداد التقارير، ومساعدة المراجع الخارجي فى أداء مهامه باستقلالية، وفحص فاعلية نظام الرقابة الداخلية، ويعمل هذا على خلق مناخ الانضباط والرقابة التي تنخفض معه فرصة الاحتيال مما ينعكس على جودة المعلومات المحاسبية، ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية (يونس، ٢٠١٩، صـ ٢٣٨).

٦. آليات حوكمة الشركات:

تلعب حوكمة الشركات دوراً أساسياً فى ضمان جودة التقارير المالية، وقد تعددت الدراسات السابقة بشأن بيان تأثير آليات حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية، على سبيل المثال فإن هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة تؤثر على جودة المعلومات المالية، وقد تباينت نتائج الدراسات السابقة حول تحديد تأثير هذا العامل على جودة التقارير المالية (خليل، ٢٠١٩، صـ ٣٢).

٧. أسواق رأس المال:

أظهرت نتائج بعض الدراسات السابقة أن أسواق رأس المال فى الدول المتقدمة أفادت بارتفاع جودة التقارير المالية مقارنة بما أفادت به الأسواق الناشئة؛ حيث تتمتع أسواق رأس المال فى الدولة المتقدمة بحماية قوية للمستثمرين، وإجراءات قانونية صارمة ينتج عنها جودة عالية فى إعداد التقارير المالية (خليل، ٢٠١٩، صـ ٣٢).

٨. العوامل السياسية:

إن العوامل السياسية لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تتطلب تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية، التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين فى إنتاج وتوزيع المعلومات، وعلى المؤسسة والمهنة تقع مسؤولية توجيه وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن، وأن الحرية السياسية فى المجتمع تؤثر على حرية المحاسب وكمية الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، ففي ظل توفر الديمقراطية تدعم مهنة المحاسبة ويدعم كذلك الإفصاح المحاسبي ليتم توفير بيئة محاسبية تساهم فى توفير قوائم مالية عالية الجودة (حنان، ٢٠١٦، صـ ١٧٨).

ويرى الباحث من خلال العرض السابق ومن خلال تحليل بعض الدراسات السابقة أن هناك إختلافات بين آراء الباحثين فى بيان محددات جودة التقارير المالية من حيث عددها ومن حيث طبيعة العلاقة أو الأثر وخاصة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية حيث تباينت الآراء حول طبيعة الأثر؛ البعض ذكر أنه أثر إيجابى والبعض الآخر قدم الدلالات على وجود أثر سلبى، ناهيك عن حداثة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة كأحد متطلبات معايير التقارير المالية الدولية وكذلك المعايير التنظيمية، ولذلك هناك أهمية قصوى لدراسة وبحث أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من حيث الاعتراف والقياس والإفصاح على جودة التقارير المالية وعلى قيمة المنشأة المصرفية فى البيئة المصرية، وتناول الباحث جانب الإفصاح فقط تاركاً المجال لآخرين لبحث باقى العناصر.

٣- نماذج قياس جودة التقارير المالية:

تم استخدام العديد من النماذج والطرق والأساليب المختلفة لقياس جودة التقارير المالية فى العديد من الدراسات والبحوث السابقة، ولا تزال عملية تطوير طرق وأساليب جديدة للقياس مستمرة، وفيما يلي يعرض الباحث بعض نماذج القياس:

١. نموذج النقاط المعيارية (Standardized Scores):

يعتمد هذا النموذج على حساب نقاط قياسية للخصائص النوعية الأساسية لجودة المعلومات؛ وذلك من خلال إعطاء أوزان نسبية للخصائص النوعية الأساسية، وكذلك للخصائص النوعية المعززة أو الثانوية، وتميز هذا النموذج بطريقة فريدة فى قياس جودة التقارير؛ حيث يعتبر أداة مركبة وشاملة لتقييم جودة المعلومات المالية وغير المالية فى التقارير المنشورة (خليل، ٢٠١٩، صـ ٣٤: ٣٥). ويعتبر نموذج النقاط المعيارية من أهم النماذج التي تلائم طبيعة البيانات والمعلومات المالية وغير المالية المفصح عنها فى صلب القوائم المالية والمعلومات المتممة لها.

٢. نموذج جودة الاستحقاق (Accrual Quality):

يعتبر أحد النماذج الهامة والمستخدمة فى قياس جودة التقارير المالية، ويعتمد على أساس الاستحقاق فى المحاسبة؛ حيث الاعتراف بالإيرادات والمصروفات بشكل مستقل عن المتحصلات والمدفوعات النقدية. ومن الناحية النظرية،

يجب أن تتطابق التدفقات النقدية للشركة مع الإيرادات والمصروفات المستحقة خلال دورة تشغيل واحدة قبل أو بعد الاستحقاق. ولكن فى الواقع العملي، تختلف التطابقات الفعلية بين التدفقات النقدية والمستحقات بين الشركات وعبر الزمن، وبعبارة أخرى قد تتجاوز الإيرادات والمصروفات المستحقة مبالغ التدفق النقدي الفعلي المحصل أو المدفوع من قبل الشركة. ويركز نموذج جودة الاستحقاق على درجة عدم اليقين فى التطابق بين التدفقات النقدية والمبالغ المستحقة؛ فكلما زاد التغير فى التطابق بين مستحقات الشركة وبين التدفقات النقدية خلال دورة التشغيل، كلما انخفض مستوى جودة الاستحقاق وتزايدت إدارة الأرباح، ومن ثم انخفض مستوى جودة التقارير المالية للشركة (خليل، ٢٠١٩، صـ ٣٥).

٣. نموذج "Beneish "M- Score:

هو نموذج إحصائي تم إنشاؤه بواسطة Messod Beneish عام ١٩٩٩، يعتمد على استخدام ثمانية متغيرات لها صلة بالنسب المالية وتعتمد على مقاييس محاسبية كمية بهدف التحقق مما إذا كانت إدارة المنشأة تقوم بالتلاعب فى التقارير والقوائم المالية، وتحدد (M- Score) مستوى هذا التلاعب. ويعتبر هذا النموذج من النماذج الاحتمالية، ويكون لدى المنشآت التي لها مجموع أعلى من نقاط (M) ميل أكبر لممارسة الاحتيال والتلاعب (Tarjo ,2015, p. 926).

٤. نموذج الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

يتميز هذا النموذج بأنه مقياس مباشر لجودة التقرير المالي ويعتمد على خصائص جودة المعلومات المحاسبية وذلك طبقاً للإطار المفاهيمي الجديد للمحاسبة المالية الصادر فى ٢٠١٠ عن كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، وهى الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية أكثر منفعة لمستخدميها فى اتخاذ القرارات وتتمثل فى الخصائص النوعية الأساسية (الملاءمة والمصداقية) وخصائص نوعية معززة والتي تعزز من منفعة المعلومات المحاسبية (القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، القابلية للفهم، الوقتية) (Yurisandi & Puspitasari, 2015, p. 646).

٥. تمهيد الدخل Income Smoothing (IS):

يعتبر تمهيد الدخل عملاً متعمداً من قبل إدارة البنك لأغراض تخفيض تقلبات الدخل من خلال إستخدام أدوات محاسبية معينة، ويقلل ذلك من جودة المحاسبة عندما تستغل البنوك تمهيد الدخل لإنتاج إنطباع عن التوافق مع الأهداف الإشرافية ويقلل بشكل انتهازى من مخاطر الأعمال المتصورة (Di-Fabio et al., 2021, p4). ويتعارض هذا مع احتياجات المعلومات للمستثمرين الذين يفضلون البيانات المالية الشفافة التى تمكنهم من اختيار الإستثمارات بما يتماشى مع ملف المخاطر الخاص بهم، ومن ثم يؤدى تمهيد الدخل إلى عواقب اقتصادية سلبية، مثل قرارات الاستثمار السيئة (García-Osma et al., 2019, P. 159). ويعتبر مقياس تمهيد الدخل مقياس عكسى لجودة التقارير المالية، فكلما تزايدت ممارسات تمهيد الدخل من قبل البنوك انخفضت جودة التقارير المالية.

رابعاً: علاقة الإفصاح عن الخسائر الائتمانية بجودة التقارير المالية:

يتمثل الهدف الرئيسي لمعايير التقارير المالية الدولية فى زيادة جودة التقارير المالية من خلال دعم الشفافية، باعتبار أن التقارير المالية هي المنتج الرئيسي لنظام المعلومات المحاسبي الذي يقوم بمعالجة الأحداث الاقتصادية المختلفة وعرضها خلال العام لإنتاج معلومات ذات جودة مرتفعة تخص الوحدات الاقتصادية وتساعد مستخدمي التقارير المالية على اتخاذ قرارات رشيدة (مسعود، ٢٠٢٠، صـ ٤٦).

وترى دراسة حسن (٢٠٢٠، صـ ٦٣) أن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية بمثابة محاولة لتضييق فجوة الإختلاف بين الدول وبعضها البعض بهدف تعزيز التعاون بين أسواق رأس المال، وأن التوجه نحو تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية قد يحقق العديد من المزايا لأصحاب المصالح المشتركة من خلال توفير قدر أكبر من المصداقية والشفافية للمستثمرين، من خلال التوجه نحو أوضاع السوق المتغيرة من خلال محاسبة القيمة العادلة، وزيادة القدرة على إكتشاف بعض الأساليب مثل إدارة الأرباح من خلال الإلتزام بحدود معينة فى الإفصاح سواء من ناحية الكم أو الكيف الأمر الذى ينعكس على القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية وعلى جودة التقارير المالية.

كما أوضحت دراسة مسعود (٢٠٢٠، صـ ١١) أن من أهم الدوافع التي ساهمت فى اتخاذ قرار الالتزام بتبني معايير التقارير المالية الدولية هى تحسين جودة التقارير المالية من خلال زيادة مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة، وزيادة جودة المعلومات المحاسبية، وزيادة قابلية تلك المعلومات للمقارنة، مما ساهم فى تخفيض تكلفة رأس المال نتيجة لزيادة الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب إتاحة الفرصة أمام المنشآت المحلية للدخول إلى أسواق المال

الأجنبية مما ساهم إلى حد كبير فى تحسين اقتصاديات تلك المنشآت، حيث أصبح تبني معايير التقارير المالية الدولية بمثابة جواز المرور إلى الاقتصاد العالمي.

كما تؤكد الدراسات Li & Yang (2015, p. 31) على أنه كلما زاد مستوى الإفصاح فى التقارير المالية فإن ذلك يؤدي إلى تحسين جودتها، حيث أن إلتزام الشركات بالتوسع فى الإفصاح يساهم فى زيادة معرفة مستخدمي التقارير المالية بكل ما يتعلق بهذه التقارير، مما يؤدى إلى حمايتهم من الممارسات غير القانونية، وتحسين فهم ومصداقية المعلومات الواردة بتلك التقارير، وتخفيض حالة عدم تماثل المعلومات، وتخفيض تكلفة رأس المال، وهذا ينعكس بدوره على تحسين جودة التقارير المالية.

وتكمن الفكرة الرئيسية من المعيار (IFRS 7) فى تقديم الإفصاح اللازم والمتعلق بالأدوات المالية، وذلك حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من تقييم أهميتها وتأثيراتها على أداء المؤسسة ومركزها المالي، ومعرفة طبيعة ونطاق المخاطر الناتجة عنها وكيفية إدارتها، ويمكن لهذا المعيار أن يحسن جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص الآتية (حنان، ٢٠١٦، صـ ١٥٩):

- يساعد المعيار على بيان الأهمية الجوهرية لمبلغ الأدوات المالية على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، كما يوضح لمختلف المستخدمين طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة خلال الفترة المالية وكذلك بتاريخ إعداد القوائم المالية وكيفية إدارة هذه المخاطر.
- يركز ذات المعيار على الإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية كمخاطر الائتمان والسيولة سواء كانت كمية أو نوعية، الأمر الذي يزيد من قيمة المعلومات الخاصة بالأدوات المالية ووضوحها وشفافيتها، والتي تمكن المستخدمين وأصحاب العلاقة الأخرين من اتخاذ قراراتهم برشد وعقلانية، خاصة فى ظل عدم كفاية المعلومات المتوفرة عن الأدوات المالية للتعامل مع المخاطر المحيطة بها.
- إن إفصاح المؤسسة عن القروض مستحقة الدفع وحالات العجز عن السداد والاتفاقيات المتعلقة بالقروض الأخرى، يساهم فى إتاحة معلومات عن القدرة الائتمانية للمؤسسة وإمكانية حصولها على قروض فى المستقبل.
- فى حالة عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بشكل موثوق فإن المعيار يتطلب الإفصاح عن هذه الحقيقة مع وصف الأدوات المالية ومبلغها المرحل، وبيان سبب عدم إمكانية القياس بشكل موثوق الأمر الذي يحقق خاصية موثوقية المعلومات المالية المنشورة.

وبينت دراسة Gaston & Song (2014, p. 16) أنه من وجهة نظر المشرفين سوف يقلل الاعتراف بالخسائر المتوقعة مقدماً من إمكانية توزيع أرباح مبالغ فيها فى شكل توزيعات ومكافآت أثناء التحسن الملحوظ، ونتيجة لذلك سوف يسهل عملية تقييم كفاية رأس المال، ومن وجهة نظر التقرير المالي، فان المنهج الجديد، بالإضافة إلى تحسين متطلبات الإفصاح، فانه سيوفر للمستثمرين معلومات أكثر شفافية، وفي الوقت المناسب، وملائمة حول خسائر الائتمان المتوقعة للبنك.

وترى دراسة الشرقاوى (٢٠٢١، صـ ٣٣) أن تطبيق آليات القياس والاعتراف للخسائر الائتمانية المتوقعة أثر على معالجة معلومات عدم التماثل فى العلاقة بين البنك والمقرض، والتأثير جودة المحاسبة من حيث الزيادة فى التحفظ المشروط وغير المشروط الناجم عن المعيار، وكذلك التأثير على كفاءة التعاقد وإدارة الأرباح، وأن المعلومات الواردة تحد من المخاطر الأخلاقية مع المودعين عن طريق تقديم معلومات عن المخاطر الائتمانية مما يعتبر وسيلة لزيادة انضباط السوق. وهو ما يتفق مع دراسة Ozili (2021, p. 7) التى أكدت على أن المعيار (IFRS 7) وفر المعلومة اللازمة للحد من إدارة الارباح، وهو الأمر الذي يوضح تأثير المعيار فى خلق معلومات مالية ذات كفاءة عالية والتي تنعكس على القوائم المالية، والتي تزداد كفاءتها نتيجة عوامل التحفظ وانخفاض القدرة على إدارة الأرباح والتي كان مصدرها الرئيسي فى المخصصات الخاصة بالقروض.

فى حين ذكرت دراسة على (٢٠٢١، صـ ٣٧) أن عملية تكوين المخصصات فى ظل نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ترتكز على استخدام الأحكام والافتراضات الشخصية عند تحليل الظروف الاقتصادية، مما يعطي فرصة للإدارة فى تضمين أو إلغاء معلومات من قيم المخصصات المقدرة بهدف مقابلة توقعات المحللين، أو بهدف الحصول على مزايا خاصة كالمكافآت والعلاوات مما يؤدى إلى مزيد من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالى الحد من جودة التقارير المالية.

مما سبق يتضح للباحث، اتفاق غالبية الكتاب حول أهمية تبنى وتطبيق آليات المعايير الدولية للتقارير المالية فى تحسين جودة التقارير المالية على الرغم من ذكر البعض عدم وجود علاقة بينهما، وفى حدود علم الباحث لم توضح تلك الدراسات العلاقة بين الافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة فى التقارير المالية للبنوك وبين جودة تلك التقارير

لا سيما فى ظل حداثة تطبيق ذلك عالمياً ومحلياً، ويتوقع الباحث أن تطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة فى التقارير والقوائم المالية للبنوك يعزز من جودة التقارير المالية من خلال: تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، الحد من عدم تماثل المعلومات، تعزيز متطلبات الإفصاح والشفافية، الإمتثال لمتطلبات المعايير المحاسبية والتنظيمية، تحسين عملية قياس وتقييم الأداءالمالي، توفير المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية، وتوفير تحذيرات مبكرة لكل الأطراف المتعاملة مع البنك عن أية مخاطر محتملة.

خامساً: قيمة المنشأة المصرفية – المفهوم والمحددات وأساليب القياس:

اختلفت الآراء حول المقصود بتعظيم قيمة المنشأة وما هى الأطراف المعنية بها؛ فبالنسبة لتعظيم القيمة، منهم يرى أن القيمة هى مجموعة القرارات الإستراتيجية والتشغيلية التي تتخذها المنشأة، بينما يرى آخرون أن القيمة تأتي من توافر سمعة جيدة للمنشأة، وقيامها بالإفصاح بالجودة المناسبة وبالشفافية المطلوبة، أما عن الأطراف المعنية بتعظيم القيمة، فهناك مدرستان فى هذا المجال، الأولى ترى أن القيمة تتمثل فيما يتحقق للمساهمين وحملة الأسهم، فالهدف الرئيس والإهتمام الأول لكل مستثمر ليس فقط تحقيق عائد أكبر على استثماراته، وإنما تحقيق أكبر قيمة ممكنة لهذه الإستثمارات، بينما ترى الثانية أن القيمة لابد أن تتحقق للمساهمين وأصحاب المصالح وكل من يساهم فى نجاح المنشأة؛ وتعتبر الإدارة هي المسئولة عن تعظيم تلك القيمة، حيث يعتبر تعظيم قيمة المنشاة أحد الأهداف الإستراتيجية التي تسعى إليها، والتي تعبر عن مدى كفاءتها فى إدارة الأصول (أحمد، ٢٠١٩، صـ ١٠٥).

ونظراً للإختلاف فى وجهات النظر إلى مفهوم قيمة المنشأة والجهات المعنية بها، مما يؤدى إلى عدم الإتفاق حول مفهوم ومحددات وأساليب قياس قيمة المنشأة، مما يدعو الباحث لتناول ذلك بشئ من التفصيل خاصة من الناحية المصرفية من خلال الجزء القادم من الدراسة.

١- مفهوم قيمة المنشأة المصرفية:

تعتبر قيمة المنشاة من أهم - إن لم يكن أهم - المتغيرات سواء على المستوى العملي من قبل الممارسين أو على المستوى العلمي من قبل الأكاديميين، وتأتي تلك الأهمية من كون قيمة المنشأة المحصلة النهائية التي تعكس كافة القرارات والممارسات والعمليات داخل المنشأة (السيد، ٢٠٢٠، صـ ٩١٤).

وأشارت الهيئة العامة للرقابة المالية فى المعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت، الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١) لسنة ٢٠١٧ بأن قيمة المنشأة هي المقابل المالي المقدر كسعر عادل للمنشأة محل التقييم، ويكون هذا التقدير بناء على مجموعة من الإفتراضات المستقبلية يتم توظيفها وفقا الأساليب التقييم المناسبة، وفى ضوء الغرض من التقييم، ويعتبر أهم تلك الإفتراضات المستقبلية افتراض استمرارية المنشأة ككيان قائم، وأن يكون لهذا الكيان قدرة على توليد منافع مستقبلية من خلال الإستخدام الأمثل لأصوله (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٧).

وبينت دراسة معاذ (٢٠٢٠، صـ ١٠٨) أن قيمة البنك هى إدراك المستثمر وتصوره لمدى نجاح البنك، فالهدف الأساسي للبنوك هو تعظيم ثروتها أو قيمتها الذي يرتبط وينعكس دائماً فى القيمة السوقية لأسهمها، كما تلعب القيمة السوقية للمنشأة دوراً أساسياً فى قرارات الاستثمار (Shah & Khalidi, 2020, P. 87).

وتعرف القيمة السوقية للبنك على أنها الثمن أو المقابل الذي يراه أصحاب المصالح فى البنك أنه يعبر عن قيمتها، ولذا فإن القيمة السوقية للبنك تعبر عن قيمتها السوقية والتي تعرف على أنها مجموع الأسهم المدرجة للبنوك مضروبة فى متوسط أسعارها فى نهاية الفترة المالية، لذا فإرتفاع سعر السهم قد يعكس قيمة جيدة للبنك من وجهة نظر حملة الأسهم (الشطناوى، ٢٠١٨، صـ ١٣١).

ويعد هدف تعظيم القيمة السوقية للسهم العادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إدارات البنوك إلى تحقيقها، فتحقق هذا الهدف من شأنه مساعدة حملة الأسهم العادية على تحقيق أرباح رأسمالية، كذلك، فإنه يرضي الأطراف الأخرى ذات الصلة بالبنك من: عاملين، ومودعين، ومقترضين، وعملاء (البطرني، ٢٠٢١، صـ ٨).

وعرفت دراسة أحمد (٢٠١٩، صـ ١٠٦) قيمة المنشأة المصرفية بأنها تمثل نظرة المستثمر لمدى نجاح البنك التي ترتبط بشكل كبير بسعر السهم بسوق الأوراق المالية، وبالتالي فإن هذه النظرة تعني أن تعظيم قيمة البنك يأتى من تعظيم ثروة المساهمين، فعندما تزداد القيمة السوقية عن القيمة الدفترية للأسهم باستمرار يصبح تقييم البنك أعلى، ويؤثر ذلك فى ثقة السوق نحو الأداء الحالى والمستقبلى لذلك البنك.

كما ينظر إلى قيمة البنوك على أنها الترجمة المالية لأدائها، حيث إن أي تحسن فى أداء البنوك تصاحبه زيادة فى قيمتها، وأي قصور فى أداء البنوك ونواحيها التنظيمية والإدارية والتشغيلية يؤدى إلى انخفاض قيمتها السوقية، ولذلك فقد حدث تغيير للهدف الذى تسعى المؤسسات البنكية إلى تحقيقه من العمل على تعظيم ربحية البنك إلى العمل على

تعظيم قيمة البنك فى سوق المال (عبد الرحمن، ٢٠١٨، صـ ٣٢). كما إن تعظيم قيمة البنك هو محصلة قرارات مالية تضم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل، وتؤثر هذه القرارات فى قيمة البنك من خلال تأثيرها فى حجم العائد الذى يتوقع أن يحققه البنك وحجم المخاطرة التي يتعرض لها جراء هذه القرارات. (جمعة، ٢٠١٦، صـ ١٣٠).

٢- محددات قيمة المنشأة المصرفية:

يرجع الاهتمام بالمحددات والعوامل التي تؤثر على قيمة المنشأة فى الفكر المحاسبى إلى أن تعظيم قيمة المنشأة يترتب عليها رخاء للمساهمين من خلال تعظيم قيمة استثماراتهم، وكذلك تعكس الأداء الجيد للمنشأة ومن ثم التصورات الإيجابية للمستثمرين بخصوص الأداء المستقبلي لتلك المنشأة (Hapsoro & Bahantwelu, 2020, p. 54) . وهناك العديد من العوامل المؤثرة على قيمة المنشأة يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية تخضع لسيطرة الإدارة وعوامل خارجية غير خاضعة لسيطرة الإدارة وتتأثر بها كافة المنشآت الأخرى و يصعب التحكم فيها (عبد الرحمن، ٢٠١٨، صـ ٣٣)، ويمكن عرض أمثلة لبعض هذه العوامل كما يلي:

١. حجم البنك:

أظهرت بعض الدراسات مؤخراً وجود علاقة ايجابية وثيقة بين حجم المنشأة وقيمة المنشأة فكلما زاد حجمها كان ذلك مؤشراً على إرتفاع وتعظيم قيمتها (Dang et al., 2019, P. 159; Sampurna & Romawati, 2020, P. 14; NGUYEN, et al., 2021, P. 810) ، بينا جادلت بعض الدراسات بأن حجم المنشأة له تأثير سلبى على قيمتها (Saona & Martín, 2018, P. 105; Shah & Khalidi, 2020, P. 97) ، وفى الجانب الأخر بينت بعض الدراسات عدم وجود علاقة معنوية بين حجم المنشأة وقيمتها (Mule, et al., 2015, P. 393; Endri & Fathony, 2020, P. 118). حيث يقاس حجم المنشأة من خلال اللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول.

٢. عمر البنك:

أكدت دراسة دغيدي (٢٠٢٠، صـ ٨٧) أن عمر المنشأة هو العامل الحاسم فى تحديد مستوى الإفصاح فى الشركات، حيث أن المنشآت التي لديها خبرة أكثر من المرجح أن تفصح عن المزيد من المعلومات فى تقاريرها السنوية وذلك من أجل تعزيز سمعتها وصورتها فى السوق وهو ما يؤكد على وجود ارتباط إيجابي بين عمر الشركة وقيمة المنشأة، أي أن الشركات ذات العمر الطويل تكشف عن معلومات إلى حد أكبر من الشركات الحديثة لتحافظ على تحقيق قيمة مستدامة لها. ويتم قياس عمر البنك من خلال اللوغاريتم الطبيعى لعدد سنوات عمر البنك من تاريخ التأسيس وحتى تاريخ نهاية اختبارات الدراسة (Chung, et al., 2018; D'Amato & Falivena, 2020).

٣. قرارات الاستثمار والتمويل:

قرارات الاستثمار وقرارات التمويل هى القرارات المالية، التي تؤثر كل منهما تأثير مباشر على العائد المتوقع ودرجة المخاطرة بالإضافة إلى أثرهما النهائي علي قيمة المنشأة، وكذلك القرارات المتعلقة بتحسين النشاط و توفير الطاقة الإنتاجية حيث أن هذه القرارات لها تأثير على القيمة السوقية للمنشأة وزيادة رد فعل المستثمرين تجاه هذه المنشآت (عبد الرحمن، ٢٠١٨، صـ ٣٤).

٤. هيكل رأس المال:

هيكل رأس المال هو أحد أكثر الأدوات انتشاراً التي تعكس فعالية المنظمة فى استخدام الديون (Endri & Fathony, 2020, P. 118) ، كما ذكرت دراسة Hapsoro & Bahantwelu (2020, p. 56, 65) أن هيكل رأس المال الجيد هو تحقيق التوازن بين رأس المال المملوك ورأس المال الخارجي وأن لهيكل رأس المال الجيد أثر إيجابى على قيمة المنشأة، وأشارت دراسة Shah & Khalidi (2020, P. 88) إلى أن هيكل رأس المال له تأثير كبير على قيمة المنشأة، وعلى سبيل المثال، بينت دراسة أن تركز الملكية يؤثر بشكل إيجابى على قيمة المنشأة، والتى يبدو أنها مدعومة بفرضية المراقبة (Saona & Martín, 2018, P. 105).

٥. الربحية:

الربحية هي قدرة المنشأة على تحقيق ربح، ويعتمد استخدام الربحية كأحد محددات قيمة المنشأة على أن المنشآت المختلفة الأكثر ربحية يأتي المزيد من التمويل من مصادر داخلية، مما يعني أن مستوى الرافعة المالية منخفضة، كما يمكن قياس الربحية من خلال مقارنة بين صافى الأرباح بعد الضريبة وإجمالي الأصول، حيث يعتبر العائد على الأصول هو المقياس الأكثر استخداماً لأنه يمكن المنشأة من قياس قدرة الأصول المستثمرة على توليد الدخل الصافى (Sampurna & Romawati, 2020, P. 13).

٦. الرافعة المالية:

تعتبر الرافعة المالية أداة مهمة فى قياس فعالية استخدام ديون المنشآت، وتم استخدام الرافعة المالية كمؤشر للمخاطر فى العديد من الدراسات المتعلقة بالإفصاح وبقيمة المنشأة، وبناء على نظرية الوكالة تكون تكاليف الوكالة أعلى فى المنشآت عالية الإستدانة وبالتالى زيادة المخاطرة وبالتبعية الأثر السلبى على قيمة المنشأة، وتُقاس الرافعة المالية باستخدام نسبة إجمالي ديون المنشأة إلى قيمة إجمالي أصولها (Endri & Fathony, 2020, P. 114; Al-Shammari, 2014, p. 134).

٣- طرق قياس قيمة المنشأة المصرفية:

تعتبر قيمة المنشأة مقياساً كلياً وشاملًا لمد كفاءة وفاعلية الإدارة من جميع جوانبها التشغيلية والإستراتيجية، ومن هنا كان اهتمام العلماء بتقدير قيمة المنشأة المستمرة - ليست فى حالة الإفلاس أو التصفية و لتقدير هذه القيمة فإنه يوجد أكثر من مدخل وهذه المداخل تختلف فيما بينها من حيث أسس عملية التقييم التي تعتمد عليها فى تقدير قيمة المنشأة (الفقي، ٢٠١٤، صـ ٤٩). ولقياس قيمة المنشأة هناك بعض المداخل الرئيسية لقياسها منها (المدخل الدفترى، المدخل السوقى، مدخل التدفقات النقدية المخصومة)، وفيما يلي توضيح لكل منها:

١. المدخل الدفتري لقياس قيمة المنشأة (The Book Value Approach):

ويستند هذا النموذج على أحد الفروض المحاسبية الهامة وهو فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، لذلك يطلق البعض على هذا المدخل مسمى آخر هو مدخل التكلفة التاريخية للأصول، ويعتبر هذا المدخل واحداً من أبسط المداخل لتقدير قيمة المنشأة، ففي ضوء هذا المدخل يتم تقييم الأصول والالتزامات بقائمة المركز المالي على أساس تكلفة الحيازة (Acquisition Cost) أو القيمة العادلة بين طرفى المبادلة فى تاريخ الحيازة (Fair Value at The Date of Acquisition) أي أن قيمة المنشأة تساوي إجمالى قيمة الأصول الدفترية فى تاريخ التقييم، وحيث إن إجمالى الأصول دفترياً لابد وأن يتساوى مع إجمالى الخصوم وحقوق الملكية الدفترية، وبناءاً عليه يمكن قياس قيمة المنشأة وفقاً لهذا المدخل طبقاً للمعادلة التالية:

القيمة الدفترية للمنشأة = إجمالى الأصول = إجمالى الخصوم وحقوق الملكية

وكون إجمالى الأصول الذى تم التوصل إليه محاسبياً معبراً عن الحقيقة لهذه المنشأة لا توجد مشكلة، ولكن المشكلة تظهر إذا لم يتحقق ذلك، فقد لا تعبر هذه القيمة الدفترية تعبيراً دقيقاً عن الحقيقة، وبالرغم من أن هذا النموذج يتميز بالموضوعية فى القياس والثبات والاستقرار وإمكانية التحقق والإقتصاد فى الوقت والتكلفة والجهد إلا أنه قد يواجه نوعين من الإنتقادات (الفقى، ٢٠١٤، صـ ٤٩؛ محمد، ٢٠١٧، صـ ٧٥٧):

- إنتقادات بسبب مشكلات القياس المحاسبي وهي التى تنشأ من اختلاف الأساليب والسياسات والطرق المحاسبية المتعلقة بمعالجة بعض بنود الأصول و الالتزامات.
- إنتقادات بسبب مشكلات خارجة عن نطاق المحاسبة وهي التي لا تتمكن المحاسبة من معالجتها أو تسجيلها فى الدفاتر المحاسبية مثل آثار النشاط الاقتصادى ومتغيراته مثل التضخم والتقادم ودرجة المخاطرة والتغيرات فى القوة الشرائية للنقود وغيرهما.

٢. المدخل السوقى لقياس قيمة المنشأة (Market Approach):

تعتبر القيمة السوقية مقياس جيد للدلالة على كفاءة الأداء المالي فى المنشآت بشكل عام والبنوك بشكل خاص، حيث تبني هذه القيمة على الأسهم وقيمتها وتتأثر بالعديد من العوامل مثل العرض والطلب على الأسهم والظروف التي تحيط بالبنك سواء كانت داخلية أم خارجية. وهناك العديد من النماذج المستخدمة لقياس القيمة السوقية للبنك منها نموذج القيمة السوقية والتي تعتمد على الأداء السوقى مثل سعر السهم، ونموذج القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية ونموذج Tobin's Q (الشطناوى، ٢٠١٨، صـ ١٣١ ؛ Liew, et al., 2015, p. 142).

وتعتمد هذه المقاييس بشكل أساسي على السعر السوقي للسهم، حيث يعتبر سعر السهم مكون أساسي عند حساب قيمة المنشاة، وذلك لأنه يعبر عن أداء وإنجاز المنشأة الذي تم تحقيقه. ويحسب السعر السوقي للسهم بقسمة إجمالي القيمة السوقية للأسهم المتداولة خلال العام ÷ عدد الأسهم المتداولة، ويمكن قياس قيمة المنشأة وفق هذه المقاييس من خلال (أحمد، ٢٠١٩، صـ ١١٤):

أ. رأس المال السوقي (الرسملة السوقية) Market Capitalization:

قيمة المنشأة = سعر إغلاق السهم فى نهاية العام X عدد الأسهم المتداولة

ب. القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية Market Value to Book Value:

قيمة المنشأة = سعر إغلاق السهم آخر يوم فى السنة المالية ÷ القيمة الدفترية للسهم

ج. مقياس (Tobin's Q):

يعتبر مقياس Tobin's Q الذي قام بوضعه James Tobin من أكثر المقاييس شيوعاً لقياس قيمة المنشأة، وافترض Tobin أن القيمة السوقية لجميع الشركات فى سوق الأسهم ينبغي أن تساوي تكلفة الإحلال، بمعنى آخر يمكن تعريف هذا المقياس على أنه النسبة بين القيمة السوقية للمنشأة وتكلفة إستبدال أصولها، وهذا يعتمد على المعلومات المحاسبية والسوقية معاً من خلال إعتماد هذا المقياس على النسبة بين مجموع القيمة السوقية للأسهم، والقيمة الدفترية للديون طويلة الأجل، وبين القيمة الدفترية لإجمالي الأصول، فعندما تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، دل هذا على أن الإستثمارات ستكون مجدية مما يشجع على جذب استثمارات جديدة؛ أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد فيصبح الإستثمارات هنا غير مجدية. ويمكن قياس قيمة المنشأة وفقاً لهذا النموذج كالتالي (القليطي، ٢٠١٩، صـ ٤١):

قيمة المنشأة = (إجمالي القيمة السوقية للمنشأة / إجمالي القيمة الدفترية للأصول)× ١٠٠

حيث أن:

القيمة السوقية للمنشأة = القيمة السوقية لحقوق الملكلية + إجمالي الالتزامات

القيمة السوقية لحقوق الملكية = عدد الأسهم × سعر إقفال السهم فى تاريخ نهاية السنة المالية

٣. مدخل التدفقات النقدية المخصومة لقياس قيمة المنشأة(Discounted Cash Flow Approach) :

هذا المدخل ليس منافساً للمدخل السوقي، بل هو مدخل يساعد على التأكد من سلامة المدخل السوقي فى حالة توافره بل أكثر من ذلك أنه مدخل يساعد على توجيه المدخل السوقي وتصحيح انحرافاته، ويسمى بالمدخل الذاتي لأنه يركز على جانب الاستخدامات (الأصول) وذلك بقياس قدرة هذه الأصول الذاتية على تحقيق تدفقات نقدية مستقبلاً خلال عمر المنشأة، كما يسمي بمدخل التدفقات النقدية المخصومة حيث لا تتحقق تلك التدفقات النقدية دفعة واحدة بل على دفعات متكررة فى توقيت زمني معين، ولذلك تتأثر بالقوة الشرائية ومعدلات التضخم، وبالتالي يجب خصم تلك التدفقات النقدية بمعدل خصم معين لعكس هذه الأثار الناجمة عن الزمن والقوة الشرائية للنقود بالإضافة إلى المخاطرة، ويمكن قياس قيمة المنشأة وفقا لهذا المدخل طبقا للمعادلة التالية (محمد، ٢٠١٧، صـ ٧٦٠):

قيمة المنشأة = صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة طول عمر المنشأة

ومما سبق ذكره، يتضح للباحث أن هذه المداخل الثلاثة لقياس قيمة المنشأة تصلح فى حالة:

- أن تعبر أصول المنشأة محاسبياً عن القيمة الحقيقية للمنشأة يفضل استخدام المدخل الدفترى فى قياس وتقييم قيمة المنشأة.
- أن تعتمد المنشأة على الأوراق المالية المتداولة فى سوق ذات كفاءة عالية يفضل استخدام المدخل السوقى فى قياس وتقييم قيمة المنشأة.
- أن تستخدم المنشأة معدلات الخصم ومراعاتها للمخاطرة والقيمة الشرائية للنقود يفضل استخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة فى قياس وتقييم قيمة المنشأة.

كما يرى الباحث أن المدخل السوقى لقياس قيمة المنشأة المصرفية من أهم المداخل التى تناسب طبيعة البنوك المسجلة بالبورصة نظراً لإعتماده على السعر السوقى للأسهم، واعتمد الباحث على مقياس (Tobin's Q) لقياس المتغير التابع (قيمة المنشأة المصرفية) لأن هذا المؤشر يعتبر مقياس طويل الأجل يتناسب مع طبيعة الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وعلاقته بقيمة المنشأة.

سادساً: علاقة الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة بقيمة المنشأة المصرفية:

يساهم الإفصاح عن المخاطر المالية (الإئتمانية، والسوقية، والسيولة) فى تحسين تصورات المستثمرين للمخاطر المصرفية وبالتالي يؤثر على قيمة البنوك، فمن خلال تحسين الإفصاح عن المخاطر المالية، قد يتم تقليل حالات عدم التأكد المتعلقة بالمخاطر التي تتعرض لها البنوك مما ينعكس على تقييم أداء البنوك بشكل أفضل (Elamer, 2017, p. 241).

وفى نفس السياق أوضحت دراسة Elbannan, et al. (2016, p. 187) أن مسألة ما إذا كانت الإفصاحات المتزايدة تنعكس على الأداء والقيمة السوقية لا تزال مطروحة فى الأسواق الناشئة، فالإفصاحات عن المخاطر المالية تعزز من انضباط السوق من خلال اجراء تنبؤات أكثر دقة بشأن تحركات أسعار أسهم البنوك ويمكن أن يؤدى الإفصاح المتكرر إلى المزيد من فرص المضاربة، مما قد يؤدى إلى ارتفاع قيمة البنك.

وتؤكد على ذلك دراسة القليطي (٢٠١٩، صـ ٣٢) حيث أشارت إلى أن الإفصاح عن محتوى أفضل لمعلومات المخاطر يزود المستثمرين بالمعلومات اللازمة للحد من عدم التأكد المتعلق ببيئة مخاطر استثماراتهم، وتعزيز القدرة على مراقبة ممارسات الإدارة، وتعزيز الثقة بإدارة الشركة على قدرتها على مواجهة المخاطر وتقديم الحلول المناسبة، وتقييم الاستثمارت، وهذا ينعكس فى أسعار الأسهم، ويقلل من التقلبات فى عوائد الأسهم، مما يؤدى إلى تحسين إجمالي عائد الاستثمار.

وعلى النقيض مما سبق، قامت دراسة البنا (٢٠٢١، صـ ١٢٢) باختبار أثر الإفصاح عن المخاطر المصرفية على قيمة البنك فى ظل عدم وجود متغيرات رقابية، وأكدت على وجود أثر سلبي معنوي للإفصاح عن المخاطر المصرفية على قيمة البنك، ويتلاشى الأثر السلي المعنوي عند إدراج المتغيرات الضابطة فى نموذج الانحدار المتعدد، فيصبح الأثر إيجابياً ولكنه غير معنوي. وأوضحت دراسة الصيرفي (٢٠١٨) وجود أثر سلبى معنوى لمستوى الإفصاح عن ممارسات إدارة المخاطر على سعر السهم مما يؤدى إلى انخفاض قيمة البنك، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الإفصاح عن إدارة المخاطر يؤثر عكسياً على تقييم مستخدمي التقارير المالية لأسعار الأسهم نظراً لارتباط ذلك فى أذهانهم بزيادة المخاطر التي يتعرض لها البنك.

كما أوضحت دراسة إبراهيم (٢٠١٨، صـ ٧٥) أن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة ستؤثر علي نتيجة أعمال البنوك المصرية عن طريق زيادة عبء الاضمحلال مما يؤدي إلى انخفاض صافي الربح، بالاضافة إلى أنه سيؤدي إلى مزيد من الأعباء على البنوك لانه لا يعتمد منه ضريبياً سوي ٨٠٪ فقط ويتم رد الباقي إلى وعاء الضريبة. كما أوصت دراسة شاهين والبغدادي (٢٠١٨، صـ ١١٠) بضرورة تدعيم المراكز المالية للبنوك لمواجهة الزيادة المتوقعة فى حجم المخصصات بداية من التطبيق الإلزامي للمعيار فى يناير ٢٠١٩.

وعلى الرغم من تعارض نتائج الدراسات السابقة حول أثر الإفصاح عن المخاطر المصرفية على قيمة البنك، فإن الوضع فى مصر قد يكون مختلف من حيث بيئة الأعمال والقواعد واللوائح التي تحكم عملية الإفصاح المحاسبي عن المخاطر، ناهيك عن حداثة تطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة فى ضوء المعيار (IFRS 7) ونظيره المصري المعدل رقم (٤٠) لعام ٢٠١٩ فى البنوك المصرية منذ بداية عام ٢٠١٩. ويتوقع الباحث من خلال الدراسة التطبيقية وجود علاقة طردية وأثر إيجابى لتطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على قيمة البنوك المصرية المدرجة فى البورصة المصرية خلال الفترة الممتدة بين العامين (٢٠١٧- ٢٠٢١).

سابعاً: الدراسة التطبيقية بالبيئة المصرية:

١- منهجية الدراسة التطبيقية بالبنوك التجارية المصرية:

تتمثل منهجية الدراسة التطبيقية فى تحديد كل من مجتمع وعينة الدراسة للبنوك التجارية المصرية وأسس اختيارها، وكذلك تحديد أدوات التحليل الإحصائى المناسبة لأغراض التحليل واختبار الفروض فى ضوء طبيعة وأنواع بيانات الدراسة، ومن ثم يتناول هذا المبحث تصميم الدراسة التطبيقية كما يلي:

- أهداف الدراسة التطبيقية.
- مجتمع الدراسة وعينة الدراسة.
- مصادر جمع البيانات.
- أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة.
- متغيرات الدراسة وطرق قياسها.

١/١. أهداف الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقة إلى بيان أثر العلاقة بين مستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وجودة التقارير المالية وقيمة البنوك المصرية المسجلة بالبورصة المصرية، وذلك باستخدام النماذج الكمية لقياس متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية (الضابطة) كمتغيرات معدلة للعلاقة بين متغيرات الدراسة.

٢/١. مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة فى جميع البنوك المدرجة فى بورصة الأوراق المالية المصرية للفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢١م)، والبالغ عددها (١٤) بنك وفقاً لتقرير البورصة المصرية، **وتم اختيار (٨) بنوك لتمثل عينة البحث وبإجمالي عدد (٤٠) مشاهدة وفقاً للمعايير التالية:**

١- أن يكون للبنك أسهم نشطة يتم تداولها بالبورصة خلال فترة الدراسة ولذلك تم استبعاد بنك القاهرة لعدم تداول أسهمه بالبورصة حتي تاريخ إتمام الدراسة.
٢- توافر قوائم مالية منشورة للبنوك محل الدراسة خلال سلسلة متتالية من الزمن قبل وبعد تطبيق النموذج الجديد.
٣- اعتماد البنوك محل الدراسة على نظام محاسبى واحد فى إعداد التقارير والقوائم المالية لضمان التطابق فى الطرائق والاجراءات المحاسبية، مع توحيد السنة المالية لضمان دقة وواقعية النتائج، لذا تم استبعاد البنوك الإسلامية لتأثرها بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، وكذلك استبعاد البنوك التي تبدأ فيها الفترة المالية فى بداية شهر يوليو وتنتهي بنهاية شهر يونيو.
٤- استبعاد البنوك التى غيرت تاريخ إعداد قوائمها المالية خلال فترة الدراسة.

وفي ضوء تلك المعايير يوضح الجدول رقم (١) عينة البحث:

جدول رقم (١) عينة الدراسة التطبيقية

م	إسم البنك	رأس المال السوقي* في ٣١/ ١٢/ ٢٠٢١ م
١	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية (SAIB)	55500
٢	البنك التجاري الدوليCIB	104403124
٣	بنك أبو ظبي التجاري - مصرADCB	911225
٤	بنك التعمير والإسكان	6686790
٥	بنك الكويت الوطني- مصر	9640000
٦	بنك قناة السويس	1830400
٧	بنك قطر الوطني الأهلي	38161915
٨	بنك كريدى أجريكول – مصر	10525000

المصدر (https://www.mubasher.info/markets/EGX ؛ بتصرف من الباحث).
***القيمة بالألف.**

٣/١. مصادر جمع البيانات:

اعتمد الباحث علي المصادر الثانوية من خلال القوائم المالية والتقارير السنوية للبنوك التجارية العاملة فى مصر، والتقارير السنوية والمجلات الاقتصادية والنشرات الإحصائية الدورية والسلاسل الزمنية للبنك المركزي المصري والبورصة المصرية، والضوابط الرقابية والتقارير الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وكذلك المواقع التى تنشر معلومات عن المنشأة المصرفية محل الدراسة فيما يتعلق بمتغيرات البحث وطرق قياسها وذلك لإجراء الدراسة التطبيقية.

٤/١. أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها، تم اختيار مجموعة من أساليب تحليل البيانات واختبار الفروض المتاحة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية SPSS، وبرنامج Stata Corp 15 Stata، حيث تم اختيار واستخدام الأساليب التالية:

- التحليل الوصفى (Descriptive Analysis) لتوصيف بيانات الدراسة التطبيقية من خلال النموذج المقترح وبالتطبيق علي العينة محل الدراسة تمهيداً لاختبار فروضها واستخلاص نتائجها، حول قياس مستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، و جودة التقارير المالية، وقيمة المنشأة المصرفية، وكذلك المتغيرات الرقابية.
- تحليل إرتباط بيرسون (Pearson Correlation) لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة؛ مستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، و جودة التقارير المالية، وقيمة المنشأة المصرفية، وكذلك المتغيرات الرقابية، وتم استخدام معاملات الارتباط Correlation Coefficients بين متغيرات الدراسة، بهدف معرفة درجة ارتباط المتغيرات ببعضها البعض لاكتشاف ما إذا كان هناك ازدواج خطى Multi-Collinearity.
- أسلوب تحليل المحتوي (Content Analysis) لتحليل محتوى التقارير والقوائم المالية لقياس مستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث يعتبر أسلوب تحليل المحتوي من الأساليب البحثية الوصفية التطبيقية شائعة الإستخدام فى مجال العلوم الإجتماعية خاصة عند تحليل وفحص عملية الإفصاح المحاسبي (عبد الوهاب، ٢٠١٨، صـ ٧٧٧).
- تحليلات نماذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية (panel data regression) لقياس أثر مستوى الإفصاح عن خسائر الائتمان على جودة التقارير المالية وقيمة المنشأة المصرفية للبنوك المصرية محل الدراسة عبر الزمن خلال الفترة الممتدة بين العامين (٢٠١٧- ٢٠٢١).

٥/١. متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

فى سياق ما تم عرضه وتحليله بالاطار النظرى لكل من الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، وجودة التقارير المالية، وقيمة المنشأة المصرفية، من حيث المفاهيم والمحددات وطرق القياس، وفى ضوء تحليل وعرض الدراسات السابقة، وإحتكاماً إلى معايير IFRS التى تمثل دستور مهنة المحاسبة والمراجعة، وكذلك معايير المحاسبة المصرية المستحدثة المناظرة لها، بالإضافة إلى المعايير التنظيمية والإرشادات الرقابية، يمكن تقديم متغيرات النموذج المقترح للدراسة وطرق قياسها كما يلى:

١. المتغير المستقل (مستوي الافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة (X)):

تم وضع مؤشر الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة لقياس المتغير المستقل فى ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠)، المناظر لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 7)، وفي ضوء الارشادات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، بالإضافة إلى التعليمات والارشادات الصادرة عن البنك المركزي المصري، وسيعتمد الباحث علي مؤشر الإفصاح التالي لقياس هذا المتغير **(Trang & Phuong, 2015):**

- مستوي الإفصاح (قيمة المؤشر) = إجمالي بنود الإفصاح الفعلي / إجمالي درجات بنود الإفصاح بالمؤشر
- حيث يتم اعطاء درجة = واحد للبند المفصح عنه ودرجة = صفر فى حال عدم الإفصاح، ثم قياس مستوي الإفصاح وفقاً للمعادلة السابقة.

وتأسيساً علي ماسبق، يعرض الجدول رقم (٢) الإطار العام المقترح لمؤشرات الإفصاح فى ضوء المعايير المحاسبية والتنظيمية ذات العلاقة:

جدول رقم (٢)
النموذج العام لمؤشرات الافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة

م	بنود الإفصاح
١	مدي تعرض البنك لمخاطر الائتمان، والتغيرات التي حدثت فى ذلك التعرض.
٢	أهداف وسياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان، والتغيرات التي حدثت بها.
٣	توضيح كيف نشأت مخاطر الائتمان.
٤	مؤشرات تقييم الزيادة الجوهرية لمخاطر الإئتمان المتوقعة منذ الاعتراف الأولي.
٥	تعريفات البنك للإخفاق أو التعثر، وأسباب اختيار تلك التعريفات.
٦	كيفية تجميع الأدوات المالية إذا تم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس إجمالي.
٧	أسس قياس مخاطر الائتمان، وأية تغييرات تحدث في هذه الأسس.
٨	كيف حدد البنك أن أصول مالية تعد مضمحلة ائتمانياً.
٩	سياسة البنك لإعدام الأصول، بما فى ذلك مؤشرات بعدم وجود توقعات للاسترداد والمعلومات حول سياسة البنك بخصوص الأصول المالية التي تم إعدامها ولازالت تخضع لأنشطة متابعة التحصيل.
١٠	المدخلات والافتراضات وأساليب التقديرات المستخدمة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهر ولمدة العمر، ولتحديد ما إذا زاد خطر الائتمان لأصول مالية جوهرياً منذ الاعتراف الأولي، ولتحديد ما إذا أصبح الأصل المالي مضمحل ائتمانياً.
١١	كيف تم دمج معلومات ذات نظرة مستقبلية عند تحديد خسائر الائتمان المتوقعة، بما فى ذلك استخدام معلومات الاقتصاد الكلي.
١٢	التغير فى أساليب التقدير أو الفروض الهامة خلال الفترة وأسباب هذه التغيرات.
١٣	تقديم تسوية بين الرصيد الافتتاحي ورصيد أخر الفترة لخسارة الاضمحلال على مستوى فئة الأداة المالية، وذلك فى جدول يوضح بشكل منفصل التغيرات التالية خلال الفترة: خسارة الاضمحلال التي يتم قياسها على أساس مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهر؛ وعلي مدى العمر، والأصول المالية المضمحلة عند شرائها أو إنشائها.
١٤	إجمالي المبلغ غير المخصوم للخسائر الائتمانية المتوقعة عند الاعتراف الأولي للأصول المالية التي تم الإعتراف بها أولياً خلال الفترة.
١٥	معلومات توضح ممارسات البنك لإدارة المخاطر الائتمانية، وكيف أنها ترتبط بإثبات وقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة.
١٦	إفتراضات تحديد نسبة التعافي بعد حدوث تعثر فى سداد أصل مالي.
١٧	توضيح كيفية تأثر التغيرات الهامة فى إجمالي مبلغ الرصيد الدفتري للأدوات المالية خلال الفترة على التغيرات فى خسارة الاضمحلال.ويجب تقديم هذه المعلومات بشكل منفصل للأدوات المالية التي تمثل خسارة الاضمحلال تتضمن المعلومات الكمية والنوعية ذات العلاقة.
١٨	التكلفة المستهلكة قبل التعديل وصافي المكسب أو الخسارة من التعديل التي تم الاعتراف بها للأصول المالية التي تم تعديل تدفقاتها النقدية التعاقدية خلال الفترة فى الوقت الذي فيه يتم قياس خسارة الاضمحلال بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى العمر.
١٩	إجمالي الرصيد الدفتري للأصول المالية فى نهاية الفترة التي تم تعديلها منذ الاعتراف الأولي فى الوقت الذي يتم فيه قياس خسارة الاضمحلال بمبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى العمر والذي تغير قياس خسارة الاضمحلال لتصبح بمبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهر.
٢٠	الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان فى نهاية الفترة دون الأخذ فى الاعتبار أي ضمانات أو تحسينات ائتمانية لكل فئة من فئات الأدوات المالية.
٢١	وصف ملخص للضمانات المحتفظ بها والتحسينات الائتمانية الأخرى، بالإضافة إلى معلومات كمية عنها (مثل مدى الخطر الائتماني الذي تغطيه الضمانات والتحسينات الائتمانية) للأصول المالية المضمحلة ائتمانياً فى تاريخ القوائم المالية، وأهم سياسات تقييم وإدارة تلك الضمانات والتعزيزات.
٢٢	توضيح أي تغيرات هامة فى جودة الضمان الرهني أو التعزيزات (التحسينات) الائتمانية نتيجة تدهور أو تغييرات فى سياسات البنك للضمان الرهني خلال فترة التقرير.

٢٣	معلومات بشأن الأدوات المالية التي لم يثبت لها البنك مخصص خسارة بسبب الضمان الرهني.
٢٤	المبلغ التعاقدي القائم للأصول المالية التي تم إعدامها خلال الفترة ولازالت تخضع لإجراءات التنفيذ عليها.
٢٥	إجمالي الرصيد الدفتري للأصول المالية والتعرض لخطر الائتمان الناتج من ارتباطات الإقراض وعقود الضمانات المالية، ويجب تقديم هذه المعلومات مفصلة بحسب درجات تصنيف المخاطر الائتمانية.
٢٦	المبالغ المستحقة التحصيل من المدينين التجاريين، ومبالغ الإيجار مستحقة التحصيل.
٢٧	طبيعة الأصول المالية وغير المالية ومبالغها الدفترية التي حصلت عليها الشركة خلال الفترة عن طريق تملك الضمان الرهني الذي تحتفظ به.
٢٨	سياسة البنك لإستبعاد الأصول التي حصلت عليها نتيجة تملك الضمان، أو لإستخدامها فى عمليات التشغيل فى حالة صعوبة تحولها إلى نقدية.
٢٩	تعريف القروض الغير مؤداه ومناقشة كيفية تحديدها.
٣٠	تعريف القروض التي تم إعادة هيكلتها وكيفية تحديدها ومعايير إعادة الهيكلة.
٣١	معلومات حول أثر انتشار جائحة كورونا على الخسائر الائتمانية المتوقعة.

المصدر: من إعداد الباحث.

٢. المتغير التابع (جودة التقارير المالية (Y_1)):

يعتبر مدخل جودة المستحقات نموذجاً مهماً لقياس جودة التقارير المالية، إذ يفترض أن الأرباح هى أهم عنصر فى التقارير المالية، ويستخدم هذا النموذج مستوي إدارة الأرباح لقياس جودة التقارير المالية، حيث يفترض النموذج أن المديرين يستخدمون المستحقات الإختيارية لإدارة الأرباح، ويستخدم المحللون الماليون هذا النموذج عند تحليل أداء المنشأة، ويفترض أن إدارة الأرباح تؤثر سلباً على جودة التقارير المالية من خلال تخفيض منفعتها فى عملية إتخاذ القرارات (Mbobo & Ekpo, 2016, p. 186). ويتكون رقم الربح وفقا لأساس الإستحقاق من جزئين: الأول يعبر عن التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة، والثاني يعبر عن المستحقات والتي يمكن تقسيمها إلى:

أ- **المستحقات الإختيارية:** وهي التي تتميز بوجود عدة بدائل لقياسها وتقوم الإدارة بالإختيار بين هذه البدائل لتحديد قيمة هذه الحسابات وفقا لمصلحة الإدارة، ولذلك يتم إستخدامها كمقياس عكسي لجودة الأرباح.

ب- **المستحقات غير الإختيارية:** لا توجد مرونة فى تحديد قيمتها أو التدخل المتعمد من قبل الإدارة نظراً لأنها تتميز بعدم وجود بدائل لقياسها، وبالتالي لا يمكن التلاعب فيها، وغالبا ما تكون ثابتة على مدار الفترات المالية.

وترى دراسة Herath & Albarqi (2017, p. 11) أنه كلما زاد الفرق بين التدفقات النقدية والمستحقات فى الشركة كلما زادت فرص إدارة الأرباح وبالتالى تنخفض جودة التقارير المالية، وكلما تطابقت مستحقات الشركة والتدفقات النقدية خلال دورة التشغيل، كلما زاد مستوى جودة الاستحقاق، ومن ثم زيادة مستوى جودة التقارير المالية للشركة (خليل، ٢٠١٩، صـ ٣٥). ويعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج إستخداماً لقياس جودة التقارير المالية نظراً لسهولة جمع البيانات وإجراء القياس اللازم، ولكن القيد الرئيسي على هذا النموذج صعوبة التمييز بين المستحقات الإختيارية وغير الإختيارية، كما أنه لا يعتبر مقياساً مباشراً لجودة التقارير المالية (حسن، ٢٠٢٠، صـ ٣٠).

وفى ضوء ذلك، يرى الباحث أن نموذج Jones المعدل يعتبر هو النموذج المناسب والأفضل لقياس إدارة الأرباح فى البنوك كمقياس غير مباشر لجودة التقارير المالية، إذ أنه يفصل بين الإستحقاقات الإختيارية وغير الإختيارية، حيث أن الإستحقاق الإختياري يتركز فى مخصصات خسائر القروض (مخصصات خسائر الإئتمان)، وهو ما دفع الباحث لإستخدام نموذج Jones المعدل لأنه يرتكز على حساب قيمة الإستحقاق الإختيارى لقياس جودة التقارير المالية، وتتركز فرص إدارة الأرباح فى مخصصات خسائر القروض، ولذلك هذا النموذج مناسب من حيث علاقة المتغيرات بعضها البحث. وفيما يلي يعرض الباحث خطوات استخدام هذا النموذج فى حساب جودة التقارير المالية للبنوك:

١- حساب المستحقات الكلية (الإختيارية وغير الإختيارية) Total Accruals:

$$TACC_{i,t} = ONI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث أن:

- $TACC_{i,t}$ هى المستحقات الكلية للبنك i عن الفترة t
- $ONI_{i,t}$ هو صافى الدخل قبل البنود غير العادية (الدخل من الأنشطة التشغيلية) للبنك i عن الفترة t
- $CFO_{i,t}$ التدفق النقدى التشغيلي للبنك i عن الفترة t

٢- **تقدير معالم نموذج حساب المستحقات غير الإختيارية من خلال معادلة الانحدار التالية والتى تتم لمجموعة بنوك العينة فى كل سنة على حده:**

$$TACC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t})/A_{i,t-1} + \alpha_3 PPE_{i,t}/A_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

- $A_{i,t-1}$ إجمالى أصول البنك i فى السنة السابقة t-1.
- $\Delta REV_{i,t}$ التغير فى إيرادات البنك i بين السنة t والسنة t-1.
- $\Delta REC_{i,t}$ التغير فى صافى حسابات تحت التحصيل للبنك i بين السنة t والسنة t-1.
- $PPE_{i,t}$ إجمالى أرصدة الأصول الملموسة لدى البنك i فى السنة t.
- $\varepsilon_{i,t}$ الخطأ العشوائي للبنك i فى السنة t.
- α_0، α_1، α_2، α_3 معالم النموذج المراد تقدير قيمتها.

٣- **حساب المستحقات غير الإختيارية Non-discretionary Accruals لكل بنك خلال سنوات الدراسة باستخدام معالم النموذج السابق تحديدها فى المعادلة السابقة:**

$$NDACC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + \alpha_3 PPE_{i,t} / A_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

- $NDACC_{i,t}$ المستحقات غير الإختيارية للبنك i فى السنة t.

٤- **حساب المستحقات الإختيارية Discretionary Accruals لكل بنك بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية:**

$$DACC_{i,t} / A_{i,t-1} = TACC_{i,t} / A_{i,t-1} - NDACC_{i,t} / A_{i,t-1}$$

حيث أن:

- $DACC_{i,t}$ المستحقات الإختيارية للبنك i فى السنة t.

٣. **المتغير التابع (قيمة المنشأة المصرفية (Y_2)):**

اختار الباحث مقياس (Tobin's Q) لقياس المتغير التابع (قيمة المنشأة المصرفية) لأن هذا المؤشر يعتبر مقياس طويل الأجل يتناسب مع طبيعة الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وعلاقته بقيمة المنشأة (القليطي، ٢٠١٩، صـ ٤١)، وهو كما يلي:

- (إجمالي القيمة السوقية للمنشأة / إجمالي القيمة الدفترية للأصول)× ١٠٠

حيث أن؛

- القيمة السوقية للمنشأة = القيمة السوقية لحقوق الملكلية + إجمالي الالتزامات
- القيمة السوقية لحقوق الملكية = عدد الأسهم × سعر إقفال السهم فى تاريخ نهاية السنة المالية

وينبغي أن تكون القيمة السوقية للبنك هى نفس تكلفة استبدال أصوله كحد أدنى، ويعنى ذلك أن انخفاض القيمة (بين ٠ و ١) أن تكلفة استبدال الأصول أكبر من قيمة الأسهم، وهذا يعنى أن أسهم البنك مقومة بأقل من قيمتها، هذه الحالة تعنى فشل الإدارة فى إدارة أصول المنشأة، مما قد يتسبب فى انخفاض نمو الاستثمار المحتمل. أما إذا كانت القيمة (=١) هذا يعنى تكلفة استبدال الأصول تساوى قيمة الأسهم، وأن قيمة الأسهم فى المتوسط، وتعتبر الإدارة راكدة فى إدارة أصولها ولا يتطور نمو الاستثمار المحتمل. وتشير القيمة (> ١) إلى أن سعر أسهم المنشأة أكبر من تكلفة استبدال الأصول، مما يعنى ضمناً أن سعر السهم مبالغ فيه، والإدارة ناجحة فى إدارة أصول المنشأة (صالح وعلى، ٢٠٢١، صـ ٢٩). ويلخص الجدول رقم (٣) علاقة قيمة (Tobin's Q) وتكلفة إستبدال الأصول وقيمة الأسهم ومن ثم مستوى قيمة المنشأة:

جدول رقم (٣)
دلالة قيمة (Tobin's Q) على الفرق بين تكلفة استبدال الأصول وقيمة الأسهم، كفاءة الإدارة، الاستثمار المحتمل، وقيمة المنشأة

قيمة (Tobin's Q)	مستوى تكلفة إستبدال الأصول وقيمة الأسهم	كفاءة الإدارة	الاستثمار المحتمل	الدلالة على قيمة المنشأة
(بين ٠ و ١)	تكلفة استبدال الأصول أكبر من قيمة الأسهم	فشل الإدارة فى إدارة أصول المنشأة	انخفاض نمو الاستثمار المحتمل	إنخفاض قيمة المنشأة
(١=)	تكلفة استبدال الأصول تساوى قيمة الأسهم	الإدارة راكدة فى إدارة أصول المنشأة	لا يتطور نمو الاستثمار المحتمل	قيمة المنشأة متوسطة
(١ <)	قيمة أسهم المنشأة أكبر من تكلفة استبدال الأصول	الإدارة ناجحة فى إدارة أصول المنشأة	تطور نمو الاستثمار المحتمل	إرتفاع قيمة المنشأة

المصدر: من إعداد الباحث.

ويعني ذلك كلما كانت قيمة (Tobin's Q) أكبر من الواحد، فإن ذلك يعنى أن القيمة السوقية للأصول أكبر من القيمة الاستبدالية لها، ذلك مؤشراً على كفاءة الإدارة فى إدارة أصولها، ومؤشراً إيجابياً على وجود فرص أفضل للنمو فى المستقبل، ومؤشراً على زيادة قيمة المنشأة.

وفيما يلي يعرض الباحث من خلال الجدول رقم (٤) ملخص متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

جدول رقم (٤)
متغيرات الدراسة وطرق قياسها

المتغير	المؤشر	الرمز	طريقة القياس
المتغير المستقل			
مستوي الافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة	**مستوي الإفصاح** (Trang & Phuong, 2015)	**X**	- مستوي الإفصاح (قيمة المؤشر) = إجمالي بنود الإفصاح الفعلي / إجمالي درجات بنود الإفصاح بالمؤشر - حيث يتم اعطاء درجة = واحد للبند المفصح عنه ودرجة = صفر فى حال عدم الإفصاح، ثم قياس مستوي الإفصاح وفقاً للمعادلة السابقة.
المتغير التابع			
جودة التقارير المالية	**the modified Jones model** (Dekho et al., 1995)	**Y1**	المستحقات الإختيارية للبنك فى نهاية الفترة ÷ إجمالى الأصول فى بداية الفترة (نهاية الفترة السابقة)= (إجمالى المستحقات للبنك ÷ إجمالى الأصول فى بداية الفترة – (المستحقات غير الإختيارية ÷ إجمالى الأصول فى بداية الفترة). $DACC_{i,t}/A_{i,t-1}=TACC_{i,t}/A_{i,t-1} – NDACC_{i,t}/A_{i,t-1}$
قيمة المنشأة المصرفية	**نموذج Tobin's Q** (Liew et.al.2015; الصعيدي، ٢٠١٦؛ الصيرفي، ٢٠١٦؛ القليطي، ٢٠١٩)	**Y2**	- (إجمالي القيمة السوقية للمنشأة /إجمالي القيمة الدفترية للأصول)× ١٠٠ - القيمة السوقية للمنشأة = القيمة السوقية لحقوق الملكلية + إجمالي الالتزامات - القيمة السوقية لحقوق الملكية = عدد الأسهم × سعر إقفال السهم فى تاريخ نهاية السنة المالية

المتغير	المؤشر	الرمز	طريقة القياس
المتغيرات الرقابية			
	حجم البنك (Bardos, et al., 2020; D'Amato & Falivena, 2020)	**X1**	اللوغاريتم الطبيعى لإجمالى أصول البنك.
	عمر البنك (Chung, et al., 2018; D'Amato & Falivena, 2020)	**X2**	اللوغاريتم الطبيعى لعدد سنوات عمر البنك من تاريخ التأسيس وحتى تاريخ نهاية اختبارات الدراسة.
	الرافعة المالية للبنك (Bardos, et al., 2020; D'Amato & Falivena, 2020)	**X3**	الرافعة المالية = إجمالى الالتزامات / إجمالى الأصول أو = إجمالى الالتزامات / إجمالى الخصوم (الالتزامات وحقوق الملكية).
	حجم مكتب المراجعة (مسعود، ٢٠٢٠)	**X4**	متغير وهمى يعادل (واحد) إذا كان مكتب المراجعة من المكاتب الكبرى (Big 4) أو (صفر) بخلاف ذلك.
	معدل العائد على متوسط الأصول (البسيونى، ٢٠٢٠)	**X5**	صافى ربح البنك فى نهاية الفترة على متوسط إجمالى الأصول خلال الفترة.
	جائحة كورونا	**X6**	متغير وهمى يعادل (واحد) خلال فترة انتشار الجائحة أو (صفر) قبل انتشار الجائحة.

المصدر (من إعداد الباحث)

٢- نتائج اختبارات الفروض الاحصائية:

بعد الانتهاء من عرض منهجية الدراسة، من حيث تحديد هدف الدراسة، ومنهجها، والاساليب الإحصائية التي سوف يتم الاعتماد عليها فى التحليل الإحصائي للبيانات التي تم تجميعها، قام الباحث فى هذا الجزء بعرض وتحليل تفصيلي لما تم التوصل إليه من نتائج التحليل الإحصائي للبيانات، فضلاً عن استخدام هذه النتائج فى اختبار الفروض الإحصائية للدراسة، **وذلك من خلال تناوله للمحاور التالية:**

- اختبار صلاحية بيانات الدراسة للتحليلات الاحصائية.
- اختبار فروض الدراسة التطبيقية.

١/٢. اختبار صلاحية بيانات الدراسة للتحليلات الاحصائية:

يتم اجراء اختبار صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي بهدف التحقق من مدى توافر تحقق شروط تطبيق النماذج الإحصائية، وقد تم ذلك وفقاً للاختبارات التالية:

١- توصيف متغيرات الدراسة (الاحصاءات الوصفية):

تناولت الدراسة فى هذا الجزء توصيف بيانات الدراسة التطبيقية من خلال النموذج المقترح وبالتطبيق علي العينة محل الدراسة تمهيداً لاختبار فروضها واستخلاص نتائجها، حول قياس مستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، و جودة التقارير المالية، وقيمة المنشأة المصرفية، وكذلك المتغيرات الرقابية، **ويلخص الباحث نتائج الدراسة الوصفية فى الجدول رقم (٥):**

جدول رقم (٥)
توصيف متغيرات الدراسة التطبيقية

متغيرات الدراسة	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
مستوي الافصاح	40	.290	.940	.67000	.218773
الاستحقاقات الاختيارية	40	.000	.200	.04672	.050435
قيمة المنشأة المصرفية	40	.872	1.168	.98798	.063986
حجم البنك	40	15.285	20.023	17.89835	1.289111
عمر البنك	40	2.398	3.829	3.56488	.391045
الرافعة المالية	40	.850	1.000	.89950	.032420
حجم مكتب المراجعة	40	0	1	.95	.221
العائد علي الأصول	40	.0000	.0454	.022678	.0118591
جائحة كورونا	40	.00	1.00	.4000	.49614

ويتضح من الجدول السابق أن:

- قيمة المتوسط الحسابي أكبر من قيمة الانحراف المعياري لغالبية متغيرات الدراسة، كما أن الفرق بين الحد الأعلى والحد الأدنى متقارب لحد بعيد لجميع متغيرات الدراسة ولا توجد قيم متطرفة ظاهرة Outliner، وهى تلك القيم التى تجعل توزيع البيانات توزيع غير متماثل، ومن الممكن أن ينتج عنها أخطاء فى عملية القياس.
- المتوسط الحسابي لمستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال الفترة الممتدة من (٢٠١٧- ٢٠٢١) بلغ (.67) وبانحراف معياري (.218773)، ويعنى ذلك أن مستوى الإفصاح خلال سنوات الدراسة كان إفصاح متوسط.
- المتوسط الحسابي لقيمة المنشأة المصرفية محل الدراسة بإستخدام نموذج (Tobin's Q) بلغ (.98798) وهي قيمة تقترب من (١)، وبانحراف معياري (.063986)، ويعني ذلك أن قيمة المنشأة المصرفية متوسطة خلال الفترة الممتدة من عام (٢٠١٧: ٢٠٢١).
- المتوسط الحسابي للاستحقاقات الاختيارية المطلقة بلغ (.04672) بانحراف معياري (.050435)، ويعنى ذلك انخفاض مستوى إدارة الأرباح وزيادة مستوى جودة التقارير المالية خلال فترة الدراسة.
- المتوسط الحسابي للمتغيرات الرقابية (حجم البنك، عمر البنك، الرافعة المالية، حجم مكتب المراجعة، العائد على الأصول، وانتشار جائحة كورونا) خلال فترة الدراسة (17.9) (3.56) (0.9) (0.95) (0.226) (40.)، وبانحراف معيارى (1.289) (.391) (0.032) (0.221) (0.01193) (.49614) علي التوالي.

٢- اختبار العلاقة الارتباطية بين المتغيرات Correlation Matrix:

قام الباحث بحساب معاملات الارتباط Correlation Coefficients بين متغيرات الدراسة، بهدف معرفة درجة ارتباط المتغيرات ببعضها البعض لاكتشاف ما إذا كان هناك ازدواج خطى Multi-Collinearity بين تلك المتغيرات أم لا، كما يوضح الجدول رقم (٦):

جدول رقم (٦)
نتائج اختبار العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	قيمة الاختبار والمعنوية	مستوي الافصاح	الاستحقاقات الاختيارية	قيمة المنشأة المصرفية	حجم البنك	عمر البنك	الرافعة المالية	حجم مكتب المراجعة	العائد علي الأصول	انتشار جائحة كورونا
مستوي الافصاح	Pearson Correlation	1	-.324	-.411	.162	-.080	-.446	.404	.120	.718
	Sig. (2-tailed)		.042	.008	.318	.623	.004	.010	.460	.000
الاستحقاقات الاختيارية	Pearson Correlation		1	.218	.063	.021	.296	.182	.061	-.259
	Sig. (2-tailed)			.176	.699	.896	.064	.262	.710	.107
قيمة المنشأة المصرفية	Pearson Correlation			1	.295	-.284	.167	.083	.416	-.302
	Sig. (2-tailed)				.064	.076	.302	.609	.008	.058
حجم البنك	Pearson Correlation				1	.059	-.471	.460	.594	.068
	Sig. (2-tailed)					.718	.002	.003	.000	.676
عمر البنك	Pearson Correlation					1	.329*	-.096-	-.502-**	.098
	Sig. (2-tailed)						.038	.557	.001	.547
الرافعة المالية	Pearson Correlation						1	-.219-	-.538-**	-.242-
	Sig. (2-tailed)							.175	.000	.132
حجم مكتب المراجعة	Pearson Correlation							1	.364*	.187
	Sig. (2-tailed)								.021	.247
العائد علي الأصول	Pearson Correlation								1	-.149-
	Sig. (2-tailed)									.358
انتشار جائحة كورونا	Pearson Correlation									1
	Sig. (2-tailed)									

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائي.

يتضح من الجدول السابق أن:

- عدم وجود مشكلة إرتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، حيث أن القيم المطلقة لمعاملات الإرتباط (R) أقل من ٨٠٪ ويدل ذلك على سلامة النموذج من مشكلة الإرتباط الخطى.
- توجد علاقة ارتباط معنوية طردية بين مستوى الافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وكلاً من؛ حجم مكتب المراجعة، وانتشار جائحة كورونا فى البنوك محل الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (.404) (.718) بمستوى معنوية (.010) (.000) علي الترتيب، كما توجد علاقة ارتباط غير معنوية طردية بين مستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وكلاً من؛ حجم البنك، والعائد علي الأصول حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (.162) (.120) بمستوى معنوية (.318) (.460) على الترتيب.
- توجد علاقة ارتباط معنوية عكسية بين مستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وكلاً من؛ الاستحقاقات الاختيارية (يعنى ذلك وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين مستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وجودة التقارير المالية)، وقيمة المنشأة المصرفية، والرافعة المالية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (.324-) (.411-) (.446-) بمستوى معنوية (.042) (.008) (.004)، كما توجد علاقة ارتباط غير معنوية عكسية بين مستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وعمر البنك كأحد المتغيرات الرقابية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (.080-) بمستوى معنوية (.623).
- وجود علاقة ارتباط غير معنوية طردية بين الاستحقاقات الاختيارية وكلاً من؛ قيمة المنشأة المصرفية، وحجم البنك، وعمر البنك، والرافعة المالية، وحجم مكتب المراجعة، والعائد علي الأصول، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (.218) (.063) (.021) (.296) (.182) (.061) ، وبمستوى معنوية (.176) (.699) (.896) (.064) (.262) (.710) على الترتيب، ويعنى ذلك وجود علاقة ارتباط غير معنوية عكسية بين جودة التقارير المالية وكلاً من؛ قيمة المنشأة المصرفية، وحجم البنك، وعمر البنك، والرافعة المالية، وحجم مكتب المراجعة، والعائد علي الأصول.
- وتوجد علاقة ارتباط غير معنوية عكسية بين الاستحقاقات الاختيارية وانتشار جائحة كورونا حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (.259-)، و بمستوى معنوية (.107)، ويعنى ذلك وجود علاقة ارتباط غير معنوية طردية بين جودة التقارير المالية وانتشار جائحة كورونا.
- توجد علاقة ارتباط طردية معنوية بين قيمة المنشأة المصرفية والعائد علي الأصول حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (.416) بمستوى معنوية (.008)، كما توجد علاقة ارتباط غير معنوية طردية بين قيمة المنشأة المصرفية وكلاً من؛ حجم البنك، والرافعة المالية، وحجم مكتب المراجعة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (.295) (.167) (.083) بمستوى معنوية (.064) (.302) (.609) علي الترتيب.
- كما توجد علاقة ارتباط غير معنوية عكسية بين قيمة المنشأة المصرفية وكلاً من؛ عمر البنك، وانتشار جائحة كرونا، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (.284-) (.302-)، بمستوى معنوية (.076) .(.058) على الترتيب.

ومن النتائج السابقة يتضح وجود مؤشرات مبدئية على إمكانية ظهور تأثيرات بين متغيرات الدراسة وللتأكيد على ذلك سيقوم الباحث بتطبيق بعض أساليب اختبارات الفروض الاحصائية لاحقاً لمعرفة حقيقة هذا التأثير.

٢/٢. اختبار فروض الدراسة التطبيقية:

١- نتائج إختبار الفرض الأول:

تم صياغة الفرض الأول بأنه:

- **فرض العدم (H_0):** ليس هناك إلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة من قبل البنوك التجارية المصرية فى ضوء المعايير المصرية والمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS والمعايير التنظيمية للرقابة المصرفية.
- **الفرض البديل (H_1):** هناك إلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة من قبل البنوك التجارية المصرية فى ضوء المعايير المصرية والمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS والمعايير التنظيمية للرقابة المصرفية.

ولإختبار صح هذا الفرض تم تحليل محتوى القوائم المالية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة الممدة من (٢٠١٧ إلى ٢٠٢١)، وذلك لبيان وتحديد مستوى ونسبة الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك من خلال قياس مستوى

الإفصاح قبل التطبيق (٢٠١٧: ٢٠١٨)، وبعد تطبيق متطلبات الإفصاح (٢٠١٩: ٢٠٢١)، وذلك على النحو الوارد فى الجدول رقم (٧):

جدول رقم (٧)
مستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة
قبل وبعد تطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الاتمانية المتوقعة

البنك	السنوات	المتغير المستقل (مستوي الافصاح) X	دلالة مستوى الإفصاح	السنوات	المتغير المستقل (مستوي الافصاح) X	دلالة مستوى الإفصاح
بنك الشركة المصرفية العربية الدولية (SAIB)	قبل التطبيق	٠,٢٩	منخفض جداً	بعد التطبيق	٠,٨٠	إفصاح كاف
البنك التجاري الدولي CIB	قبل التطبيق	٠,٣٩	منخفض جداً	بعد التطبيق	٠,٧٨	إفصاح كاف
بنك أبو ظبي التجاري - مصر ADCB	قبل التطبيق	٠,٣٤	منخفض جداً	بعد التطبيق	٠,٧٩	إفصاح كاف
بنك التعمير والإسكان	قبل التطبيق	٠,٤٥	إفصاح منخفض	بعد التطبيق	٠,٧٧	إفصاح كاف
بنك الكويت الوطني- مصر	قبل التطبيق	٠,٤٨	إفصاح منخفض	بعد التطبيق	٠,٨٨	إفصاح كاف
بنك قناة السويس	قبل التطبيق	٠,٤١	إفصاح منخفض	بعد التطبيق	٠,٨٦	إفصاح كاف
بنك قطر الوطني الأهلي	قبل التطبيق	٠,٤٨	إفصاح منخفض	بعد التطبيق	٠,٨٩	إفصاح كاف
بنك كريدى أجريكول – مصر	قبل التطبيق	٠,٥٥	إفصاح منخفض	بعد التطبيق	٠,٩١	إفصاح كاف جداً
المتوسط		**٤٢,٢٥٪**	**إفصاح منخفض**		**٨٤٪**	**إفصاح كاف**

المصدر: من إعداد الباحث.

ويتضح من الجدول السابق إرتفاع نسب ودلالة مستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة فى البنوك التجارية المصرية بعد تطبيق متطلبات الإفصاح خلال الفترة الممتدة بين العامين بين العامين (٢٠١٩-٢٠٢١)، حيث بلغت نسبة مستوى الافصاح (٨٤٪)، ويعنى ذلك أن مستوى الإفصاح كان بشكل كاف خلال تلك الفترة، وذلك مقارنة بفترة ما قبل التطبيق حيث كانت نسبة مستوى الافصاح (٤٢,٢٥٪) ويعنى ذلك أن مستوى الإفصاح كان بشكل منخفض خلال تلك الفترة، كما بلغ المتوسط الحسابي لمستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال الفترة الممتدة من (٢٠١٧- ٢٠٢١) (67.) وبانحراف معياري (218773.).

ويتضح للباحث مما سبق رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل حيث هناك إلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل كاف من قبل البنوك التجارية المصرية فى ضوء المعايير المصرية والمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS والمعايير التنظيمية للرقابة المصرفية.

٢- نتائج إختبار الفرض الثانى:

لتحديد النموذج المناسب لتفسير العلاقة والأثر بين المتغيرات قام الباحث بعمل تحليل أساسي فى وجود المتغيرات الرقابية، بالإضافة إلى تحليل البيانات والنتائج فى حالة عدم جود المتغيرات الرقابية كما يلي:

١/٢- فى حالة وجود المتغيرات الرقابية (التحليل الأساسى):

تم صياغة الفرض الثانى بأنه:

- **فرض العدم (H_0):** لا توجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق متطلبات الافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستحقاقات الاختيارية المطلقة (كمتغير عكسي لجودة التقارير المالية) فى البنوك المصرية محل الدراسة.
- **الفرض البديل (H_1):** توجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق متطلبات الافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستحقاقات الاختيارية المطلقة (كمتغير عكسي لجودة التقارير المالية) فى البنوك المصرية محل الدراسة.

ولإختبار صحة هذا الفرض تم إجراء التحليلات الإحصائية التالية:

١. تطبيق النماذج الملاءمة وفقاً لـ Panel Data:

يوضح ويستكشف الشكل رقم (١) القيمة المطلقة للاستحقاقات الإختيارية (إدارة الأرباح) فى البنوك المصرية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة بين العامين (٢٠١٧- ٢٠٢١)، من خلال تحليلات نماذج السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data:

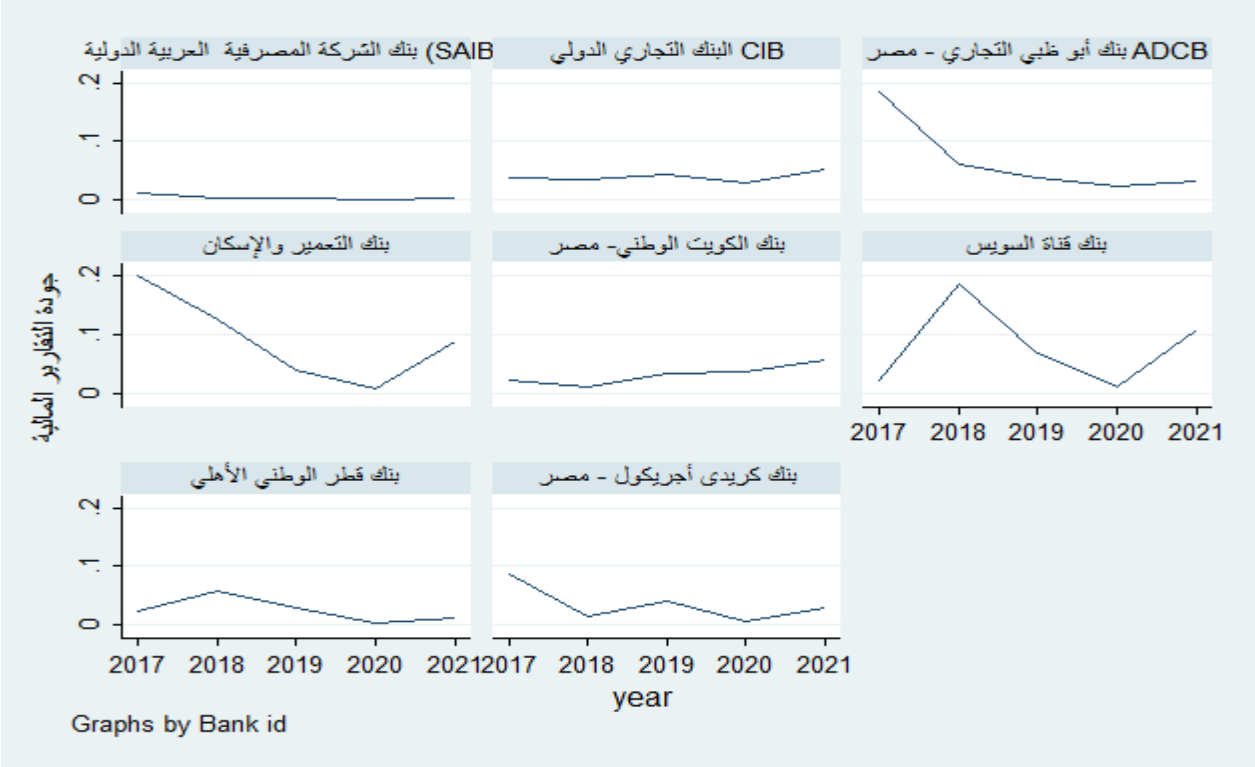

شكل رقم (١)

إستكشاف القيمة المطلقة للاستحقاقات الإختيارية (إدارة الأرباح) فى البنوك محل الدراسة خلال الفترة الممتدة بين العامين (٢٠١٧- ٢٠٢١)

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائي.

كما يوضح الجدول رقم (٨) نتائج التحليل الإحصائي وفقاً لنموذج التأثيرات الثابتة Fixed-effects Model:

جدول رقم (٨)

نموذج التأثيرات الثابتة Fixed-effects Model لقياس أثر الافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستحقاقات الاختيارية المطلقة (كمتغير عكسي لجودة التقارير المالية)

النموذج	المتغير التابع	المتغيرات التفسيرية	T-test		الخطأ المعياري	coefficient	Model Summary	
			T	P				
Fixed-effects Model	الاستحقاقات الاختيارية المطلقة	مستوى الإفصاح (X)	-0.65	0.520	.0793	-.052	R2	0.2132
		حجم البنك (X1)	0.92	0.364	.0885	.082	F-test	0.97
		عمر البنك (X2)	-0.79	0.439	.309	-.243	P-value	0.4756
		الرافعة المالية (X3)	-0.14	0.888	.399	-.057		
		حجم مكتب المراجعة (X4)	1.01	0.320	.0526	.053		
		العائد على الأصول (X5)	-1.04	0.310	2.744	-2.842		
		جائحة كورونا (X6)	-0.71	0.485	.0296	-.021		
		Cons.	-0.28	0.778	1.562	-.444		

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائي.

ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج التحليل الإحصائي وفقاً لنموذج التأثيرات العشوائية Random-effects Model:

جدول رقم (٩)

نموذج التأثيرات العشوائية Random-effects Model لقياس أثر الافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستحقاقات الاختيارية المطلقة (كمتغير عكسي لجودة التقارير المالية)

Model Summary		coefficient	الخطأ المعياري	T-test		المتغيرات التفسيرية	المتغير التابع	النموذج
				P	T			
0.1318	R2	-.0844	.060	0.161	-1.40	مستوى الإفصاح (X)	الاستحقاقات الاختيارية المطلقة	Random-effects Model
11.71	F-test	.0018	.009	0.847	0.19	حجم البنك (X1)		
0.1103	P-value	-.0034	.027	0.902	-0.12	عمر البنك (X2)		
		.4719	.340	0.165	1.39	الرافعة المالية (X3)		
		.0734	.044	0.097	1.66	حجم مكتب المراجعة (X4)		
		.4821	1.145	0.674	0.42	العائد على الأصول (X5)		
		.0034	.024	0.888	0.14	جائحة كورونا (X6)		
		-.4250	.374	0.256	-1.14	Cons.		

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائي.

٢. تحديد النموذج الأمثل لتحليل النتائج:

يوضح الجدول رقم (١٠) نتائج التحليل الإحصائى لإختبار Hausman Test للمفاضلة بين النماذج السابقة:

جدول رقم (١٠)

المفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية حول تأثير الافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستحقاقات الاختيارية المطلقة (كمتغير عكسي لجودة التقارير المالية)

Hausman Test	
P-value	X^2
0.1180	11.51

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائي.

ووفقاً للنتائج السابقة يتضح أن (P-Value > 0.05) ولذلك تم قبول الفرض العدم حيث الاختلاف فى المعاملات غير منهجي (عشوائي)، ورفض الفرض البديل القائل بأن الاختلاف فى المعاملات منهجي (ثابت)، ووفقاً لذلك فإن نموذج التأثيرات العشوائية Random-effects Model هو الأفضل لقياس أثر الافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستحقاقات الاختيارية المطلقة (كمتغير عكسي لجودة التقارير المالية) لأنه الأفضل فى تمثيل البيانات.

وفى ضوء ما سبق فإن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل للإعتماد عليه فى تمثيل البيانات، ويظهر هذا النموذج نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لتأثير الافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستحقاقات الاختيارية المطلقة (كمتغير عكسي لجودة التقارير المالية) فى البنوك المصرية محل الدراسة، ووفقاً لذلك يتضح ما يلى:

- **معامل التحديد (R^2):**

تفسر المتغيرات المستقلة؛ **مستوى الإفصاح**، حجم البنك، عمر البنك، الرافعة المالية، حجم مكتب المراجعة، العائد على الأصول، وانتشار جائحة كورونا بنسبة (13.18%) من التغير الكلى فى المتغير التابع (**الاستحقاقات الاختيارية المطلقة**)، وباقى النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى قد يكون لها تأثر على المتغير التابع.

- **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الإنحدار F-Test:**

بلغت قيمة F-Test (11.71) وبمستوى معنوية (0.1103) ، ولذلك يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية فى تفسير المتغيرات غير معنوى حيث كانت (P-Value > 0.05).

- **اختبار صحة الفرض (T-Test):**

نجد أن كافة المتغيرات المستقلة غير معنوية فى نموذج التأثيرات العشوائية Random-effects Model وهى؛ مستوى الإفصاح، حجم البنك، عمر البنك، الرافعة المالية، حجم مكتب المراجعة، العائد على الأصول، وانتشار جائحة كورونا، حيث بغت قيمة (T) (-1.40) (0.19) (-0.12) (1.39) (1.66) (0.42) (0.14) وهى قيم مطلقة تقل عن (2) وبمستوى معنوية (0.161) (0.847) (0.902) (0.165) (0.097) (0.674) (0.888) بالترتيب حيث (P-Value > 0.05).

كما توجد علاقة ارتباط معنوية عكسية بين مستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة والإستحقاقات الاختيارية (يعنى ذلك وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين مستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وجودة التقارير المالية)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (.324-) بمستوى معنوية (.042)، ولذلك يتم قبول الفرض العدم جزئياً حيث لا يوجد أثر معنوى للمتغيرات؛ مستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، حجم البنك، عمر البنك، الرافعة المالية، حجم مكتب المراجعة، مؤشر العائد على الأصول، وانتشار جائحة كورونا على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (كمتغير عكسي لجودة التقارير المالية)، ويعنى ذلك وجود أثر سلبى غير معنوي لحجم البنك، مؤشر الرافعة المالية، حجم مكتب المراجعة، مؤشر العائد على الأصول، وانتشار جائحة كورونا على جودة التقارير المالية، بالإضافة إلى وجود أثر إيجابى غير معنوى لمستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، و عمر البنك على جودة التقارير المالية، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين مستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وجودة التقارير المالية فى البنوك المصرية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة بين العامين (٢٠١٧- ٢٠٢١).

٢/٢- فى حالة عدم وجود المتغيرات الرقابية (التحليل الإضافى):

نظراً لعدم معنوية النماذج السابقة فى تفسير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع قام الباحث بعمل تحليل إضافى لأثر الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على جودة التقارير المالية بدون أخذ المتغيرات الرقابية فى التحليل، وتم إجراء التحليلات الإحصائية التالية:

١. تطبيق النماذج الملاءمة وفقاً لـ Panel Data:

يوضح الجدول رقم (١١) نتائج التحليل الإحصائي وفقاً لنموذج التأثيرات الثابتة Fixed-effects Model:

جدول رقم (١١)

نموذج التأثيرات الثابتة Fixed-effects Model لقياس أثر الافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستحقاقات الاختيارية المطلقة فى ظل عدم وجود متغيرات رقابية

النموذج	المتغير التابع	المتغيرات التفسيرية	T-test		الخطأ المعياري	coefficient	Model Summary	
			T	P				
Fixed-effects Model	الاستحقاقات الاختيارية المطلقة	مستوى الإفصاح (X)	-2.28	0.029	.0329	-.0753	R2	0.1440
		Cons.	4.20	0.000	.0232	-.0972	F-test	5.22
							P-value	0.0294

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائي.

ويوضح الجدول رقم (١٢) نتائج التحليل الإحصائي وفقاً لنموذج التأثيرات العشوائية Random-effects Model:

جدول رقم (١٢)

نموذج التأثيرات العشوائية Random-effects Model لقياس أثر الافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة

على الاستحقاقات الاختيارية المطلقة في ظل عدم وجود متغيرات رقابية

النموذج	المتغير التابع	المتغيرات التفسيرية	T-test		الخطأ المعياري	coefficient	Model Summary	
			T	P				
Random-effects Model	الاستحقاقات الاختيارية المطلقة	مستوى الإفصاح (X)	-2.34	0.019	.0321	-.0751	R2	0.1440
		Cons.	4.01	0.000	.0242	-.0970	F-test	5.48
							P-value	0.0193

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائي.

٢. تحديد النموذج الأمثل لتحليل النتائج:

يوضح الجدول رقم (١٣) نتائج التحليل الإحصائى لإختبار Hausman Test للمفاضلة بين النماذج السابقة:

جدول رقم (١٣)

المفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية حول تأثير الافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستحقاقات الاختيارية المطلقة (كمتغير عكسي لجودة التقارير المالية)

Hausman Test	
X^2	P-value
0.00	0.9732

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائي.

ووفقاً للنتائج السابقة يتضح أن (P-Value > 0.05) ولذلك تم قبول الفرض العدم حيث الاختلاف فى المعاملات غير منهجي (عشوائي)، ورفض الفرض البديل القائل بأن الاختلاف فى المعاملات منهجي (ثابت)، ووفقاً لذلك فإن نموذج التأثيرات العشوائية Random-effects Model هو الأفضل لقياس أثر الافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستحقاقات الاختيارية المطلقة (كمتغير عكسي لجودة التقارير المالية) لأنه الأفضل فى تمثيل البيانات فى التحليل الإضافى.

وفى ضوء ما سبق فإن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل للإعتماد عليه فى تمثيل البيانات، ويظهر هذا النموذج نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لتأثير الافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستحقاقات الاختيارية المطلقة (كمتغير عكسي لجودة التقارير المالية) فى ظل عدم وجود متغيرات رقابية فى البنوك المصرية محل الدراسة، ووفقاً لذلك يتضح ما يلى:

- **معامل التحديد (R^2):**

يفسر المتغير المستقل (**مستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة**) بنسبة (14.40%) من التغير الكلى فى المتغير التابع (**الاستحقاقات الاختيارية المطلقة**)، وباقى النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى قد يكون لها تأثر على المتغير التابع.

- **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الإنحدار F-Test:**

بلغت قيمة F-Test (5.48) وبمستوى معنوية (0.0193) ، ولذلك يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية فى تفسير المتغيرات معنوى حيث كانت (P-Value < 0.05).

- **اختبار صحة الفرض (T-Test):**

نجد أن أثر مستوى الإفصاح على الإستحقاقات الإختيارية المطلقة معنوي فى نموذج التأثيرات العشوائية Random-effects Model، حيث بغت قيمة (T) (-2.34) وهى قيمة مطلقة تزيد عن (2) وبمستوى معنوية (0.019) حيث (P-Value < 0.05)، وبلغت قيمة معامل الارتباط (-.324) بمستوى معنوية (.042). ويعنى ذلك

وجود أثر إيجابى معنوى لمستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على جودة التقارير المالية فى ظل عدم وجود متغيرات رقابية، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين مستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وجودة التقارير المالية فى البنوك المصرية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة بين العامين (٢٠١٧- ٢٠٢١).

ولذلك يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل حيث يوجد أثر عكسى معنوى لمستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (كمتغير عكسي لجودة التقارير المالية)، مع وجود علاقة عكسية معنوية بينهما.

٣- نتائج اختبار الفرض الثالث:

تم صياغة الفرض الثالث بأنه:

- **فرض العدم (H_0):** لا يوجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية لمستوي تطبيق الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة علي قيمة المنشأة المصرفية فى البنوك المصرية محل الدراسة.
- **الفرض البديل (H_1):** يوجد علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية لمستوي تطبيق الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة علي قيمة المنشأة المصرفية فى البنوك المصرية محل الدراسة.

ولإختبار صحة هذا الفرض تم إجراء التحليلات الإحصائية التالية:

١. تطبيق النماذج الملاءمة وفقاً لـ Panel Data:

يوضح ويستكشف الشكل رقم (٢) قيمة المنشأة المصرفية فى البنوك المصرية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة بين العامين (٢٠١٧- ٢٠٢١)، من خلال تحليلات نماذج السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data:

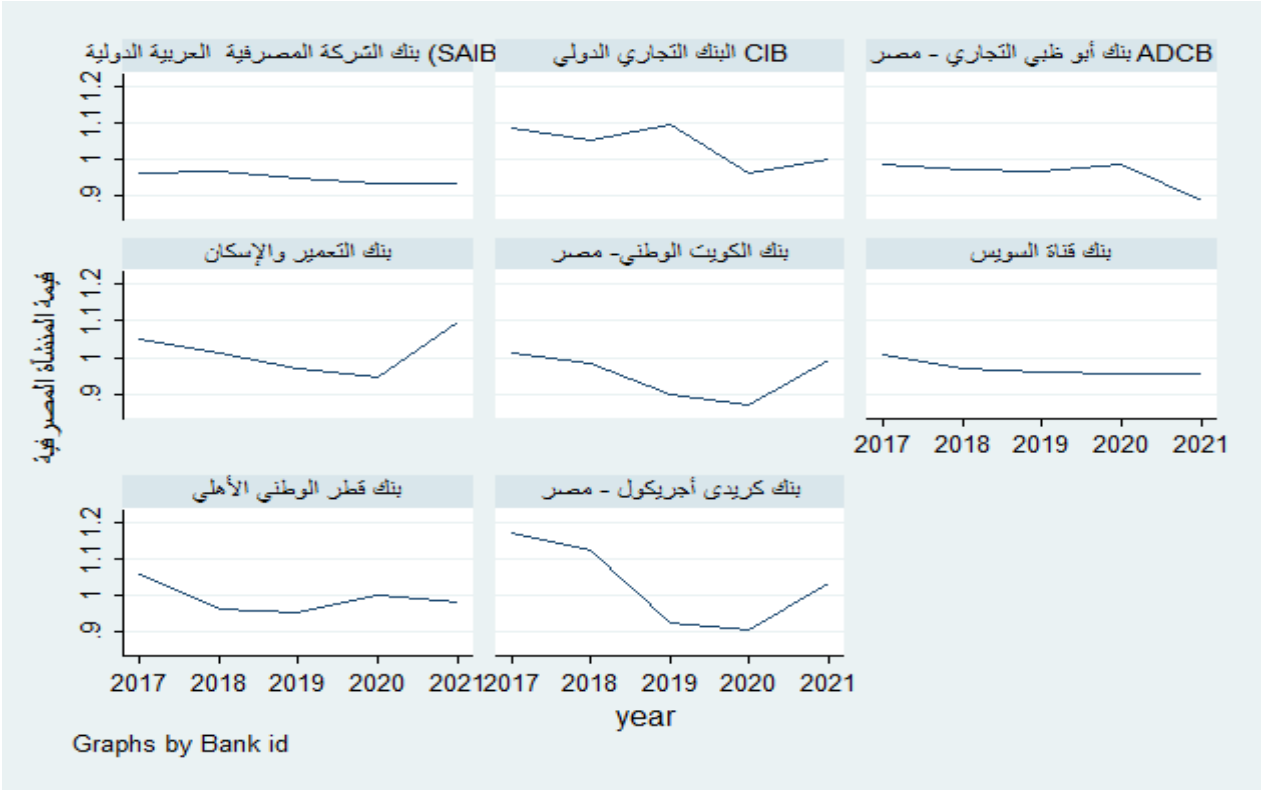

شكل رقم (٢)
إستكشاف قيمة المنشأة المصرفية فى البنوك محل الدراسة
خلال الفترة الممتدة بين العامين (٢٠١٧- ٢٠٢١)
المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائي.

كما يوضح الجدول رقم (١٤) نتائج التحليل الإحصائي وفقاً لنموذج التأثيرات الثابتة Fixed-effects Model:

جدول رقم (١٤)

نموذج التأثيرات الثابتة Fixed-effects Model لقياس أثر الافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على قيمة المنشأة المصرفية

النموذج	المتغير التابع	المتغيرات التفسيرية	T-test		الخطأ المعياري	coefficient	Model Summary	
			T	P				
Fixed-effects Model	قيمة المنشأة المصرفية	مستوى الإفصاح (X)	-0.80	0.429	.0733	-.059	R2	0.6014
		حجم البنك (X1)	0.81	0.424	.0818	.066	F-test	5.39
		عمر البنك (X2)	-2.09	0.047	.285	-.595	P-value	0.0007
		الرافعة المالية (X3)	3.06	0.005	.369	1.130		
		حجم مكتب المراجعة (X4)	0.61	0.547	.048	.0297		
		العائد على الأصول (X5)	-1.13	0.894	2.538	-.342		
		جائحة كورونا (X6)	1.03	0.312	.0273	.028		
		Cons.	0.63	0.534	1.444	.910		

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائي.

ويوضح الجدول رقم (١٥) نتائج التحليل الإحصائي وفقاً لنموذج التأثيرات العشوائية Random-effects Model:

جدول رقم (١٥)

نموذج التأثيرات العشوائية Random-effects Model لقياس أثر الافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على قيمة المنشأة المصرفية

النموذج	المتغير التابع	المتغيرات التفسيرية	T-test		الخطأ المعياري	coefficient	Model Summary	
			T	P				
Random-effects Model	قيمة المنشأة المصرفية	مستوى الإفصاح (X)	-2.49	0.013	.057	-.143	R2	0.5235
		حجم البنك (X1)	2.14	0.032	. .009	.020	F-test	45.38
		عمر البنك (X2)	-2.23	0.026	.026	-.058	P-value	0.0000
		الرافعة المالية (X3)	3.09	0.002	.324	1.003		
		حجم مكتب المراجعة (X4)	-0.07	0.942	.042	-.003		
		العائد على الأصول (X5)	1.82	0.068	1.09207	1.991		
		جائحة كورونا (X6)	1.33	0.184	.228	.030		
		Cons.	-0.07	0.946	.357	-.042		

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائي.

٢. تحديد النموذج الأمثل لتحليل النتائج:

يوضح الجدول رقم (١٦) نتائج التحليل الإحصائى لإختبار Hausman Test للمفاضلة بين النماذج السابقة:

جدول رقم (١٦)

المفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية حول أثر الافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على قيمة المنشأة المصرفية

Hausman Test	
X^2	P-value
8.14	0.3201

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائي.

ووفقاً للنتائج السابقة يتضح أن (P-Value > 0.05) ولذلك تم قبول الفرض العدم حيث الاختلاف فى المعاملات غير منهجي (عشوائي)، ورفض الفرض البديل القائل بأن الاختلاف فى المعاملات منهجي (ثابت)، ووفقاً لذلك فإن نموذج التأثيرات العشوائية Random-effects Model هو الأفضل فى قياس أثر الافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على قيمة المنشأة المصرفية لأنه الأفضل فى تمثيل البيانات.

وفى ضوء ما سبق فإن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل للإعتماد عليه فى تمثيل البيانات، ويظهر هذا النموذج نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لتأثير الافصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على قيمة المنشأة المصرفية فى البنوك المصرية محل الدراسة، ووفقاً لذلك يتضح ما يلى:

- **معامل التحديد (R^2):**

تفسر المتغيرات المستقلة؛ **مستوى الإفصاح**، حجم البنك، عمر البنك، الرافعة المالية، حجم مكتب المراجعة، العائد على الأصول، وانتشار جائحة كورونا بنسبة (52.35%) من التغير الكلى فى المتغير التابع (**قيمة المنشأة المصرفية**)،

وباقى النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى قد يكون لها تأثر على المتغير التابع.

- **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الإنحدار F-Test:**

بلغت قيمة F-Test (45.38) وبمستوى معنوية (0.000) ، ولذلك يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية فى تفسير المتغيرات معنوى فى تفسير العلاقة بين المتغيرات حيث كانت (P-Value < 0.05).

- **اختبار صحة الفرض (T-Test):**

نجد أن الكثير من المتغيرات المستقلة معنوية فى نموذج التأثيرات العشوائية Random-effects Model وهى؛ مستوى الإفصاح، حجم البنك، عمر البنك، الرافعة المالية، حيث بغت قيمة (T) (-2.49) (2.14) (-2.23) (3.09) وهى قيم مطلقة تزيد عن (2) وبمستوى معنوية (0.013) (0.032) (.026) (0.002) بالترتيب حيث (P-Value < 0.05)، وباقي المتغيرات غير معنوية وهى؛ حجم مكتب المراجعة، العائد على الأصول، وانتشار جائحة كورونا، حيث بغت قيمة (T) (-0.07) (1.82) (1.33) وهى قيم مطلقة تقل عن (2) وبمستوى معنوية (0.942) (0.068) (.184) بالترتيب حيث (P-Value > 0.05).

كما توجد علاقة علاقة ارتباط معنوية عكسية بين مستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وقيمة المنشأة المصرفية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-.411) بمستوى معنوية (.008).

ونستنتج من ذلك رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل حيث توجد علاقة ارتباط معنوية عكسية وأثر مباشر سلبي لمستوي تطبيق الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة علي قيمة المنشأة المصرفية فى البنوك المصرية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة بين العامين (٢٠١٧- ٢٠٢١).

ثامناً: النتائج والتوصيات:

١- أهم نتائج الدراسة التطبيقية:

قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تناولها على النحو التالى:

١- عدم تطرق المعيار (IFRS7) ونظيره المصرى المعدل رقم (٤٠) إلى متطلبات إفصاح إضافية فى ظل الأزمات والكوارث والتى قد تؤثر على إدارة مخاطر الإئتمان لا سيما بعد انتشار جائحة كورونا (COVID19) منذ ديسمبر ٢٠١٩ وحتى نهاية عام ٢٠٢١.

٢- أعطى البنك المركزي المصري للبنوك الخطوط العريضة للتعامل مع متطلبات القياس والإفصاح عن مخصص الخسائر الائتمانية فى ظل انتشار جائحة كورونا (COVID19)، كما أتاح للبنوك تأجيل تطبيق متطلبات القياس والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيارين (IFRS9, IFRS7) فى القوائم المالية الدورية والتي يكون فيها الأمر صعب أن تتضح معالمه فى تلك الفترات القصيرة التي تقدر بثلاث أشهر، أما فى نهاية عام ٢٠٢٠ أو منتصف ٢٠٢١ يجب أن تعد القوائم المالية بما يتوافق مع المعيار الدولي (IFRS9) قياساً للخسائر الائتمانية ومراعاة ما يرتبط بها من إفصاحات وفقا للمعيار (IFRS7)، ويعنى ذلك أن القوائم المالية الدورية ربع السنوية للبنوك المصرية لا يشترط فيها تطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٣- هناك إلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل كاف من قبل البنوك التجارية المصرية المسجلة فى البورصة المصرية فى ضوء المعايير المصرية والمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS والمعايير التنظيمية للرقابة المصرفية خلال الفترة الممتدة بين العامين (٢٠١٧- ٢٠٢١)، حيث تبين من خلال تحليل محتوى التقارير المالية إرتفاع نسب ودلالة مستوى الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد تطبيق متطلبات الإفصاح خلال الفترة الممتدة بين العامين (٢٠١٩- ٢٠٢١)، حيث بلغت نسبة مستوى الافصاح (٨٤٪)، وذلك مقارنة بفترة ما قبل التطبيق حيث كانت نسبة مستوى الافصاح (٤٢,٢٥٪) خلال الفترة (٢٠١٧ : ٢٠١٨). ويتعارض ذلك مع دراسة (قاسم، ٢٠١٧) حيث قامت بدراسة تطبيقية على عينة من البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري خلال المدة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٥، وأوضحت أنه مازال الإفصاح الحالي عن مخاطر الإئتمان ومخصصاتها بالقوائم المالية للبنوك يواجه قصوراً شديداً ولا يقوم بتقديم صورة واضحة عن مخاطر الإئتمان ومخصصاتها سواء لمواجهة الديون الجيدة أو المكون لمواجهة الديون الرديئة (المتعثرة)، وكذلك دراسة (أبو خزانة، ٢٠١٨) التى قامت بإجراء دراسة ميدانية على عينة من الشركات المصرية المسجلة بالبورصة خلال المدة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦، وبينت أن مستوى الإفصاح عن المخاطر بالشركات أقل بكثير من معدل الإفصاح وفقاً للمعيار (IFRS 7).

٤- هناك علاقة ارتباط معنوية عكسية وأثر سلبي معنوى للإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (كمتغير عكسي لجودة التقارير المالية)، ويعنى ذلك وجود علاقة ارتباط معنوية طردية وأثر إيجابي معنوى للإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على جودة التقارير المالية للبنوك المصرية محل الدراسة، حيث بغت قيمة (T) (2.34-) وهى قيمة مطلقة تزيد عن (2) وبمستوى معنوية (0.019) وفقاً لنموذج التأثيرات العشوائية Random-effects Model، كما بلغت قيمة معامل الارتباط (-324.) بمستوى معنوية (042.). ويتفق ذلك مع دراسة (قاسم، ٢٠١٧) حيث أوضحت أن الإفصاح السليم والكافي عن المخاطر الائتمانية يحسن من جودة التقارير المالية وبالتالي يوفر الملائمة والاعتمادية والموثوقية للمعلومات الواردة فيها وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة من جميع الأطراف، وكذلك دراسة (شحاتة، ٢٠١٦) حيث بينت وجود علاقة بين القياس الدقيق والإفصاح الموضوعي للمخاطر وبين تدعيم المركز المالي للبنوك التجارية المصرية.

٥- تبين وجود علاقة ارتباط معنوية عكسية وأثر سلبي معنوى لمستوي تطبيق الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة علي قيمة المنشأة المصرفية فى البنوك المصرية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة بين العامين (٢٠١٧- ٢٠٢١)، حيث بلغت قيمة (T) (2.49-) وهى قيم مطلقة تزيد عن (2) وبمستوى معنوية (0.013) وفقاً لنموذج التأثيرات العشوائية Random-effects Model، كما بلغت قيمة معامل الارتباط (411.-) بمستوى معنوية (008.). ويتفق ذلك مع دراسة (البنا، ٢٠٢١؛ الصيرفي ٢٠١٨) بينما يتعارض ذلك مع دراسة (Elbannan, et al. 2016; Elamer, 2017).

٢- توصيات البحث:

فى ضوء النتائج الدراسة فإنه يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التالية:

١- ينبغي على واضعي المعايير تعديل متطلبات المعيار (IFRS7) ونظيره المصرى المعدل رقم (٤٠) لعام ٢٠١٩ لتشمل متطلبات إفصاح إضافية فى ظل الأزمات والكوارث والتى قد تؤثر على إدارة مخاطر الإئتمان لا سيما بعد انتشار جائحة كورونا (COVID19) منذ ديسمبر ٢٠١٩ وحتى نهاية عام ٢٠٢١.

٢- يجب على إدارة البنك أن تراعي ضرورة الإفصاح عن أثر الأزمات والكوارث على اضمحلال الأصول المالية لديها، والكشف عن المعلومات الاستشرافية التي استخدمتها وعن الزيادة الجوهرية فى مخاطر الائتمان وعن الكيفية التي حسبت بها الخسائر الائتمانية المتوقعة، ومقدار تغيرها نتيجة لتحول بعض الأدوات من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية ومن المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة.

٣- العمل على زيادة مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة فى البنوك التجارية المصرية، وزيادة الدور الفاعل للبنك المركزى المصرى فى مراقبة ومتابعة تطبيق تلك المتطلبات، للحد من مخاطر الائتمان، ولزيادة قدرة البنوك على مواجهة الأزمات ومن ثم البقاء والاستمرار والنمو المالي المستدام طويل الأجل.

٤- ضرورة قيام البنك المركزي المصري بمزيد من التوعية للبنوك التجارية المصرية بشأن المتطلبات الجديدة للإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار (IFRS7)، ونظريه معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٩، وأن الإفصاح السليم والكاف عن مخاطر الائتمان يحسن من جودة التقارير المالية وبالتالى يوفر الملاءمة والاعتمادية والموثوقية للمعلومات الواردة فيها وبالتالى اتخاذ القرارات السليمة من جميع الأطراف.

٥- يتعين على البنك المركزي العمل على تدعيم المراكز المالية للبنوك لمواجهة الزيادة المتوقعة فى حجم المخصصات نتيجة اتباع منهج المخاطر الائتمانية المتوقعة بشكل كامل بداية من عام ٢٠١٩، وللحد من الأثر السلبي لتطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على قيمة المنشأة المصرفية.

٦- العمل على زيادة الوعى لدى مديرى البنوك والشركات المختلفة بالعواقب السلبية لممارسة الإستحقاقات الإختيارية (إدارة الأرباح) على جودة التقارير المالية، وذلك لزيادة مستوى الإفصاح والشفافية، وزيادة قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، مما يساهم ذلك فى تخفيض تكلفة رأس المال نتيجة لزيادة الاستثمارات الأجنبية، حيث أصبح تطبيق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية وزيادة جودة التقارير المالية بمثابة جواز المرور إلى الاقتصاد العالمي.

٧- ضرورة الاهتمام بزيادة المحددات الإيجابية التى تؤدى إلى زيادة قيمة المنشأة المصرفية عن طريق زيادة القيمة السوقية للأسهم والحد من خطر إنهيار أسعار الأسهم فى ظل عصر انتشر به العديد من الأزمات ومنها؛ انتشار جائحة كورونا- حروب إقليمية ودولية، ومن اهم تلك المحددات؛ زيادة حجم الإستثمارات ومن ثم زيادة حجم البنوك، ورفع معدلات الربحية ومن أهمها معدل العائد على الأصول.

٨- إجراء المزيد من الدراسات فى بيئة العمل المصرفى على عينة مختلفة من البنوك التجارية المصرية، أو عمل دراسات مقارنة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، حول أثر الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على عدم تماثل المعلومات وعلى التصنيف الائتمانى للبنوك، بالإضافة إلى اختبار أثر ذلك فى بيئة المنشآت غير المالية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- إبراهيم، نبيل عبدالرءوف، (٢٠١٨)، "التحديات التي تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار (IFRS 9) والآثار المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامى – دراسة تطبيقية"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجلد ٤٢، عدد ٢، ص ص: ٤٨ – ٧٧.

٢- أبو خزانة، إيهاب محمد، (٢٠١٨)، "مدى مساهمة الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية فى ضوء (IFRS 7) فى تنشيط سيولة الأسهم بالبورصة المصرية"، *الفكر المحاسبي*، كلية التجارة- قسم المحاسبة والمراجعة ، جامعة عين شمس، مجلد ٢٢، عدد ١، ص ص: ٩٤٧ – ٩٨٧.

٣- أحمد، محمد المهدي الأمير، (٢٠١٩)، "الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية IFRS 9 على أنظمة المعلومات المصرفية"، *الفكر المحاسبي*، كلية التجارة- قسم المحاسبة والمراجعة ، جامعة عين شمس، مجلد ٢٣، عدد ٢، ص ص: ١ – ٣٩.

٤- أحمد، وفاء يوسف، (٢٠١٦)، "أثر قياس الخسائر الائتمانية وفقاً للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية فى البنوك المصرية"، *الفكر المحاسبي*، كلية التجارة- قسم المحاسبة والمراجعة ، جامعة عين شمس، مجلد ٢٠، عدد ٤، ص ص: ٩ – ٨٧.

٥- أحمد، ولاء ربيع عبد العظيم، (٢٠١٩)، "قياس جودة صياغة الإفصاح المحاسبي للأخبار الجيدة والسيئة بالتقارير المالية والإفصاحات الدورية المنشورة للشركات المتداولة بالبورصة المصرية وأثرها على قيمة المنشأة"، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٩.

٦- البسيوني، هيثم محمد عبدالفتاح، (٢٠٢٠)، "أثر الإفصاح عن الدخل الشامل فى ضوء المعايير المحاسبية المستحدثة على مؤشرات أداء البنوك التجارية المقيدة فى البورصة المصرية"، *مجلة البحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، عدد ٣، ص ص: ٣٣٠- ٣٧٢.

٧- البطرني، رنا محمد؛ متولي، آلاء ممدوح محمد، (٢٠٢١)، "أثر مؤشرات المتانة المالية فى قيمة البنوك المدرجة فى بورصة الأوراق المالية المصرية"، *المجلة العربية للإدارة*، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مجلد ٤٤ ، عدد ١ ، ص ص: ٣ – ١٨.

٨- البنا، بشير عبد العظيم محمد، (٢٠٢١)، "المخاطر المالية كمؤشر لقياس وتحديد قيمة البنك فى السوق المالي- دراسة تطبيقية"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجلد ٤٥، عدد ٢، ص ص: ٩٢- ١٣٦.

٩- البنك المركزى المصرى، (٢٠١٩)، "تعليمات تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (٩) (IFRS 9)"، قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

١٠- السامرائي، عمار عصام عبد الرحمن، (٢٠١٩)، "أثر الإفصاح عن الأدوات المالية وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧) علي الأداء المالي للمصارف – دراسة تحليلية لعينة من المصارف العامة فى مملكة البحرين"، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، مجلد ٣، العدد ١٣، ص ص: ٥٣ – ٧٣.

١١- السيد، محمد صابر حمودة، (٢٠١٦)، "نحو مؤشر للإفصاح الإجبارى والإختيارى وتأثيره على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرى"، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مجلد ٣٠، عدد ١، ص ص: ٣٧٩ – ٤٤٠.

١٢- السيد، محمد فوزى محمد، (٢٠٢٠)، "أثر مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية على قيمة البنك – دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مجلد ٤، عدد ٢، ص ص: ١ – ٤٥.

١٣- الشرقاوى، منى حسين أبو المعاطى، (٢٠٢١)، "دراسة تحليلية لأثر معيار IFRS9 على جودة التقارير المالية بالبنوك المصرية فى ظل جائحة كورونا"، *الفكر المحاسبي*، كلية التجارة- قسم المحاسبة والمراجعة ، جامعة عين شمس، مجلد ٢٥، عدد ١، ص ص: ٦٥٨- ٧١٣.

١٤- الشطناوى، حسن محمود، (٢٠١٨)، "أثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية – دراسة تطبيقية"، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارة*، مجلد ٢٦، عدد ٣، ص ص: ١٢٤ – ١٥٠.

١٥- الصعيدي، شريف سعد عبد الرحمن، (٢٠١٦)، "تقييم أثر معايير بازل III على جودة التقارير المالية المصرفية لتعظيم قيمة البنك - بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة المنوفية.

١٦- الصيرفي، أسماء أحمد، (٢٠١٨)، "أثر مستوى إفصاح البنوك التجارية عن ممارسات إدارة المخاطر على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٢، العدد ٢، ص ص: ١٣٣– ١٩٩.

١٧- الصيرفي، اسماء أحمد، (٢٠١٦)، "أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على قيمة الشركة : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *الفكر المحاسبي*، كلية التجارة- قسم المحاسبة والمراجعة ، جامعة عين شمس، مجلد ٢٠ ،عدد ٢، ص ص: ١٢٥- ١٦٧.

١٨- الصيرفي، اسماء أحمد، (٢٠١٥)، "أثر مدى وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية ومستوى التزام محاسبيها الماليين أخلاقياً على جودة تقاريرها المالية – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة دمنهور.

١٩- الفقي، مصطفي إبراهيم عبدالحليم أحمد، (٢٠١٤)، "أثر المحتوى الإعلامى للقوائم المالية المستقبلية علي قيمة المنشأة - مع دراسة تطبيقية"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

٢٠- القليطي، إبراهيم عبد المجيد علي، (٢٠١٩)، "تأثير الإفصاح عن المخاطر علي القيمة السوقية للشركة – دراسة تطبيقية علي الشركات المدرجة بالبورصة المصرية"، *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني – المجلد الثالث، ص ص: ١- ٧٣.

٢١- الميهي، رمضان عبد الحميد، (٢٠١٥)، "القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة المصرفية فى ضوء مقررات لجنة بازل ٣ ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS - دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية "، *الفكر المحاسبي*، كلية التجارة- قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، عدد ٣، ص ص: ٣٨٤ – ٤٥٨.

٢٢- النقيب، سحر عبد الستار عبد الستار، (٢٠٢٠)، "دور امتثال البنوك المصرية لتطبيق المعيار الدولى التاسع فى تحقيق الخصائص النوعية للتقارير المالية وانعكاسات جائحة كورونا COVID 19 عليه – دراسة اختبارية"، *المؤتمر العلمى الرابع لقسم المحاسبة والمراجعة – تحديات وآفاق مهنة المحاسبة والمراجعة (التحول الرقمي – كورونا) فى القرن الحادى والعشرين*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص ص: ١- ٤٠.

٢٣- النقيب، سحر عبد الستار عبد الستار، (٢٠٢١)، "أثر تدابير مكافحة جائحة كورونا COVID على العلاقة بين المحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة وإدارة الأرباح ورأس المال فى ظل عدم التأكد – دراسة اختبارية على البنوك المصرية"، *مجلة المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، عدد ٣، ص ص: ١٣٤ – ٢١١.

٢٤- الهيئة العامة للرقابة المالية، (٢٠١٧)، "المعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت"، قرار رقم (١).

٢٥- بدر، إسراء عصمت مصطفي، (٢٠١٩)، "أثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية وتعليقات الإدارة علي جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

٢٦- جمعة، سهير محمد سليمان، (٢٠١٦)، "تكلفة التمويل وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية وقيمة المنشأة الشركات المساهمة العامة: دراسة تطبيقية تحليلية على عينة من الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية"، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

٢٧- حسن، حنان عبد المنعم مصطفى، (٢٠٢٠)، "أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض لتحسين جودة التقارير المالية والأداء المالي"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مجلد ٤، عدد ١، ص ص: ١ – ٦١.

٢٨- حسن، دينا كمال عبد السلام علي، (٢٠١٩)، "أثر التحول إى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9 على دلال القوائم المالية بالنوك التجارية المصرية – دراسة تطبيقية"، *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة - قسم المحاسبة، جامعة طنطا، عدد ٢، ص ص: ٤٢٦ – ٤٦٠.

٢٩- حسن، دينا كمال عبد السلام علي، (٢٠٢٠)، " أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء جائحة كورونا :Covid-19 دراسة ميدانية"، *مجلة البحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، عدد ٤، ص ص: ٤٩ - ١١٦.

٣٠- حسين، محمد إبراهيم محمد، (٢٠١٩)، "قياس تأثير جودة التقارير المالية وآليات حوكمة الشركات وخصائص المديرين التنفيذيين على كفاءة القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية"، *الفكر المحاسبي*، كلية التجارة- قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، مجلد ٢٣، عدد ٢، ص ص: ١ – ٥٧.

٣١- حسونه، عبدالشافى ممدوح عبدالستار، (٢٠٢٠)، "أثر القياس المحاسبى لعمليات التوريق بالقيمة العادلة على جودة التقارير المالية دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية"، *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، عدد ٩، ص ص: ٥٩٣- ٦٦١.

٣٢- حنان، قسوم، (٢٠١٦)، "أثر الإفصاح المحاسبى على جودة القوائم المالية فى ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية – دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف"، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٣٣- خليل، علي محمود مصطفي، (٢٠١٩)، " تحليل العلاقة بين مدى الالتزام بأخلاقيات الأعمال وجودة التقارير المالية فى ضوء المبادرة العالمية لإعداد التقارير: GRI G4 - دراسة تطبيقية"، *الفكر المحاسبي*، كلية التجارة- قسم المحاسبة والمراجعة ، جامعة عين شمس، مجلد ٢٣، عدد ٢، ص ص: ١- ٦٩.

٣٤- دغيدي، آية محمد جابر عبد الرحمن، (٢٠٢٠)، "محددات الإفصاح عن معلومات الاستدامة وأثره على جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة حلوان.

٣٥- رمضان، محمد السيد أحمد، (٢٠١٩)، "إنعكاسات العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وجودة التقارير المالية على قيمة المنشأة: دراسة ميدانية"، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة بالاسماعيلية، جامعة قناة السويس، مجلد ١٠، عدد ٣، ص ص: ٣٤٣ – ٣٧٦.

٣٦- زعطوط، محمود محمد، (٢٠١٩)، "أثر الخصائص التشغيلية للشركات على العلاقة بين جودتي المراجعة والتقارير المالية – دراسة تطبيقة على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مجلد ٣، عدد ١، ص ص: ١٩١ – ٢٦٣.

٣٧- سعادة، طارق إبراهيم، (٢٠١٩)، "إطار مقترح لقياس وتقييم جودة الإفصاح المحاسبي فى ضوء المبادئ الحاكمة وآليات القياس ومحددات التطوير- دراسة تحليلية"، *الفكر المحاسبي*، كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة ، جامعة عين شمس، مجلد ٢٣، عدد ٢، ص ص: ١– ٩٥.

٣٨- شاهين، عبد الحميد أحمد أحمد؛ والبغدادي، رجب محمد عمران، (٢٠١٨)، "القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان فى ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل ٣ والمعيار IFRS9 - دراسة ميدانية بالبنوك التجارية المصرية"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مجلد ٤، عدد ٢، ص ص: ١٠٩- ١٥٦.

٣٩- شحاتة، محمد موسى على، (٢٠١٦)، "نموذج مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر واختبارات تحمل الضغوط فى ضوء حوكمة القطاع المصرفي - دراسة تطبيقية"، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات.

٤٠- شحاتة، محمد موسى علي، (٢٠١٩)، "انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية فى ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل III على تصنيف محفظة القروض المصرفية - مع دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية "، *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، قسم المحاسبة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، عدد ١، ص ص: ٤٤٦ – ٥٣٣.

٤١- صالح، نرمين محمد شاكر إبراهيم؛ على، عبد الوهاب نصر، (٢٠٢١)، "أثر مستوى الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة على قيمة البنك التجارى دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة- قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة الإسكندرية، مجلد ٥، عدد ٢، ص ص: ١- ٥٨.

٤٢- قاسم، زينب عبد الحفيظ أحمد، (٢٠١٧)، "إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر المالية الائتمانية وانعكاسات ذلك علي جودة التقارير المالية للبنوك: دراسة تطبيقية"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

٤٣- قلبه، عبدالرحمن أحمد عبدالرحمن يوسف، (٢٠١٩)، "القياس والإفصاح عن مخاطر التركز الائتمانى فى البنوك فى ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل – دراسة تطبيقية"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

٤٤- عبد الرحمن، وليد محمد محمد السيد، (٢٠١٨)، "أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة-دراسة إمبريقية"، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

٤٥- عبد الوهاب، وائل محمد، (٢٠١٨)، "إطار مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي الإلزامي من منظور مدخل التحسين المستمر : دراسة ميدانية"، *الفكر المحاسبي*، كلية التجارة- قسم المحاسبة والمراجعة ، جامعة عين شمس، مجلد ٢٢، عدد١، ص ص: ٧٦٦ – ٨٠٤.

٤٦- على، محمد النص عبد العظيم، (٢٠١٧)، "إطار مقترح للإفصاح عن مخاطر النشاط المصرفي فى البيئة المصرية: دراسة تحليلية إختبارية"، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مجلد ٣١، عدد ٣، ص ص: ٢٦١ – ٣٠٥.

٤٧- علي، هالة فضيل حسين، (٢٠٢١)، "تقييم جودة مخصصات خسائر القروض المعدة وفقاً لنموذج الخسائر المتوقعة – دراسة تطبيقية"، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة بالاسماعيلية، جامعة قناة السويس، مجلد ١٢، عدد ١، ص ص: ٢٥ – ٤٩.

٤٨- على، محمد بكر إمبابى، (٢٠١٦)، "قياس تأثير الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوى العلاقة على جودة التقارير المالية"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة المنوفية.

٤٩- عوجه، حسنين كاظم، (٢٠١٧)، "التحفظ المحاسبي وأثره فى تقييم أداء المصارف العراقية الخاصة - دراسة تطبيقية فى عينة من المصارف العراقية المدرجة فى سوق العراق للأوراق المالية"، *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*، العراق، مجلد ١٩، عدد ١.

٥٠- فهمى، عبير محمد راضى، (٢٠٢٠)، "مدخل مقترح للتنبؤ والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية المتوقعة بهدف ترشيد القرارات فى منشآت الأعمال مع دراسة تطبيقية"، *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مجلد ٢، عدد ١، ص ص: ٤٥٧ – ٥٠٨.

٥١- مسعود، سناء ماهر محمدى، (٢٠٢٠)، "قياس أثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *الفكر المحاسبي*، كلية التجارة- قسم المحاسبة والمراجعة ، جامعة عين شمس، مجلد ٢٤، عدد ٣، ص ص: ١ – ٨٥.

٥٢- محمد، صلاح علي أحمد؛ حامد، محجوب عبدالله، (٢٠١٧)، "دراسة تحليلية للأثار المترتبة علي تبني IFRS 9 علي السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية"، *مجلة العلوم الاقتصادية والادارسية والقانونية*، جامعة أم درمان، السودان، مجلد ١، عدد ٩.

٥٣- محمد، رباب محمد حسن، (٢٠١٧)، "دراسة تحليلية لتأثير تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة على قيمة المنشأة من منظور تكلفة رأس المال"، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة بالاسماعيلية، جامعة قناة السويس، مجلد ٨، عدد ملحق، ص ص: ٧٣٧ – ٧٧٠.

٥٤- معاذ، طاهر جميل محمد، (٢٠٢٠)، "أثر تفعيل التكامل بين الإفصاح المالي وغير المالي على القيمة السوقية للمنشأة: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس.

٥٥- مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم، (٢٠١٧)، "محددات الإفصاح عن المخاطر وأثره على القرارات المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة فى سوق رأس المال المصرى"، *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة – قسم المحاسبة، جامعة طنطا، ص ص: ١٣٨ - ١٩٩.

٥٦- نشوان، اسكندر محمود حسين، (٢٠١٨)، "أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة فى بورصة فلسطين"، *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، عدد ٩، ص ص: ٤١٧ – ٤٤٧.

٥٧- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، (٢٠١٩)، "قرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥"، *الوقائع المصرية*، عدد ٨١ تابع (أ).

٥٨- يوسف، عبدالرحمن أحمد عبدالرحمن، (٢٠١٩)، "القياس والإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني فى البنوك فى ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل - دراسة تطبيقية"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

٥٩- يونس، نجاة محمد مرعى، (٢٠١٩)، "أثر الإفصاح الاختيارى على جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على قطاع البنوك المدرجة بالبورصة السعودية"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، عدد ١، ص ص: ٢١٥ – ٢٦٦.
٦٠- موقع مباشر مصر https://www.mubasher.info/markets/EGX.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Agyei-Mensah, B. K., (2017), "Does the corruption perception level of a country affect listed firms' IFRS 7 risk disclosure compliance?", *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, Vol. 17, No. 4, pp.727-747.
2- Ahmed, A. S., Neel, M., Wang. D., (2013), "Does Mandatory Adoption of IFRS Improve Accounting Quality? Preliminary Evidence", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 30, No. 4, pp. 1344-1372.
3- Al-Shammari, B., (2014), "Kuwait Corporate Characteristics and Level of Risk Disclosure: A Content Analysis Approach", *Journal of Contemporary Issues in Business Research*, Vol. 3, No. 3, PP.128-153.
4- Anggraita, V., Rossieta, H., Wardhani, R., & Wibowo, B., (2020), "IFRS Adoption on Value-relevance and Risk-relevance of Accounting Information among Indonesian Banks", *Journal of SOCIAL SCIENCES & HUMANITIES*, Vol. 28, No. 1, pp. 515 – 532.
5- Arther, N., Chen, H., Tang, Q., (2019), "Corporate ownership concentration and financial reporting quality International evidence", *Journal of Financial Reporting and Accounting*, Vol. 17, No. 1, pp. 104-132.
6- Aryani, D. N., (2016), "The determinants and value relevance of risk disclosure in the Indonesian banking sector", *Doctoral thesis*, University of Gloucestershire.
7- Alzead, R. S., (2017), "The determinants and economic consequences of risk disclosure: Evidence from Saudi Arabia", *Doctoral thesis*, Portsmouth Business School, University of Portsmouth, United Kingdom.
8- Bardos, K. S., Ertugrul, M., & Gao, L. S., (2020), "Corporate social responsibility, product market perception, and firm value", *Journal of Corporate Finance*, Vol. 62. pp. 1- 18.
9- Basel Committee on Banking Supervision "BCBS", (2018), "Regulatory treatment of accounting provisions, An update on global and European developments", pp. 1-12.
10- Basel Committee on Banking Supervision "BCBS", (2018), "Basel Committee on Banking Supervision Standards Pillar 3 Disclosure Requirements – Updated Framework".
11- Bourgain, A., Pieretti, P., & Zanaj, Sk., (2012) "Financial Openness Disclosure and bank risk – taking in MENA countries", *Emerging Markets Review*, pp. 1-18.
12- Chung, C. Y., Jung, S., & Young, J., (2018), "Do CSR activities increase firm value? Evidence from the Korean market", *Sustainability*, Vol. 10, No. 9. pp. 1- 22.
13- Dang, H. N., Vu, V. T., Ngo, X. T., & Hoang, H. T., (2019), "Study of the impact of growth, firm size, capital structure, and profitability on firm value: Evidence of firms in Vietnam", *The Journal of Corporate Accounting & Finance*, Vol. 30, No. 1, pp. 144 -160.
14- D'Amato, A., & Falivena, C., (2020), "Corporate social responsibility and firm value: Do firm size and age matter? Empirical evidence from European listed companies", *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, Vol. 27, No. 2, pp. 909 - 924.

15- Dechow, P., Sloan, R., & Sweeney, A., (1995), "Detecting earnings management", *The Accounting Review*, Vol. 70, No. 2, pp. 193-225.
16- Di-Fabio, C., Ramassa, P., & Quagli, A., (2021), "Income smoothing in European banks: The contrasting effects of monitoring mechanisms", *Journal of International Accounting*, Auditing and Taxation, No. 43, pp. 1- 23.
17- Elamer, A. A. M., (2017), "Empirical essays on risk disclosures, multilevel governance, credit ratings, and bank value: evidence from MENA banks", *Doctoral thesis*, University of Huddersfield.
18- Elbannan, M. A., & Mona, A. E, (2015), "Economic consequences of bank disclosure in the financial statements before and during the financial crisis: Evidence from Egypt", *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, Vol. 30(2), pp:186,211.
19- Elghaffar E. S., Abotalib A. M., & Khalil M. A. M., (2019), "Determining factors that affect risk disclosure level in Egyptian banks", *Journal of Banks and Bank Systems*, Vol. 14, No. 1, pp. 159-171.
20- Elshandidy, T., Neri, L. & Guo, Y., (2018b), "Determinants and impacts of risk disclosure quality: Evidence from China", *Journal of Applied Accounting Research, Forthcoming*, Vol. 19, No. 4, pp. 518- 536.
21- Endri, E., & Fathony, M., (2020), "Determinants of firm's value: Evidence from the financial industry", *Management Science Letters*, Vol. 10, No. 1, pp. 111–120.
22- Fang, T. Y., Lin, F., Lin, S. W., & Huang Y. H., (2019), "The association between political connection and stock price crash risk: Using financial reporting quality as a moderator", *Finance Research Letters*, pp. 1- 6, https://doi.org/10.1016/j.frl.2019.08.015.
23- Fuad, F., Juliarto, A., & Harto, P., (2019), "Des IFRS Convergence Really Increase Accounting qualities? Emerging Market Evidence", *Journal of Economics, Finance and Administrative*, Vol. 24, No. 48, pp. 205-220.
24- Gajevszky, A., (2015), "Assessing financial Reporting Quality: Evidence from Romania", *Audit Financiar, Bucharest*, Vol. 13, No. 1, pp. 69-80.
25- García-Osma, B., Mora, A., & Porcuna, L., (2019), "Prudential supervisors' independence and income smoothing in European banks", *Journal of Banking & Finance*, 102, pp. 156–176.
26- Gaston, E., & Song, I. W., (2014), "Supervisory roles in loan loss provisioning in countries implementing IFRS", *International Monetary Fund*, No. 14/170, pp. 1- 40.
27- Giner, B., Allini, A., & Zampella, A., (2020), "The Value Relevance of Risk Disclosure: An Analysis of the Banking Sector", *Accounting in Europe*, Vol. 17, No. 2, pp. 129-157.
28- Grassa, R., Moumen, N., & Hussainey, K., (2020), "Is bank creditworthiness associated with risk disclosure behavior? Evidence from Islamic and conventional banks in emerging Countries", *Pacific-Basin Finance Journal*, Vol. 61, pp. 1- 17.
29- Grimaldi, F., & Muserra, A. L., (2017), "The effect of the ownership concentration on earnings management. Empirical evidence from the italian context", *Corporate Ownership & Control*, Vol. 14, No. 3, 236- 248.
30- Hapsoro, D., & Bahantwelu, M. I., (2020), "Does earning management mediate the effect of capital structure on company value?", *Jurnal Ekonomi dan Bisnis*, Vol. 23, No. 1, pp 53-68.

31- Herath, S.K. & Albarqi, N., (2017), "Financial Reporting Quality: A literature Review", *International Journal of Business Management and Commerce*, Vol.2, No.2, March, pp. 1-14.
32- Hoogervorst, H., (2015), "Closing the accounting chapter of the financial crisis", *Deloitte*, No. March 2014, pp. 1–5.
33- Jizi, M. I., & Dixon, R., (2017), "Are Risk Management Disclosures Informative or Tautological? Evidence from the US Banking Sector", *Accounting Perspectives*, Vol. 16 No. 1, pp. 7-30.
34- Li, X., & Yang, H., (2015), "Mandatory Financial Reporting and Voluntary Disclosure: The Effect of Mandatory IFRS Adoption on Management Forecasts", *Accounting Review*, pp.1-70.
35- Lin, Z., Jiang, Y., Tang, Q., & He, X., (2014), "Does High-Quality Financial Reporting Mitigate the Negative impact of Global Financial Crises on Firm Performance? Evidence from the United Kingdom", *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, Vol. 8, No. 5, pp.19-43.
36- Liew, C., Alfan, E., & Devi, S., (2015), "Family firms, expropriation and firm value: evidence from related party transactions in Malaysia", *The journal of developing areas*, Vol. 49, No. 5, pp. 139-152.
37- Mbobo, E & Ekpo, N, (2016), "Operationalizing the Qualitative characteristics OF Financial Reporting", *International Journal and Accounting*, Vol. 5, No. 4, PP. 184-192.
38- Moumen, N., Ben Othman, H., & Hussainey, K., (2015), "The value relevance of risk disclosure in annual reports: Evidence from MENA emerging markets", *Research in International Business and Finance*, Vol. 34, PP. 177-204
39- Moussa, Ahmed Saber Moussa Ali, (2020), "The Effect of Corporate Risk Disclosure on Firm Value According to Corporate Governance: An Empirical Study", *Doctoral thesis*, Faculty of commerce, Menoufia University.
40- Mule, R. K., Mukras, M. S., & Nzioka, O. M., (2015), "Corporate size, profitability, and market value: an econometric panel analysis of listed firms in Kenya", *European Scientific Journal*, Vol. 11, No. 13, pp. 376–396.
41- NGUYEN, L., TAN, T., & NGUYEN, T., (2021), "Determinants of Firm Value: An Empirical Study of Listed Trading Companies in Vietnam", *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, Vol. 8, No, 6, pp. 809 – 817.
42- Nurcholisah K., (2016), "The Effects of Financial Reporting Quality on Information Asymmetry and its Impacts on Investment Efficiency", *International Journal of Economics, Commerce and Management*, IV (5), pp. 838-850.
43- Ozili, P. K., (2021), "Accounting and Financial Reporting during a Pandemic", *SSRN Electronic Journal*, pp. 1- 9.
44- Renkas, J., Goncharenko, O., & Lukianets, O., (2016), "Quality Financial reporting: Approaches to measuring", *International Journal of Accounting and Economics Studies*, Vol. 4, No. 1, pp. 1-5.
45- Sanchidrián, J. P., & García, C. J. R., (2019), "UNVEILING THE EXPECTED LOSS MODEL IN IFRS 9 AND CIRCULAR 4/2017", *5 FINANCIAL STABILITY REVIEW*, No. 36, pp. 145- 160.

46- Sampurna, D. S., & Romawati, E., (2020), "Determinants of firm value: Evidence in Indonesia Stock Exchange", *Advances in Economics, Business and Management Research*, No. 132, pp. 12–15.
47- Saona, P., & Martín, P. S., (2018), "Determinants of firm value in Latin America: an analysis of firm attributes and institutional factors", *Review of Managerial Science*, Vol. 12, No. 1, pp. 65–112.
48- Scannella, E., & Polizzi, S., (2021), "How to measure bank credit risk disclosure? Testing a new methodological approach based on the content analysis framework", *Journal of Banking Regulation*, pp. 73-95.
49- Shah, F. M., & Khalidi, M. A., (2020), "Determinants of firm value in shariah-compliant companies", *Market Forces*, Vol. 15, No. 1, pp. 86–100.
50- Siriyama, K. H., & Norah, A., (2017), "Financial Reporting Quality: A Literature Review", *International Journal of Business Management and Commerce*, Vol. 2, No. 2, pp. 1- 14.
51- Takhtaei, N., Mousavi, Z., Tamimi, M., & Farahbakhsh, I., (2014), "Determinants of Disclosure Quality: Empirical Evidence from Iran", *Asian Journal of Finance and Accounting*, Vol. 6, No. 2, pp. 422-438.
52- Tauringana, V., & Chithambo, L., (2016), "Determinants of risk disclosure compliance in Malawi: a mixed-method approach", *Journal of Accounting in Emerging Economies*, Vol. 6, No. 2, pp. 111-137.
53- Tan, Y., Zeng, C., & Elshandidy, T., (2017), "Risk disclosures, international orientation, and share price informativeness: Evidence from China", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Vol. 29, pp. 81-102.
54- Tarjo, N. H., (2015), "Application of Beneish M-Score Models Data Mining to Detect Financial Fraud", *2nd Global Conference on Business and Social Science (GCBSS), Procedia - Social and Behavioral Sciences 17-18 Sep. Bali, Indonesia*, Vol. 2, No. 25, pp. 924-930.
55- Trang, V., & Phuong, N., (2015), "The Disclosure in the Annual Reports by the Listed Companies on the Ho Chi Minh Stock Exchange", *International Journal of Business and Social Science*, Vol. 6, No. 12, pp. 117-126.
56- Uyar, A., Kilic, M., & Bayyurt, N., (2013), "Association between Firm Characteristics and Corporate Voluntary Disclosures: Evidence from Turkish Non-financial listed Firms", *Journal of Intangible Capital*, Vol. 9, No. 4, pp. 1080-1112.
57- Wheeler, P. B., (June 2017), "DO INVESTORS IMPOUND INFORMATION ABOUT UNRECOGNIZED EXPECTED CREDIT LOSSES INTO BANK STOCK PRICES?", *Doctor's Thesis*, Indiana University, faculty of the University Graduate School.
58- Yamani, A. M., (2020), "Corporate Governance, IFRS 7 Compliance and the Cost of Equity Capital in GCC banks", *Doctor's Thesis*, Faculty of Business and Law, University of Portsmouth, United Kingdom.
59- Yurisandi, T., & Puspitasari, E., (2015), "Financial Reporting Quality-Before and After IFRS Adoption Using Nice Qualitative Characteristics Measurement", *2nd Global Conference on Business and Social Science (GCBSS), Procedia - Social and Behavioral Sciences 17-18 Sep. Bali, Indonesia*, Vol. 2, No. 25, pp. 644-652.